جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

المسؤولية الاجتماعية وأثرها في إحداث التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

إعداد الطالب

نضال محمود المجالي

إشراف

الدكتور سامر عبدالمجيد البشابشه

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في الإدارة العامة - قسم الإدارة العامة

جامعة مؤتة، 2012م

الإهداء

إلي والدَي الذين تعلمت منهم الفضيلة، والتسامح، والصبر، والعطاء، وحب العلم.

إلي الغالية .. ومن وقفت بجانبي ... زوجتي العزيزة.

إلى أحبائي وعيناي .. رامز وارين.

إلى من شاركوني طعم الحياة .. إخواني وأخواتي.

إلى المخلصين من أصدقاء.

إلى من سرَّهُ نجاحي ودعمه.

إلى مسكني وبيئتي.. العقبة.

اهدي هذا الجهد العلمي المتواضع.

نضال المجالي

الشكر والتقدير

إن من شكر الله تعالى أن نشكر لذوي الفضل فضلهم ، فبعد الله أتقدم بالشكر للصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية – مركز الاميرة بسمة في العقبة على ما قدمته من دعم لدراستي ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية لشركة تطوير العقبة ولشركة سرايا العقبة التي كانت السبب في اختياري للموضوع ولشركة واحة أيلة للتطوير والتي آمنت بي ودعمت مسيرة دراستي واستكمال متطلباتها وعززت مفهوم دور الشركات في خدمة المجتمعات المحلية المحيطة بها فاختارتني لإدارة وحدة المسؤولية الاجتماعية فيها.

وكما أتقدم بالشكر للأساتذة الأفاضل في جامعة مؤتة ممن استقيت منهم العلم والمعرفة وللدكتور الفاضل سامر البشابشة المشرف على هذه الرسالة اعترافا مني بفضله وحسن خلقه وعلمه ، وعلى ما بذله من جهد في متابعتي وإخراج هذا الجهد العلمي المتواضع إلى حيز الوجود.

وللأساتذة الفاضلين محكمي الاستبانة ولرئيس وأعضاء لجنة المناقشة كل الاحترام والتقدير بقبولهم مناقشة هذه الأطروحة وعلى ملاحظاتهم ومساهماتهم في تطويرها.

ولكافة العاملين مجتمع الدراسة على وقتهم لتعبئة الاستبانات والإجابة على أسئلتها.

وختاما ، فاني أرجو الله أن تكون هذه الأطروحة في مستوى الدعم السابق.

والله الموفق،،

نضال المجالي

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى	

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

المسؤولية الاجتماعية وأثرها في إحداث التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

نضال المجالي

جامعة مؤتة، 2012

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية وأثرها في إحداث التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه لغرض جمع البيانات، توزيعها على عينة الدراسة التي بلغت (664) مبحوثاً اختيرت عشوائياً، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والقابلة للتحليل(552) استبانة، لتشكل ما نسبته (25%) من الاستبانات الموزعة، واستخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16) لتحليل بيانات الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1. أن تصورات العاملين في منطقة العقبة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ذات مستوى مرتفع.
2. وجود أثر لأبعاد المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة، وأن أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة تفسر ما مقداره (53.7%) من التباين في التنمية المستدامة.
3. وجود فروق داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة تعزى لمتغيرات(العمر، والمؤهل التعليمي، والخبرة، والنوع الاجتماعي).

أوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز أبعاد المسؤولية الاجتماعية لما لها من أثر على تحقيق التنمية الشاملة المستديمة، وقيام منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بتوفير البنية التحتية اللازمة لأداء مسؤولية المنشآت للمسؤولية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص الأنظمة وتوفير الدراسات والمعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

Abstract

Social Responsibility and its Effect in Making Sustainable Development in Aqaba Special Economic Zone

Nidal Al-Majali

Mu'ta University, 2012

The study aimed to the identification of social responsibility and its effect in making sustainable development in Aqaba Special Economic Zone (ASEZ). To achieve this objective a questionnaire was developed and distributed to the sample of the study which consisted of (664) employees which were chosen randomly. The retrieved and reliable questionnaires for analysis were (552) with rate of (25%) of distributed ones. The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used to analyze the collected data. The most important results were as follows:

1- Perceptions of workers at ASEZ for social responsibility and sustainable development are of high level.
2- There is an impact of the dimensions of social responsibility in sustainable development, and dimensions of social responsibility together explain what amounted (53.7%) of variation in sustainable development.
3- The existence of statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) in the respondents' perceptions of social responsibility and sustainable development is attributable to (age, academic qualification, experience and gender) variations.

The study recommended the need to act to enhance the dimensions of social responsibility because of its effects on the achievement of comprehensive sustainable development, the provision by ASEZ of infrastructure required for the performance of establishments of social responsibility, in particular systems, and the provision of studies and information in light of actual needs of the community.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1. 1 المقدمة:

تُعد المسئولية الاجتماعية واحدةً من دعائم الحياة المجتمعية الهامة، فهي وسيلة للتقدم الفردي والجماعي، ومن القضايا الأساسية التي تتطلب أن تعطى أهمية كبيرة من قبل منظمات الأعمال، ومع تزايد منظمات القطاع الخاص وكبر حجمها وازدياد أرباحها، فقد فُرض دورٌ اجتماعي جديد لهذه المنظمات تساهم من خلاله في تحقيق الأهداف والتطلعات المجتمعية.

وأن مؤشر أداء المنظمات لم يعد مقتصراً على الأداء الاقتصادي والمالي فحسب وإنما أصبح للأداء الاجتماعي للمنظمة في سعيها للموازنة في أهدافها وأهداف ورغبات المجتمع دوراً جوهرياً. وعلى صعيد إدارة التسويق والنظرة لدور التسويق ضمن المنظمة فإن المسؤولية الاجتماعية تقوم على تحقيق التوازن بين حاجات المستهلك ورغباته وأرباح المنظمة ورفاهية المجتمع

بدأ مفهوم التنمية المستدامة ينتشر ويتطور كثيرا في السنوات الأخيرة وبات جليا وجود موجة جديدة في علم الإدارة تقوم على القيم والمبادئ والأخلاق لمنع الممارسات الضارة بالمجتمع المحيط بكل أشكالها. ويمكن النظر للمسؤولية الاجتماعية بأنها ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمنظمة، وتوفير الدعم والمساندة التامة من قبل الإدارة العليا تجاه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادية والأخلاقية والبيئية.

وفي الوقت الحاضر أصبحت المنظمات، خصوصاً الكبيرة منها، مطالبة بتحمل مسؤولياتها الاجتماعية، وأن تبادر بمأسسة ذلك من خلال إستراتيجيتها، وان لا تقتصر نشاطاتها على مجرد تقديم التبرعات ورعاية وتنظيم المؤتمرات وتقديم المبادرات في إطار العلاقات العامة دون وضع الخطط ودراسة الحاجات للوصول إلى ما يضمن تحقيق المبادرات لسد الحاجات بعد إجراء الدراسات المعنية ووضع آليات قياس لمدى النجاح، ذلك إن التنمية والتقدم البشري يقومان على المسئولية الاجتماعية.

1. 2 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وإحداث التنمية المستدامة؛ إذ أن شركات القطاع الخاص وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تعمل على إحداث التنمية المستدامة وتنمية المجتمع المحلي إلا أن المواطن في قد لا يشعر بهذا الدور وذلك لتذبذب هذا الدور من سنة لأخرى لاختلاف التشريعات والتعليمات والأنظمة، الأمر الذي ينعكس سلباً على دور هذه الشركات في تنمية المجتمع المحلي وتفعيل المشاريع التنموية، وأهمية تحقيق التنمية المستدامة وما يمكن أن يشكله الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من مساهمة فعالة في تنمية المجتمع المحلي ودعم الاقتصاد الوطني. وعليه فإن مشكلة الدراسة تتحدد في التساؤل التالي: ما أثر المسؤولية الاجتماعية في إحداث التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

1. 3 أسئلة الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية :

السؤال الأول: ما مستوى تصورات العاملين في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة نحو أبعاد المسؤولية الاجتماعية ؟

السؤال الثاني: ما مستوى تصورات العاملين في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة نحو إحداث التنمية المستدامة ؟

السؤال الثالث: ما أثر المسؤولية الاجتماعية في إحداث التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة؟

السؤال الرابع: ما الفروق في تصورات العاملين للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة تبعاً للخصائص الشخصية والوظيفية للعاملين(العمر، المؤهل التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة الوظيفية، والنوع الاجتماعي).

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تستهدف البحث في أثر المسؤولية

الاجتماعية في إحداث التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ويعلق الأمل على هذه الدراسة من خلال إمكانية الاستفادة من نتائجها وتوصياتها في الوقوف على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لبرامج التنمية التي تنتهجها منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال التعرف على الأتي :

1. تبحث هذه الدراسة في المسؤولية الاجتماعية وأثرها في إحداث التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وهي تُعد من الدراسات القليلة-على حد علم الباحث-.
2. بما أن هذا مفهوم المسؤولية الاجتماعية حديث العهد نسبياً في البيئة الإدارية العربية بشكل عام والأردنية بشكل خاص، لذلك فإن إخضاع هذا المفهوم للدراسة التطبيقية يعطيها أهمية واضحة ضمن الإطار العلمي لأساليب الإدارة المتقدمة في اكتساب المعارف والمهارات، واستخدامها في إحداث التنمية المستدامة.
3. تخدم هذه الدراسة القائمين على صنع القرار في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بما يمكن أن تقدمه من معلومات عن أهمية ودور المنطقة التنموي، الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في بلورة أسس سليمة لتطوير التشريعات القانونية الوطنية والسياسات الاقتصادية السليمة المبنية على أسس شرعية لارتباطها بمؤشرات التنمية المستدامة.
4. تشكل الدراسة نقطة انطلاق نحو دراسات أخرى في البيئة الأردنية تتناول أبعاداً ومتغيرات جديدة ومؤشرات أخرى لإحداث التنمية، نظراً لندرة الأبحاث والدراسات الأردنية في مجال التنمية المستدامة ، ووجود الضرورة الملحة لمعرفة العلاقة بين وجود المشاريع التنموية المؤهلة وتنمية المجتمع المحلي. لوضع الاقتراحات والتوصيات اللازمة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة في المجالات الزراعية والصناعية والسياحية.

5.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في المسؤولية الاجتماعية وأثرها في إحداث التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. تعرف على تصورات العاملين في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية.
2. تعرف على تصورات العاملين في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لأبعاد التنمية المستدامة.
3. تعرف على الفروق في تصورات العاملين للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة تبعاً للخصائص الشخصية والوظيفية للعاملين(العمر، المؤهل التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة الوظيفية، والنوع الاجتماعي).
4. تخدم هذه الدراسة المنظمات الأردنية بما يمكن أن تقدمه من توصيات عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها في إحداث التنمية المستدامة، الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في بلورة أسس سليمة لاستراتيجيات توظيف المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الأردنية، وذلك لزيادة فاعليتها والاستفادة منها في البرامج التدريبية المعززة لاستراتيجيات إحداث التنمية المستدامة وزيادة الوعي لدى إدارات المنظمات عن أهمية المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الأهداف التنظيمية المنشودة .

1. 6 فرضيات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة فحص الفرضيات الصفرية الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها(المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) في إحداث التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

وينبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$) للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها في البعد الاقتصادي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية بأبعادها في البعد البيئي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية بأبعادها في البعد البشري كأحد أبعاد التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية بأبعادها في البعد التكنولوجي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية بأبعادها في البعد الاجتماعي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الفرضية الرئيسية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$) للتنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ، تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة الوظيفية في الوزارات).

الفرضية الرئيسية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$) المسؤولية الاجتماعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ، تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة الوظيفية، والنوع الاجتماعي).

1. 7 التعريفات الإجرائية:

أ. المتغير المستقل:

المسؤولية الاجتماعيـــة: مجموعة من القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمـــة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوب فيها والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها بوصفها جزءا من إستراتيجيتها.

1. **المسؤولية الاقتصادية:** تركيز منظمات الأعمال على هدف تعظيم الـــربح، وأن المساهمات الاجتماعية ما هي إلا نواتج عرضية ومشتقة منه. وتلبـــي الحاجات الاستهلاكية للمجتمع.
2. **المسؤولية القانونية:** وتعني أن المنظمة سوف تلتـــزم بقـــوانين المجتمـــع وتشريعاته، والمشاركة في حل المشكلات الاجتماعية، وحمايـــة حقـــوق الإنسان، وعدم التمييز بين الأفراد على أساس الجنس والعـــرق والـــدين واللغة.
3. **المسؤولية الأخلاقية:** وتعني أن المنظمة سوف تراعي المبادئ والمعـــايير الأخلاقية في قراراتها، وتركز على ممارسة السلوك الأخلاقي، واحتـــرام حقوق الإنسان والعادات والتقاليد.
4. **المسؤولية الإنسانية والخيرية:** وهي اختيارية أو إرادية في طبيعتها ومـــن الصعب التحقق منها. وهذه المسؤولية ترتبط بنوعية الحياة بشكل عـــام، وما يتفرع عنها من عناصر ترتبط بالذوق ونوعية ما يتمتع به الفرد من رفاهية من غذاء وملابس وسكن وتعليم وصحة وغيرها.

ب. المتغير التابع:

التنمية المستدامة: التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها

1. **البعد الاقتصادي:** قدرة الشركة على زيـــادة معـــدل تـــشغيل المـــواطنين المؤهلين محليا، وتوفير فرص العمل للبـــاحثين عنـــه مـــن المـــواطنين،

والتواصل الفعال مع الداعمين للمشاريع التنموية، وبيئة اقتصادية تسمح بتحقيق تنمية مستدامة.

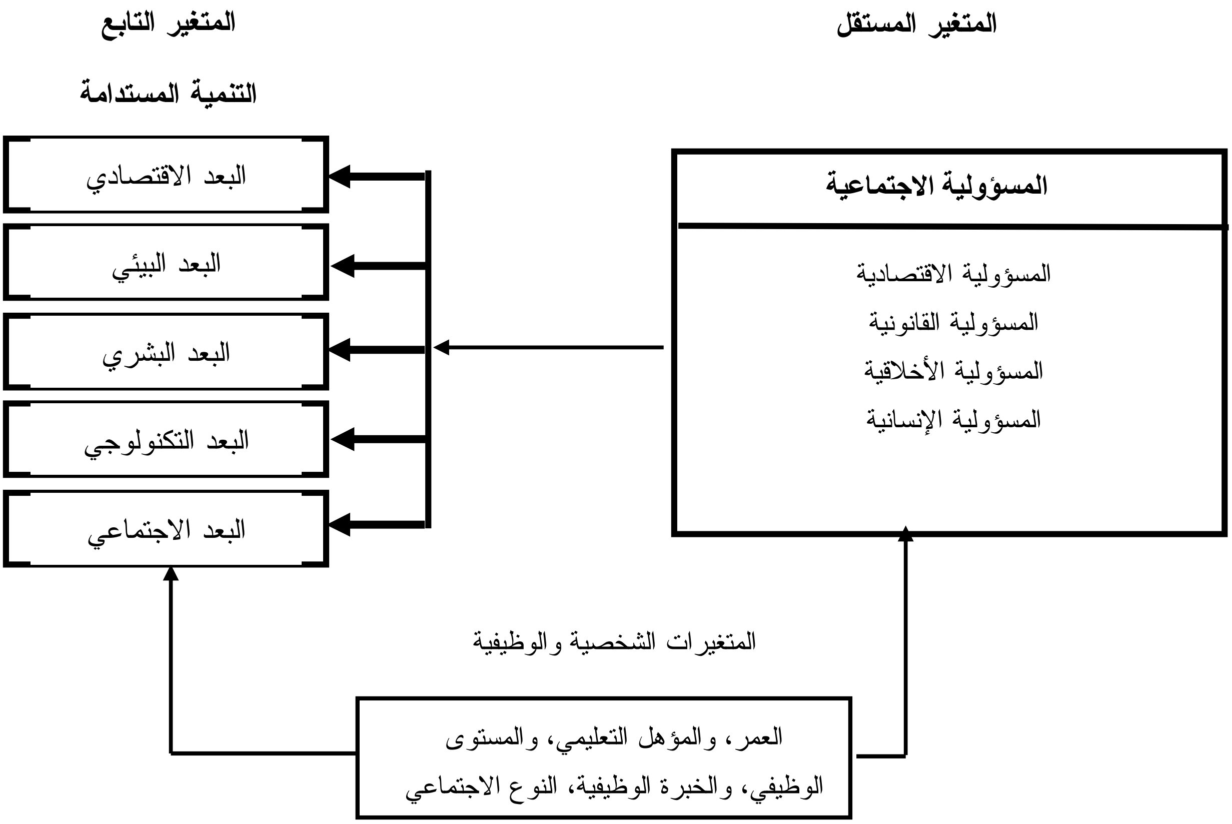
2. **البعد البيئي**: تمثل النظام الكامل الذي يعيش فيه المجتمعات الإنسانية، ويتضمن النظام البيئي (البيئة الطبيعية والمصطنعة والاجتماعية).
3. **البعد البشري**: قدرة الشركة على إتباع سياسة للتدريب لتهيئة قوة العمل مهنيا واستقطاب وتأهيل وتحفيز الكوادر البشرية المؤهلة وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية لتخطيط التنمية.
4. **البعد التكنولوجي**: قدرة الشركة على اعتماد تكنولوجيا المعلومات لدعم مشاريعها، واستخدام الآلات والأجهزة الحديثة في انجاز معاملات المراجعين، وسد الفجوة المعرفية بين الشركة واحتياجات المجتمع المحلي.
5. **البعد الاجتماعي**: قدرة الشركة على تطوير السياسات الاجتماعية الحالية وفقاً للحاجات المستجدة، واعتماد عقد اجتماعي يستهدف دعم القدرات لفئات المجتمع، والدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات.

1. 8 أنموذج الدراسة:

يبين الشكل رقم (1) أدناه أنموذج الدراسة، حيث كان المتغير المستقل في هذه الدراسة هو أبعاد المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) أما المتغير التابع فهو إحداث التنمية المستدامة بأبعاده (البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد البشري، والبعد التكنولوجي، والبعد الاجتماعي) ، كما هو موضح في الشكل رقم (1) أدناه.

الشكل رقم (1)

أنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

2. 1 الإطار النظري:

2. 1. 1 التأصيل النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

مع انطلاق الثورة الصناعية وسيادة معايير الربحية وسيطرة القطاع الخاص وآليات السوق ظهرت الحاجة لدور ملزم للشركات في التنمية الاجتماعية. ومع مطلع السبعينات من القرن الماضي بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يأخذ أبعاد أكبر حيث لم يعد الأمر يتعلق بالأنشطة التطوعية أو التبرعات بل تعداه ليصبح برامج وخطط استراتيجيات. وقبل حلول الألفية الثالثة أطلق الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان مبادرة تسعى إلى تفعيل دور الشركات في المجتمع والتي سميت بالاتفاق العالمي(الديوه جي، البكري، 2001).

وهناك توافق واسع بين كافة المؤسسات العامة والخاصة التي تقوم على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ،أنه على الشركة تحقيق التوازن بين مصالح جميع أصحاب المصلحة في إطار التخطيط الاستراتيجي والعمليات. وقد ظهرت في السنوات الماضية العديد من المناقشات حول مسألة ما إذا كانت هذه المسؤوليات يجب أن تكون طوعية أو لا، وبخاصة ما يتعلق منها بتزايد التحديات البيئية في مجالات مثل تغير المناخ، وكذلك فيما يتعلق بإنفاذ معايير العمل وحقوق الإنسان الأساسية(قندح، 2008).

وردت مؤشرات أهمية الأداء الاجتماعي منذ أوائل منذ أوائل العشرينات من القرن ال 20، حينما أوضح "Sheldon" على أن مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي و المنفعة المحققة للمجتمع، ثم توالت أبحاث أخرى فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب

الاجتماعية للبيئة و المساهمة في التنمية الاجتماعية و التخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد(نجم ، 2006).

لقد تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل ملحوظ منذ أن بدأ يأخذ مكانا عام 1950، حتى أصبح يظهر جليا في العقد الأخير، بحيث بدأت منظمات الأعمال في إظهار مسؤولياته الاجتماعية بشكل أكثر جدية في إدارة إستراتيجياتها والتقارير الاجتماعية لأصحاب المصالح Stakeholders. فضلا عن إبرازه عبر مسميات مختلفة إذ تشير جميعها إلى المسؤولية الاجتماعية منها المساءلة الاجتماعية Corporate Accountability، الأخلاق المنظمية Corporate Ethics، المواطنة المنظمية Corporate Citizenship، والالتزامات المنظمية Corporate Obligations. (Roman, et.al, 2006)

ومع استجابة منظمات الأعمال لهذا الطرح الجديد وضع المشرع القانوني قواعد تضفي على هذه الأفكار سمة الإلزام للتأكيد على أن الالتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد اختيار أمام المؤسسات إنما هو أمر ملزم إذا رغبت هذه المؤسسة في الاستمرار و عليه ظهرت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين و جمعية المحاسبين الأمريكية و دراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي حيث اتجهوا لإرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية لمنظمات الأعمال(الغالبي، العامري، 2008).

2. 1. 2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

عرفت المسؤولية الاجتماعية من زوايا واتجاهات مختلفة. منها: إن المسؤولية الاجتماعية هي "الهدفية والموضوعية المتعلقة بانتعاش المجتمع الذي يقيد الشخص والسلوك المشترك نهائياً من عمل النشاطات المدمرة، لا أن تكون العملية مربحة فوراً بالنسبة للقطاع التجاري وإنما العمل على الاتجاه الإيجابي في المساهمات للإصلاح السلوكي (المغربي، 1994).

وهي التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه و ذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث، و خلق فرص عمل و حل مشكلة الإسكان و المواصلات و غيرها.

والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي طريقة عمل المؤسسة والتي من خلالها تدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية و البيئية والاقتصادية في صنع القرار و استراتيجيات وسياسات و قيم و ثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة بشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات وتستخدم هذه المشاريع تسويقيا لتحسين صورة الشركة من خلال إضفاء الصبغة الأخلاقية عليها و زيادة مصداقيتها مما يؤدي إلى زيادة أرباحها وكخطوة هامة ومنظمة أصبحت بعض المؤسسات الملتزمة أخلاقيا واجتماعيا تتقيد بإعداد التقارير حسب المواصفات إلي تتعلق بالبيئة ايزو 14000 والمعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية SA00013 و الدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة(Singhapakdi, et.al, 2001).

وعرف (Roman, et.al, 2006 :69) المسؤولية الاجتماعية بانها "التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وان هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم". أما (Waddock, 2000) فقد أشار إلى كون المسؤولية الاجتماعية ممثلة لتوقعات المجتمع لمبادرات منظمات الأعمال في إطار مجالات عديدة تقع تحت أبعاد مختلفة للمسؤولية الاجتماعية التي تتحملها منظمات الأعمال تجاه المجتمع على أن يتجاوز الحد الأدنى من الالتزامات الاجتماعية المفروضة بحكم القانون بحيث لا تؤدي هذه الالتزامات إلى الإضرار بمنظمة الأعمال للقيام بوظائفها الأساسية والحصول على عوائد مناسبة من استثماراتها.

ويعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد و يخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن

يكون بمبادرة داخلية و قوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة (Jari, et.al, 2003).

والمنظمة العالمية للمعايرة تعتبر المسؤولية الاجتماعية بأنها نشاطات للمنشأة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع و المحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع و التنمية المستدامة ، ترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، احترام القوانين والأدوات الحكومية و تدمج مع النشاطات اليومية للمنشأة(الحمدي وجعبل، 2008).

وتعرف الدراسة المسؤولية الاجتماعية على أنها: مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه المجتمع فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين.

2. 1. 3 أهمية المسؤولية الاجتماعية:

تُعد المسؤولية الاجتماعية المنطلق الإستراتيجي لأنشطة العديد من المنظمات في المجتمعات المتطورة، حيث أصبحت توجهات المؤسسة نحو خدمة المجتمع هاجسا كبيرا مثله مثل المنافسة، المحافظة على العملاء، الجودة ...فلم يعد ينظر إلى المؤسسات بالنظرة التقليدية وبأنها وحدة إنتاج ذات دور اقتصادي قائم على تقديم منتجات بجودة عالية و بأسعار مقبولة وبأساليب ترويجية مبهرة، بل أصبحت المؤسسات وخصوصا في ظل الفضائح والأزمات ينظر إليها على أساس أنها مفتاح الحل الذي يساعد الأفراد المجتمع المحلى على حدي سواء في العيش في رفاهية و بيئة صحية و نظيفة (Carrigan and Attalla, 2001).

وبالرغم من مرور ما يقرب من50 عاما على إطلاق مبادرات المسؤولية الاجتماعية وما تم التصدي له في الأدبيات إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا ومبهما لدى منظمات الأعمال والى جانب أنها مازالت قضية جدلية في الدراسات التنظيمية، إذ ينظر للمسؤولية الاجتماعية من زاويتين معاكستين تماما: **الأولى** ترى أن المسؤولية الاجتماعية ليست بالإنتاجية بل تسبب أذى للقيمة الربحية

للمساهمين، أما الزاوية **الثانية** فتنظر إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها تزيد من القيمة السوقية، فضلا عن أنها حماية ذاتية للمنظمات في ظروف الأزمات (Fisher, 2004).

ويكتسب الدور الاجتماعي للشركات أهمية متزايدة بعد تخلي العديد من الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية التي صحبتها بطبيعة الحال برامج اجتماعية كان ينظر إليها على أنها أمر طبيعي ومتوقع في ظل انتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات (الغالبي والعامري، 2005)، وكان متوقعا مع تحول هذه المؤسسات إلى الملكية الخاصة وإعادة تنظيمها وإدارتها على هذا الأساس أن يتوقف دورها الاجتماعي (حداد وسويدان، 2006)، ولكن التطبيق العملي لتجارب الخصخصة أظهر أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات هو أيضا استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، ويزيد أيضا انتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه الشركات (Anselmsson and Johansson, 2007).

أن كثيرا من قادة وأصحاب الشركات يرغبون في المشاركة الاجتماعية، وينظرون إلى العملية الاقتصادية على أنها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف فيما يهدف إليه إلى التنمية والمشاركة في العمل العام، وليس عمليات معزولة عن أهداف المجتمعات والدول وتطلعاتها (Eweje and Bentley, 2006). وقد ترتب على ذلك تطورا في شكل العلاقة بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في العديد من العربية؛ حيث حل القطاع الخاص تدريجيا محل القطاع العام الذي تقلص دوره في النشاط الاقتصادي وفي توفير فرص العمل، بينما تركز اهتمام الحكومة حول السعي نحو تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي(الحمدي وجعبل، 2008). كما زادت أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الرقابة على كل من الحكومة والقطاع الخاص. وقد اهتمت الشركات المحلية—أسوة بالشركات العالمية—بتقييم الآثار المترتبة على نشاطها على العاملين بها ومستوى رفاهيتهم،

وعلى المجتمع المحلي والبيئة المحيطة بها، ثم على المجتمع ككل، اقتناعا منها بأهمية ذلك ومردوده على نشاطها واستثماراتها وأرباحها ونموها واستدامتها (الجعافرة، 2009).

وهنا ترى الدراسة أنّ نجاح الشركات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير هي: الاحترام والمسؤولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع، دعم المجتمع ومساندته، حماية البيئة سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة.

2. 1. 4 مؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية:

هناك أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية:

1. **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة**: و يشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم و تقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق و تعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية و تدريبهم و تحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم و ما إلى ذلك(Pride, 2005).
2. **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة**: و يشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة و المتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء و البيئة البحرية و المزروعات و الأعشاب الطبيعية و تلوث المياه و ما إلى ذلك(Lantos, 2001).
3. **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع**: و يتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على

التبرعات و المساهمات للمؤسسات التعليميــة و الثقافيــة و الرياضـــية و الخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم و التدريب الاجتمـــاعي و مشاريع التوعية الاجتماعية(Hartly & Palmer, 2002).

4. **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج**: و تشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابـــة علـــى جـــودة الانتاج و تكاليف البحث و التطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة مـــا بعـــد البيع و تدريب و تطوير العاملين و غيرها من الخدمات التي تحقق حالـــة الرضا عن المنافع المتأتية مـــن المنتجـــات و الخـــدمات المقدمـــة إلـــى المستهلكين(Vaaland , et.al, 2008).

2. 1. 5 مزايا التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية

في ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المـــسئولية الاجتماعيـــة للـــشركات، يثـــور التساؤل حول الأسباب التي تشجع الشركات على الالتزام بهذه المسئولية خاصـــة في ضوء ما تنطوي عليه من أعباء مالية ومادية، وتشير التجارب الدولية إلى أن المزايا التي تعود على الشركات تتمثل فيما يلي :

1. تحسين سمعة الشركات والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح فـــي تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومـــستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه الشركات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئيـــة واهتمامها بالاستثمار البشري، ويسهم التزام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها(الربيعي، 2010).
2. تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء اســـتحداث بعـــض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك. وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داو جـــونز للاســـتدامة Dow Jones Sustainability Index (DJSI) والذي أُطلق عام 1999 ويُعنى بترتيب الـــشركات العالميـــة وفقـــا لدرجـــة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارســـتها لنـــشاطها الاقتصادي(Murthy, 2007).

3. استقطاب أكفأ العناصر البشرية حيث يمثل التزام الشركات بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة خاصة بالنسبة للشركات عابرة القارات أو كبرى الشركات المحلية التي تعمل في مجالات متخصصة وتستخدم تكنولوجيا حديثة(الحموري، 2010).
4. بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.
5. حسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي، خاصة في إطار العولمة، وتتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية،والتي تمثل تحديا للشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة(Shaw, 2008).
6. رفع قدرة الشركات على التعلم والابتكار.

2. 1. 6 عوامل نجاح المسئولية الاجتماعية للشركات

حتى تنجح الشركات في تطبيق المسئولية الاجتماعية لها هناك العديد من العوامل الرئيسية التي يجب إعدادها وتنظيمها قبل الشروع في إطلاق هذه البرامج وفي مقدمة هذه العوامل ما يلي:

1. ضرورة إيمان الشركة بقضية المسئولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة ويقين من قبل كل مسئول فيها ابتداء من أصحاب الشركات، مروراً بمديريها التنفيذيين، وانتهاء بالموظفين حول أهمية هذا الدور، وأنه أمر واجب على كل شركة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وهو أمر لا تتفضل به الشركة على مجتمعها بل تفتخر به وتعتبره واجباً عليها (الغالبي والعامري، 2005).
2. أن تقوم الشركة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع بدلاً من الانتقاد والشكوى للسلبيات الموجودة (الحمدي،2003).

3. أن يصبح هذا النشاط جزءاً رئيسياً من أنشطة الشركات يتم متابعته من قبل رئيس الشركة، كما يتم متابعة النشاط التجاري، وتوضع له المخططات المطلوب تحقيقها تماماً كما توضع مخططات المبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية (نجم، 2006).

4. يجب على الشركة أن تخصص مسئولا متفرغاً تفرغاً كاملاً لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة، ويرتبط مباشرة بالإدارة العليا ويمنح الصلاحيات المطلوبة، وأن يكون له دور رئيسي وفعال على مستوى الشركة (Carroll, 1991).

5. من أكبر المعوقات التي تواجه الشركات الراغبة في الانطلاق في برامج المسئولية الاجتماعية، رغبة هذه المؤسسات في الانطلاق من خلال مشاريع كبيرة وضخمة وذات أرقام عالية، ولا ضرر في أن توضع هذه الأهداف على المدى البعيد، ولكن حتى يتم البدء في مثل هذه البرامج يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقق المشاريع والبرامج الكبيرة(Vaaland, et.al, 2008).

6. الحرص على عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد انطلاقها، فكثير من البرامج الاجتماعية التي يعلن عنها لا يكتب لها الاستمرار لعدم قدرة المسئولين عنها على تنفيذها طبقاً لما تم الإعلان عنه وهذا قد يساهم في المستقبل في توقف البرنامج (شاو، 2005).

7. الاهتمام بجعل هذه البرامج الاجتماعية قائمة بذاتها مستقبلاً وتعمل على تغطية مصروفاتها بنفسها حتى يكتب لها الاستمرار والبقاء، وحتى لا تصبح مركز تكلفة قد تلجأ الشركة في يوم من الأيام إلى الاستغناء عنه.

8. الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي ومتميز وجودة عالية، وكأن هذه البرامج منتج تجاري يجب الاهتمام به والعناية بتقديمه بشكل متميز يساهم فعلاً في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه (Shaw, 2008).

9. الحرص على أن تسعى هذه البرامج الاجتماعية على التعاون والتنسيق مع ما هو موجود من برامج وأنشطة مشابهة حتى لا يتم تكرار الجهد وضياع الوقت

وصرف المال في برامج قائمة، مع التأكيد على أن الاحتياج للبرامج الاجتماعية كبير جداً ويحتاج إلى آلاف البرامج من الشركات (Desjardins, 2006).

10. كل مؤسسة أو شركة صغيرة أو كبيرة قادرة على أن تقدم شيئاً لمجتمعها ولمن حولها وليس المهم حجم البرنامج الذي يقدم بل الأهم أن يتم تقديم شيء يستفيد منه المجتمع مهما كان حجمه(سويدان وحداد، 2006).

2. 1. 7 نماذج المسؤولية الاجتماعية:

هناك نماذج متعددة في دراسة محتوى المسؤولية الاجتماعية وأنماطها ويمكن الإشارة إلى النموذج الذي تطرق إليه لانتوس (Lantos, 2001) من خلال تحديد ثلاثة أنماط لتبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات:

1. **النمط الأول: المسؤولية الاقتصادية Economic Responsibility**؛ وفق وجهة النظر هذه فإن منظمات الأعمال يجب أن تركز على هدف تعظيم الربح وأن المساهمات الاجتماعية ما هي إلا نواتج عرضية ومشتقة منه، وهو يرى أن المدراء هم محترفون وليسوا مالكين للأعمال التي يديرونها وبهذا فهم يمثلون مصالح المالكين التي يفترض أن تنجز بأحسن الطرق لتعظيم الأرباح.
2. **النمط الثاني: المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility**؛ وهو نقيض لتوجهات النمط الأول، وفي إطاره فإن منظمات الأعمال تعتبر وحدات اجتماعية بدرجة كبيرة تأخذ بنظر الاعتبار المجتمع ومتطلباته عند اتخاذ قراراتها مراعية آثار هذه القرارات في كل جوانب المجتمع.
3. **النمط الثالث: المسؤولية المتوازنة Socio – Economic** ؛ وفي إطار هذا النمط فإن إدارة المنظمات لا تمثل مصالح جهة واحدة أو بعض جهات ذات مصلحة بل إنها تمثل مصالح جهات عديدة يفترض أن توازن إدارة المنشأة بين مصالحها مجتمعة (الغالبي والعامري،2002).

وهناك نموذجان متعارضان حول تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل منظمات الأعمال هما:

النموذج الأول: إن النموذج الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية للمنظمة يعمل على توجيه إدارة العمل إلى متابعة زيادة الأرباح وتعتبر هذه مسؤولية أخلاقية رئيسية لإدارة الأعمال معتمدة على المنفعة التي تقدمها والحقوق الفردية التي تحفظها(Desjardins, 2006).

والنموذج الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية لم يتجاهل المسؤولية الأخلاقية في تحليله، هو فقط يقترح أن متخذي القرارات يعملون أخلاقيا إذا كانوا يتبعون المصلحة الذاتية لمنظماتهم، وأن العمل ينطوي على نوع واحد من المسؤولية وهي استخدام الموارد في مجال الأنشطة التي تزيد أرباح ذلك العمل طالما أن ذلك يعمل في ظل منافسة مفتوحة وحرة (Hartman, 2002).

النموذج الثاني: أن منظمات الأعمال يجب أن تتبنى دوراً اجتماعياً واسعاً وأن تنفق بسخاء على الأنشطة الاجتماعية ورفاهية المجتمع. إن المؤيدين للمسؤولية الاجتماعية يؤمنون بأن لدى منظمات الأعمال موارد ضخمة لمعالجة القضايا الاجتماعية المعقدة وأن مساهمة المنظمة في المجتمع تعمل على تحسين صورتها في المجتمع وتقلل من التدخل الحكومي(Pride, 2005).

أما المعارضون يدعون بعدم وجود الخبرة لدى المنظمات لإدارة البرامج الاجتماعية، وأن تبني المسؤولية الاجتماعية يخلق تضارب في المصالح، يقلل من أرباح المساهمين، وصعوبة المساءلة القانونية عن الجوانب الاجتماعية بسبب عدم وجود معايير دقيقة لقياس الأداء الاجتماعي (نجم،2006). ويرى (Pride, 2005) أن هناك فلسفتين أو نموذجين يعرفان مجالات الإدارة تجاه المسؤولية الاجتماعية وهما:

1. النموذج الاقتصادي The Economic Model :

يركز النموذج الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية على أن الوظيفة الأساسية للأعمال هي جعل الأعمال مربحة وتعظيم الربح والعوائد وعدم الصرف على أي أنشطة اجتماعية لأنها تؤدي إلى هدر أرباح المساهمين، كما ويركز هذا النموذج على الإنتاج، واستثمار الموارد الطبيعية، والقرارات المعتمدة على السوق الداخلية، والمنظمات أو مصلحة المديرين، والدور الثانوي للحكومة ويرى

أصحاب هذا الاتجاه أن الإنفاق على الجوانب الاجتماعية يزيد من كلفة الإنتاج ويمكن أن يتسبب في ذوبان الهدف الرئيسي للأعمال وهو تحقيق الربح.

2. النموذج الاقتصادي – الاجتماعي The Socio-economic:

يركز هذا النموذج على كفاءة وجودة الحياة، والمحافظة على الموارد الطبيعية، والقرارات المعتمدة على السوق مع بعض الرقابة من الحكومة، وتوازن العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي للمنظمات، وعلى اهتمامات المجتمع، والحكومة.

ويدور محور هذا النموذج ليس فقط على الربح بل أيضاً على تأثير قرارات قطاع الأعمال في المجتمع، وتقديم الخدمة لجميع أصحاب المصالح ممن يتأثرون بقرارات وأعمال المنظمة.

وهكذا فإنه يبدو ومهما تعددت مناهج دراسة محتوى المسؤولية الاجتماعية فإنها تلتقي بتوجهات عامة تبدأ مع بداية تطور الصناعة والتركيز على مصالح المالكين لتمتد لاحقاً إلى مصالح الفئات المختلفة داخل المنظمة وخارجها، ومع هذا فإنه لا يمكن القول بأن المنظمات باختلاف أحجامها وملكياتها وبيئات عملها وطبيعة نشاطها وفلسفة إداراتها وقيمها تستطيع تبني المسؤولية الاجتماعية بمستوى واحد (الغالبي والعامري، 2005).

من خلال ما طرح من أفكار سابقة حول المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تجاه المجتمع بشرائحه المختلفة فإنه يتطلب من منظمات الأعمال أن تتنبأ بتوقعات هذه الشرائح على المدى البعيد من خلال تجسيد ذلك بأشكال عدة كقيامها بالبرامج والأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف اجتماعية تتكامل مع الأهداف الاقتصادية فيها، واهتمامها بمصالح الأطراف الأخرى وامتثالها للمعايير والقيم الاجتماعية وبشكل طوعي.

2. 1. 8 أبعاد المسؤولية الاجتماعية

لقد اجمع العديد من الباحثين على أن منظمات الأعمال تمارس عددا من المسؤوليات الاجتماعية والتي تنحصر ضمن تصنيفين هما: الأخلاقية، والإنسانية

تجاه المجتمع المحلي، والموظفين، والزبائن، والموردين، والبيئة، والمساهمين. وتعتبر المسؤولية الأخلاقية مسؤولية إلزامية وتتعدى في كونها الإيفاء بالالتزامات القانونية والاقتصادية. إن هذه الأبعاد للمسؤولية الاجتماعية بترابطها واستناد كل منها على الآخر يمثل حالة واقعية فلا يمكن أن تتوقع من المنظمات مبادرات خيرة وإنسانية ومسؤولية إذا لم تكن هذه المنظمات قد قطعت شوطاً في إطار تحملها لمسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

1. المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي

يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة والتي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، احترام العادات والتقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم الدعم المادي لهم، هذا بالإضافة إلى الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات وعادة ما ينظر إلى مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع المحلي من زوايا مختلفة، فقد تشمل رعاية الأعمال الخيرية، الرياضة والفن، التعليم وتدريب المؤسسات، وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي (Anselmsson & Johansson, 2007).

2. المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين

إذا كانت المنظمات تولي اهتمامها لرأس المال البشري فلا بد من تقديم لهم ما هو أفضل، لان العاملين المهرة على المستوى الوطني والعالمي أصبحوا يركزون على عامل المسؤولية الاجتماعية من بين العوامل الأخرى، وقد اثبت ذلك تجريبيا حيث أن أكثر الناس يحبذون العمل في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة، كما اثبت بنفس السياق أن الناس يحبذون التعامل تجاريا مع نفس المنظمات (Eweje and Bentley, 2006).

3. المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن

تعتبر هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل المنظمات بدون استثناء ومن الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة ، والإعلان لهم بكل صدق وأمانة وتقديم منتجات صديقة لهم وأمينة بالإضافة إلى تقديم إرشادات واضحة بشان استخدام المنتج، والتزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير مستمر للمنتجات هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار. (حداد وسويدان، 2006)

4. المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين

ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنظمات الأعمال على إنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم منظمات الأعمال تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنظمات الأعمال بالإضافة إلى تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل. (الغالبي والعامري، 2005)

5. المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة

لقد أعيد التركيز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئية، فيرى (Carrigan and Attalla, 2001) أن المسؤولية الاجتماعية تضم أنظمة البيئة المفروضة ذاتيا أي ضمن فلسفة المنظمة، والتقارير البيئية للمنظمة.

2. 1. 9 مفهوم التنمية:

زاد الاهتمام في عالمنا المعاصر بقضية التنمية التي أخذت معنى آخر أكثر شمولية لا تشكل المعدلات الإنتاجية العالية، ولا مجرد نقل إنجازات العالم المتقدم، السمة البارزة فيه، لقد ارتبطت بتحول فكري وتربوي ضخم يضم سائر الإمكانات البشرية العلمية والثقافية والتكنولوجية الموظفة في خدمة التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها لذا، فالتنمية بمفهومها الشامل، ليست

عملية اقتصادية فحسب، وليست عملية اجتماعية فحسب، وليست عملية سياسية فحسب، وليست عملية ثقافية فحسب، ولكنها مزيج من هذه كلها وغيرها، تحتوي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع بعض في إطار شمولي، تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع، وما هو ممكن للتحقيق، وتعمل على تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع وجوهه وكامل تطلعاته (مختار، 2005) .

والتنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال، والتنمية، كمفهوم، شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بخاصة، لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك(وديع، 2008).

ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسين : أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن (القصيفي، 2005).

أما التيار الآخر، فقد تمثل بدول العالم الثالث النامية، وعرف التنمية على أنها، العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية ــ اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عد المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قد اكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله (جورج، 2007).

من قراءتنا لنهج هذين التيارين، نرى بأنهما متفقان على ضرورة وجود قاعدة إنتاجية سليمة، مادية، وبشرية، قادرة على رفع متوسط دخل الفرد مع

تحقيق كفاءة عالية لأداء المجتمع تودي إلى تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات بمعدل يفوق التزايد المتوقع في عدد السكان، على الرغم من اختلاف هذين التيارين حول أهمية التركيز على تقليص ظاهرة عدم المساواة وضرورة تحقيق توزيع أكثر عدالة لثمرات التنمية، وإذا نحن حذفنا تلك الظاهرة المرتبطة بالنهج الاقتصادي الغربي القائم على التنافس في إنتاج وتبادل السلع، فإن الفكر البشري يكاد يلتقي حول ماهية التنمية كدافع إلى البناء والتقدم لزيادة دخل الفرد ورفاهية المجتمع.

وعلى هذا، تعتبر التنمية عملية واعية وموجهة، تقوم بها قطاعات شعبية واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة، لذا فهي أكثر من عملية نمو اقتصادي يعبر فحسب، عن وجود "عملية تحولات في البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور (الدعمة، 2009).

انطلاقا من ذلك، ترى الدراسة أن للتنمية أساسان : فكري وآخر مادي، وهما في تفاعل متبادل ودائم يؤدي إلى نضج ثمرة التنمية فمناهج العلم وفرضياته، تخلق الفرص المواتية للإبداع التكنولوجي، بحيث يمكن القول بأن التطور المادي لابد من أن يكون مسبوقا بتطور فكري ملازم له، كما أن الاستمرار في التقدم التكنولوجي من شأنه أن يشحذ الذهن على البحث العلمي المتواصل لاكتشاف المزيد من التقنيات.

2. 1. 10 مفهوم التنمية المستدامة:

بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystems)، وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة

للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميا، وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموي المعمول بها، التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، وخاصة في القطاع الصناعي، وكذلك إلى توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينيات بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت في العقدين السابقين (Anne, 2007).

تتعدد تعريفات التنمية المستديمة، فهناك أكثر من 60 تعريفاً لهذا النوع من التنمية(Kozlowski& Hill, 1998)، ولكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال،

فالمعنى اللغوي للمفهوم جاء من الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه (أبن منظور، 1995)، ومصطلح التنمية المستديمة (صيغة اسم المفعول) هي أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم الفاعل) وذلك من منظور ما يعكسه المعنى اللغوي في كلا الحالين، واستخدام مصطلح التنمية المستدامة أي المستمرة لا يقدم شيئاً جديداً في هذا المجال، على اعتبار أن عملية التنمية – التي تعكس البحث عن الأفضل – هي عملية مستمرة بطبيعتها، على صعيد آخر فإن واضعي مصطلح Sustainable Development قالوا بوجود الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عالمنا المعاصر التي أصبحت تحول دون استمرارية عملية التنمية (ريمون، 2006)، وعرّف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً (Brown, 2003). وتُعرف على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة (Ronald, 2003).

فالتنمية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية (شرف، 2005).

والتنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها(فرغلي، 2007)، وتتصف التنمية أيضاً بالاستقرار وامتلاك عوامل الاستمرارية والدأب، وهى قابلة لصفة الاستمرار وأيضاً هي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة هي النظام الحيوي والاجتماعي والاقتصادي.

وتُعرف التنمية المستدامة على أنها: العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها وسلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا" على نمط الحياة وتطوره (Burgnmeir, 2004).

والتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستدامة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين، فبعض الدارسين قال بالتنمية المستدامة وبعضهم الآخر يقول التنمية المستديمة ترجمة للمصطلح الإنجليزي Sustainable Development (الخولي، 2000).

كما يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها: الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها (الشيمي، 2009).

وعليه ترى الدراسة أنّ التنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونهـا عمليـة استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية.

2. 1. 11 أهمية دراسة التنمية المستدامة:

إن عملية التنمية الشاملة تمثل الجهد المنتظم الذي يسخره المجتمع للوصول إلى قدرات ذاتية تمكنه من البناء ، وتؤكد استقلاليته، وأن التنميـة الـشاملة هـي عملية يجب أن ترتكز على إرادة جماعية ذات غايات واضحة وقدرات فعالة تؤدي إلى إيجاد تحولات هيكلية ضمن الإطار السياسي للدولة(وديع، 2008).

وأصبح الحديث عن التنمية الشاملة بدلاً من الاهتمام بالتنميـة الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسية كلاً على حده، إذ يشير مفهوم التنميـة البـشرية(Human Development) إلى زيادة الفرص أمام المواطنين في مختلف مجـالات الحيـاة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (المحاسنة، 2007).

ويمكن التمييز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة ، فعندما تعبر التنمية الاقتصادية عن الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن هـذه الزيادة قد لا تؤدي بالضرورة إلى تنمية شاملة تساعد على الوصول إلـى نظـام اقتصادي واجتماعي جديد أفضل من السابق، ولذلك فقد عرف العديد من علمـاء الاقتصاد التنمية على أنها المقدرة على تنفيذ مجموعة مـن التغيـرات الهيكليـة للمجتمع، يتحقق في ظلها توزيع عادل للدخل القومي، يؤدي إلى تحقيـق رفاهيـة اقتصادية واجتماعية ، وتشمل أيضاً تقديم خدمات جيدة للمواطنين تشمل الـصحة والتعليم والإسكان والثقافة والمواصلات (الدعمة، 2009).

وهناك معنى شمولي للتنمية، يتـضمن عمليـة النهـوض بـالمجتمع ككـل، والوصول به إلى حياة أفضل، وهذا ما يسعى إليه المجتمع، وهذا النهوض يتجـسد في ما يلي(الحبيب، 2006):

1. ضمان استمرارية الحياة، أي سد الحاجات الأساسية للإنسان من طعام ومسكن وخدمات ضرورية بأنواعها وخاصة الصحية.
2. احترام النفس: حيث أن ضمان احترام الأفراد والاعتزاز بكرامتهم داخل المجتمع أمر ضروري، وتسعى إلى تحقيقه عملية التنمية.
3. الحرية ونعني بها الحرية الاجتماعية والاقتصادية، كالتخلص من الفقر والجهل والمرض.

وتمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها. التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية(أبو خرمة، 2008).

كما يتضمن اعتماد التنمية المستدامة، عنصراً جوهرياً في مخططات الدول والشركات، وخصوصاً في ما يتعلق بالقوانين الداخلية التي تنظم مشاريع الاستثمارات، بغية حماية البيئة ومنع التصحر، واتخاذ إجراءات لتأمين سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتحسين الصرف الصحي للمجتمعات القادمة. ومن أجل معالجة الفقر في العالم سوف يتطلب ذلك منح أكثر البلدان فقراً، إعفاءً دائماً من الديون وتحقيق تجارة عادلة من خلال وصول البلدان النامية إلى الأسواق (الدعمة، 2009).

وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقاً تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة (الخولي، 2000) :

أولاً :النمو الاقتصادي والعدالة، إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حالياً بما بينها من ترابط، تستلزم نهجاً متكاملاً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.

ثانياً :حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية.

ثالثاً :التنمية الاجتماعية، حيث أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء وعند العناية بهذه الاحتياجات، على المجتمع العالمي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم(Kingo, et.al, 2004).

وهذا يؤكد الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة. وإلى عدم إمكان تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2. 1. 12 مبادئ التنمية المستدامة:

إن الاعتراف بالدور الأساسي الذي تلعبه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد أدى إلى فهم أوسع وأعمق للتعقيد الذي تنطوي عليه عملية التنمية. ولقد حفز هذا الأمر مؤسسات التمويل الأجنبية والجهات المانحة إلى فرض شروط جديدة على البلدان الفقيرة أضيفت إلى القائمة الطويلة من الشروط السابقة، ومعظم هذه الشروط الجديدة ذات طبيعة سياسة ومؤسسية، غالبا ما تتلخص في شعار جامد هو : ينبغي على الدول النامية التخلي عن التقاليد والقيم القديمة ـــ خاصة تلك التي تتسم بطبيعة جماعية ـــ لأنها تمثل عائقا للنمو (السروجي، 2009).

وتفهم العلاقة بين النمو من جهة والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية أو صراع، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد، وإذا ما كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد، كذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستديمة وهذه المبادئ هي:

1. مفهوم العدالة المبنية على الإنصاف وتأثيره على نظرية التنمية المستدامة:

وهذا المفهوم يدعو إلى تنظيم المجتمع على أساس نظرية للعدالة تهدف إلى إيجاد التوازن الملائم بين طلبات متنافسة على ثروات البلاد. وهو ينفي انه يمكن تبرير نظام اجتماعي تعوض فيه عن معاناة البعض بحبوحة أكبر للمجتمع ككل. فهو يرى " أن هذا الشيء قد يكون مسهلا (Expedient)، لكنه ليس عادلا إذ أنه لا يعقل أن تكون حصة البعض أقل لكي يعيش الآخرون بالبحبوحة، وهو يزيد في هذا الشأن: إنما ليس هناك من ظلم في الفوائد الكبيرة التي يجنيها البعض، شرط أن يتحسن وضع الناس الذين لا يمتلكون الثروة، ويستنتج هذا المفهوم أنه طالما ترتبط بحبوحة كل شخص بنموذج تعاون لا يمكن بدون لأحد أن يعيش حياة هنيئة، فإن تقسيم الفوائد يجب أن يؤدي إلى جذب التعاون الإرادي لكل الأشخاص المعنيين، بمن فيهم الذين يستفيدون اقل من غيرهم بسبب موقعهم، لكن ذلك لن يحصل في غياب طرح شروط معقولة فهذا التصور للعدالة يعتمد على ضرورة إلغاء المسلمات السائدة على المستوى الاجتماعي والمواقع العشوائية القائمة فعلا في التنافس حول الامتيازات السياسية والاقتصادية (القريشي، 2007).

2. مبادئ التمكين والحاكمية والمساءلة :

أصبح مفهوم " التمكين " (Empowerment) من المفاهيم الرئيسية في تصور مقومات التنمية المستدامة. وتعني كلمة التمكين أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم

ومصيرهم، وأن هذه القرارات والآليات يجب ألا تـصاغ فـي غيـابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم، وهـذه المـشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفـتح مجـالات عمـل جديدة، والحصول على وسائل إنتاج وعمل، ولو متواضعة، وليس من الإنـصاف بطبيعة الحال أن تتخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية دون سماع وجهة نظر جميع المعنيين بمثل هذه القرارات ومشاركتهم في صياغتها لكي تراعي مصالحهم الحيوية. ومن هنا ضرورة المشاركة في الحياة السياسية وضرورة تقوية الهيئـات المهنية والمدنية ومشاركة الناس فيها كي يكون للجميع صوت في مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأثير على اتخاذ القرارات(عريقات، 2003).

وإن تقوية الهيئات والمنظمات المدنية، هي أيـضا، ضـرورية لتحـسين نوعية الحياة السياسية والضغط على أهل الحكم لكي يـصغوا إلـى آراء النـاس بجميع فئاتهم، كما أنها عنصر هام لما يسمى " الحاكمية " أو " حـسن الإدارة " (Governance)، أي جدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمـع علـى أسـاس الحوار بين الحاكم والمحكوم ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليـات سـليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس، ولتعديلها بسرعة عندما تظهر لمثـل هذه القرارات، تبعات تقع على المجتمع أو بعض فئاته، ويتفرع عن هذا المبدأ مبدأ آخر أصبح أيضا دارجا في أدبيات التنمية المستدامة، وهو قابلية أهل الحكم لتحمل المسؤولية عن أعمالهم، أي المساءلة (Accountability). وتعنـي قابليـة تحمـل المسؤولية أن أصحاب القرار يعملون في جو من الشفافية ويقـدمون المعلومـات الكافية لتقييم القرارات المتخذة ونتائج تنفيذها على المجتمع بكل فئاته، وهم يقبلون بالتنحي عن المسؤولية في حال ارتكابهم أخطاء فـي ممارسـة الحكـم واتخـاذ القرارات، وخضوعهم لاعتبارات عائدة إلى مصالح خاصة أو فرعية في ممارسة وظائفهم السياسية والإدارية، بدلا من التقيد بالمصلحة العامة ومبـادئ الإنـصاف المذكورة سلفا. ويتناول هذا المبدأ الهيئات المدنية التي تعمل في الشأن العام مثـل النقابات العمالية أو المهنية والتي هي مسؤولة عن الحوار مع أهل الحكم والدولـة وأجهزتها عجمية، 2003).

والحقيقة أن هذه المبادئ ليست جديـــدة أو حديثـــة. فالاهتمـــام بتحقيـــق المصلحة العام على صعيد المجتمع أو في العلاقات بين المجتمعات كان دائما من اهتمامات كبار الفلاسفة والأنبيـــاء والرســـل والمـــصلحين، والتـــراث العربـــي والإسلامي بشكل خاص حافل بالاهتمام بالعدالة والإنصاف وبالمطالبـــة بتحقيـــق مصلحة الأمة وزيادة الشورى والعلم، لكن الجهد الذي يبذل الآن في أدبيات التنمية لإعادة تأكيد هذه المبادئ بمقولات ومفاهيم عصرية يدل بوضوح علـــى التـــدهور العام الحاصل في أساليب الحكم المحلية والدولية، مع يتضمنه هذا التـــدهور مـــن تزايد في النزاعات الأهلية أو الإقليمية وزيادة الفقر والظلم والفـــساد فـــي وســـط البحبوحة العامة والتقدم العلمي والصناعي الهائل(الخولي، 2000).

3. استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة:

يعتبر أسلوب Systems approach شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنـــسانية لأي مجتمـــع بـــشقيها الطبيعـــي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككـــل، وأن أي تغييـــر يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر بشكل مباشر في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، وبالتالي على النظام الكلـــي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستديمة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيـــق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهايـــة إلـــى ضمان توازن بيئة الأرض عامة(Benke, 1998).

وترى الدراسة إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيـــذ خطـــط التنميـــة المستديمة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات مـــن خـــلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانـــب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي.

4. المشاركة الشعبية:

التنمية المستديمة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقـــة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصاً في مجال تخطيط التنميـــة المستديمة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكاني

المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدناً أم قرى. وهذا يعني أنها تنمية من أسفل Development from below ويتطلب تحقيقها بشكل فاعل لتــوفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات أعداد وتنفيذ ومتابعة خططها. ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسفل– تبــدأ مــن المــستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني- تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحليــة والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يومياً عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين، ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية(Kozlowski & Hill, 2006):

أ- تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية الحد من الزيادة فــي ارتفــاع درجــة حرارة الأرض من خلال إيجاد أنماط فعالة لاستخدامات الأرض وتحسين نظم المواصلات والترانزيت وتطوير برامج خاصة بترشــيد اســتهلاك الطاقــة، وستكون النتيجة بالتالي الحد من مشكلات التلــوث والازدحــام المــروري، وانخفاض في النفقات المرصودة لهذه الغاية، ومن ثم زيــادة قــدرة الهيئــات المحلية الاستثمارية مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان.

ب- الحكومات والمجالس المحلية مسؤولة عن إدارة ومعالجة النفايــات البيئيــة والتجارية والصناعية، وحتى وقت قريب كانت هذه الهيئــات تقــوم بحــرق النفايات أو إلقائها في المحيط والأنهار أو تصديرها، وفي الوقــت الحاضــر اختلف الوضع حيث أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير بــرامج خاصــة لتقليل كمية النفايات مثل برامج التدوير وإعادة تصنيع كميات كبيــرة منهــا، ويقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية أيضا إيجاد أسواق للبضائع التي يتم تصنيعها من النفايات، مثل هذه البرامج ستعمل على إيجاد بيئة نظيفة وكــذلك عقلنة استخدام الموارد وبالتالي تحسين نوعية حياة الــسكان، خــصوصاً وان برامج ومشاريع تدوير النفايات إلى جانب فوائدها البيئية فإنها توفر مئات من فرص العمل الجديدة(غنيم، 2009).

ج-يقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية أيضاً الحد من انبعاث كلورفلور الكاربون Chlorofluorocarbons المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون وذلك من خلال عدم تشجيع السكان على استخدام الموارد والبضائع التي تحتوي على هذه المادة، أو منع استهلاك مثل هذه المواد والبضائع، وهذا بدوره سيساعد على تحسين مستويات الصحة العامة للسكان ويحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية(Goodwin, 2003).

د- الهيئات المحلية معنية بتخفيض استهلاك مشتقات النفط من خلال إيجاد أنماط استخدام ارض تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية، وكذلك من خلال تشجيع السكان على استخدام وسائط النقل العام والاستثمار في نظم المواصلات، وإنشاء شبكات من طرق النقل الفعالة. وهذا بدوره سيعمل على تحقيق الازدهار المحلي من خلال تقليل كلفة التنقل للسكان وأيضاً من تلوث الهواء(النيش، 2001).

5. معدلات استغلال الموارد يجب أن لا تتجاوز معدلات تجددها في الطبيعة.
6. الملوثات والنفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب أن لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخلص منها وإعادة تمثيلها.
7. الموارد الطبيعية يجب استغلالها بعقلانية.
8. التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة.
9. استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة.
10. إنتاج البضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها وتصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة الاستهلاك.
11. المساواة في توزيع عوائد النمو والتنمية مكانياً وطبقياً.

وترى الدراسة أن المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة التي تكون المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها هي التالية :

1. الإنصاف، أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.

2. التمكين، أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القارات أو التأثير عليها.
3. حسن الإدارة والمساءلة، أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية.
4. التضامن، بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات:
   أ- للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.
   ب- لعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة.
   ت- لتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول.

وفي نهاية التحليل، تعتمد التنمية المستدامة على ثلاثة أعمدة رئيسية ومتكاملة :

5. الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.
6. الاعتناء بالرأسمال البشري بكل فئاته ومكوناته بحيث تتوفر للجميع المهارات والقدرات والصحة للمشاركة في دورة الإنتاج.
7. تطوير الرأسمال المجتمعي، أي الإطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية على أساس مبادئ حسن الإدارة والمساءلة والإنصاف والمشاركة في اتخاذ القرارات.

2. 1. 13 النماذج التي فسرت التنمية المستدامة:

نموذج النمو الاقتصادي:

تأثر هذا النموذج بأفكار ريكاردو david Ricardo و ادم سميث adam smith

اعتمد هذا النموذج على حرية التجارة بين الدول لزيادة سعة السوق وعلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أدنى الظروف مع سيادة المبادرات الفردية. وان النمو الاقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية ورأس المال والتقدم التكنولوجي. اعتبر تراكم رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية التنمية حيث

يساعد على إمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل مما يزيد من إنتاجية العمل لكنه محدود سعة السوق(غنيم، 2009).

أما بالنسبة للنمو السكاني فهو يعتمد على مستوى الأجر السائد فإذا ارتفع هذا الأجر عن حد الكفاف ارتفع عدد السكان وإذا انخفض عن حد الكفاف انخفض عدد السكان، ولكن نظراً لأن السكان يزدادون بنسبة أكبر من الموارد المحدودة بحيث تشكل هذه الزيادة ضغط على الموارد مما يؤدي إلى تأخير سريان قانون تناقص الغلة(الحبيب، 2006: 34).

العلاقة بين النمو السكاني ومعدل التقدم الفني سوف يولد ضغوطا سكانية على الموارد الطبيعية المحدودة مما يبطئ من النمو الاقتصادي فيصل المجتمع إلى مرحلة الركود(Stagnation)(الحبيب، 2006: 33)

2 نموذج والت روستو w.w.rostow:-

قام روستو بوضع نظريته في التنمية الاقتصادية وذلك في كتابه"مراحل النمو الاقتصادي" عام The stages of Economic Growth1960

حيث يرى أن النمو الاقتصادي يسير في مراحل متعاقبة، وعلى أساس غير متوازن فهناك القطاع الذي يقوم بالدور القيادي في تنمية القطاعات وخاصة في مرحلة الانطلاق حيث يتم بعدها قيام قطاعات وصناعات أخرى من جراء القطاع القائد.(الحبيب، 2006: 117)

وقسم (روستو، 2008) النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل حيث كل مجتمع يمكن أن يمر بها وهي:

1- المجتمع التقليدي The traditional society
2- المجتمع الذي تحقق له الشروط للانطلاق The preconditions for take off
3- مرحلة الانطلاق The take-off
4- السير نحو مرحلة النضوج The drive to maturity
5- مرحلة الاستهلاك الكبير The age of high consumption

1- المجتمع التقليدي:

تتميز هذه المرحلة باعتماد المجتمع على وظائف إنتاجية محدودة مبنية علـــى علوم ووسائل فنية قديمة، ولا يعني ذلك أن يكون المجتمع راكداً حيث عن طريق زيادة المساحات المزروعة واختراعات تطبق في حقول التجارة أو الـــصناعة أو الزراعة لزيادة الإنتاج، كما أن نظام القيم السائد في هذه المجتمعات يقوم علـــى أساس أن الفرص المتوافرة لأحفاد شخص تكاد تكون هي التـــي كانـــت متـــوافرة لأجداد ذلك الشخص، و لعبت العائلة و القبيلة دورا كبيرا في التنظيم الاجتماعي.

وقد سادت هذه المرحلة في الدول قبل الثورة الصناعية كحضارة الشرق الأوســـط والبحر الأبيض المتوسط وعالم أوروبا في القرون الوسطى.(روستو، 2008)

مرحلة التهيؤ للانطلاق:-

تظهر فيها الشروط المهيئة للانطلاق وهي المرحلة التي يتم فيها تحويـــل المجتمع التقليدي إلى مجتمع قادر على الاستفادة من ثمرات العلم الحديث وتجنـــب تناقص الموارد. وقد ظهرت لأول مرة في أوروبا الغربية في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر حيث أخذت الاختراعات العلمية تستخدم في حقلي الزراعة والصناعة وكانت بريطانيا أولى الدول التي تميزت بهذه المرحلة لموقعها الجغرافي ومواردها الأولية والفرص التجارية وتنظيمها السياسي والاجتماعي.

وتتميز هذه المرحلة بتوسع نطاق التعليم وظهور قطاع الزراعـــة كمـــورد كبير للتنمية، ظهور رجال مجدين في القطاع الاقتصادي الخاص والحكومي حيث يقبلون على تعبئة المدخرات والمخاطرة في سبيل الربح تزداد حركـــة الاســـتثمار وخاصة في النقل والمواصلات وتتوسع التجارة الداخلية والخارجية ولكن كل ذلك يجري بطريقة بطيئة حيث لا يزال المجتمع متشبثا بالقيم القديمة فالتغيير الحاســـم يحدث نتيجة تغيير سياسي كقيام دولة قومية مركزيـــة كمعارضـــة هـــذه الدولـــة للمصالح الإقليمية لمالكي الأراضـــي أو للدولـــة المـــستعمرة.(روســـتو،2008)، وتميزت هذه المرحلة بتغير تدريجي في المفاهيم والمعتقدات لدى أفراد المجتمـــع وزاد الشعور بالكرامة الإنسانية أو التغير بهدف تـــوفير حيـــاة أفـــضل لـــلأولاد وتوسيع نطاق التعليم أو الرفاه العام.(الحبيب، 2006)

3- مرحلة الانطلاق:

تعتبر هذه المرحلة عند روستو أهم المراحل في حياة المجتمعات الحديثة لأنها الفترة التي تتلو زوال المعيقات التي تعترض سبيل النمو المستمر.

تزول العقبات التي تعترض سبيل النمو المستمر ويرتفع معدل الاستثمار من 5% من الدخل القومي إلى 10% وتقدم في التكنولوجيا والاختراعات والتوسع في القطاع الصناعي، وظهور إطارات اجتماعية وسياسية تستغل الوفورات في القطاعات الحديثة والتي تدفع عجلة التنمية بمعدلات كبيرة.

وانتشار الأساليب الحديثة في القطاع الزراعي مثلما انتشرت في الصناعة ومن الأمثلة على هذه المرحلة بريطانيا حيث حددت مرحلة الانطلاق بالعقدين التاليين لعام 1873 والولايات المتحدة و فرنسا بالعقود السابقة لسنة 1860 و قدوم هذه المرحلة ما بين عشرين عاما و ثلاثين عاما. (روستو، 2008)

4- السير نحو النضوج:

عرف روستو النضوج بأنه المرحلة التي يظهر الاقتصاد فيها مقدرته على تجاوز الصناعات الأصلية التي حركت مرحلته الانطلاقية وهي المرحلة التي يظهر فيها الاقتصاد أن لديه المعرفة التقنية والمهارة الإدارية بحيث تمكنانه من إنتاج أي صنف يختاره من بين كل الأصناف.

حيث تتسارع الصناعات الجديدة وتتباطيء الصناعات القديمة فمثلا ينتقل الاهتمام من الفحم والحديد و الصناعات الهندسية الثقيلة التي رافقت فترة السكك الحديدية إلى الآلات والأدوات و الصناعات الكيماوية والكهرباء كما حدث في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا و الولايات في نهاية القرن التاسع عشر، تتميز هذه المرحلة باستثمار 10-20% من الدخل القومي ويرتفع الدخل بمعدل اكبر من معدل النمو السكاني وزيادة فرص العمل وتوفير الرفاه العام لأفراد المجتمع ونمو قطاعات مختلفة داخل الاقتصاد الوطني حيث الفترة التي يحتاجها المجتمع للانتقال من بداية الانطلاق إلى النضوج 60 سنة أي حوالي 40 سنة تستغرق هذه المرحلة.(روستو، 2008)

5. الاستهلاك الكبير:-

هي الفترة التي تتجه فيها القطاعات الاقتصادية إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية وظهور الرفاه الاجتماعي وهذه هي الفترة التي يكاد الأمريكيون أن يخرجوا منها وعندما توصلت بعض المجتمعات إلى النضوج في القرن العشرين حدث أمران:

1. ارتفع دخل الفرد إلى مستوى عالٍ بحيث أصبح الكثير من الناس القدرة على استهلاك يتجاوز الطعام الأساسي والسكن والملبس أي لديهم القدرة على استهلاك بعض الكماليات.
2. حدث تغير جذري في تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة العاملين في الوظائف الإدارية وفي الوظائف التي تتطلب مهارة معينة، وكذلك زادت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان، كل هذه التغيرات أدت إلى التغير في نظرة المجتمع إلى التطور والتقدم بحيث أصبح أمراً ضرورياً يسعون لتحقيقه.

إن هذه المرحلة التي يزداد توجيه الموارد فيها نحو إنتاج المستهلكات الثابتة، ونحو توزيع المنتجات على أساس شعبي، حيث في الولايات المتحدة كانت نقطة التحول في خط التجميع الذي أنشأه هنري فورد سنة 1913- 1914 ولكن هذه المرحلة لم تصل نتائجها المنطقية إلا في العقد الثالث ويذكر روستو أن مرحلة ما بعد الاستهلاك يستحيل التنبؤ بها. (روستو 2008 :8-16).

3- النموذج النفسي:

أهتم هذا النموذج بالعوامل النفسية ومن أهم من بحثوا في هذا المجال إلى التحصيل يمكن أن توجد لدى الأشخاص من ثقافات مختلفة، وإن هذه الحاجة ترتبط بالتنمية والنمو الاقتصادي، ويقول ماكيلاند أن الناضجين الكبار يمكن أن ينموا هذه الحاجة وأيضاً الكفاءة والإبداع والمغامرة من خلال برامج تدريبية وكذلك بالنسبة للأطفال.(هاريسون، 1998 :38).

4- الثنائيات:

يعود هذا النموذج للعديد من العلماء مثل دور كايم حيث قسم المجتمعات إلى مجتمعات ذات تضامن ميكانيكي وأخرى ذات تضامن عضوي إلى معقدة،(هاريسون،1998: 25). وهناك ماكس فيبر حيث النماذج التقليدية ونماذج حديثة، ووضع بويك ثنائي الاقتصاد حيث يوجد اقتصاد تقليدي زراعي وآخر متقدم متطور حديث، وبشكل عام فهناك مجتمعات مختلفة تحتاج للتنمية لتصبح مجتمعات متقدمة (دوجلاس، 2006).

2. 1. 14 أبعاد التنمية المستدامة:

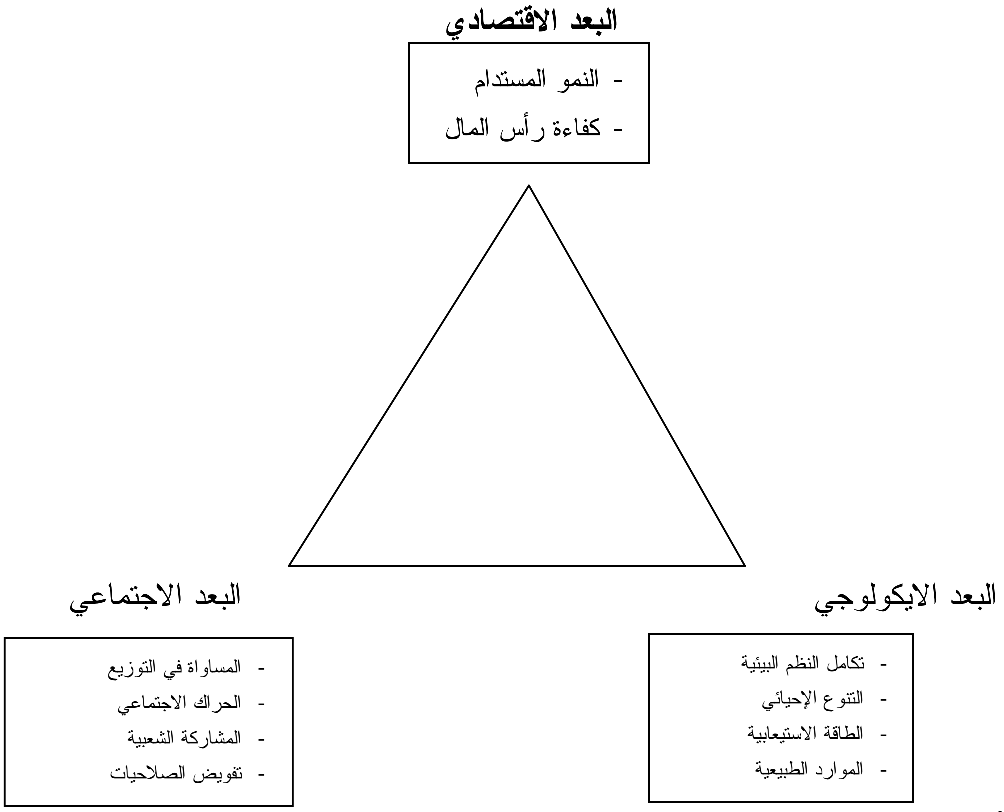
التنمية المستديمة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي تنمية مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد. ويبرز البعد الاجتماعي كبعد لقياس مستوى التنمية، من خلال التركيز على زيادة كميّة الإنتاج، عبر ضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، والأهم تحقيق حاجات الإنسان الأوليّة. أما البعد البيئي فيتمّثل في أن استمرار سلوك الإنسان سيؤدّي إلى تغييرات تنعكس على الجنس البشري وتهدّد استمراريته (روستو، 2008).

وتتمثل جوانب البعد الاجتماعي للتنمية في تغييرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر المطلق، والتنمية الاجتماعية تهدف إلى اكتساب المجتمع النامي خصائص النمو التي تسود في المجتمع ومن هذه المؤشرات:- المؤشرات الديموغرافية ومؤشرات الصحة والتغذية والإسكان والبيئة ومؤشرات الدخل والاستهلاك والثروة ومؤشرات العمالة وظروف العمل والضمان الاجتماعي والتعليم والثقافة والدفاع الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية(عريقات، 2003).

والبعد البشري والتكنولوجي للتنمية يركز على إنّ أن الموارد البشرية تشكل المحور الأساسي في العملية التنموية من حيث إسهامها في إعداد الخطط الإنمائية والإشراف على تنفيذها ، والإفادة من مكاسبها الأمر الذي يتطلب تنمية هذه الموارد وتسخير العلم والتكنولوجيا في أغراض التنمية (عجمية، 2003).

الشكل رقم (2)

ترابط أبعاد عملية التنمية المستديمة



المصدر:

Birkmann, J. and Gleisenstein, J. (2002) Integration of Sustainable Development into regional planning documents. Objectives, Opportunities and Problems - Case Studies from Germany and Poland. ESRA Congress, Dortmund, p:82.

وتشمل هذه الأبعاد (دوجلاس، 2006).

أ- رأس المال المادي Financial Capital ويقصد بـــه رأس المـــال المـــادي أو النقدي.

ب- رأس المال الطبيعي Natural Capital ويعني المـــوارد الطبيعيـــة والـــنظم البيئية.

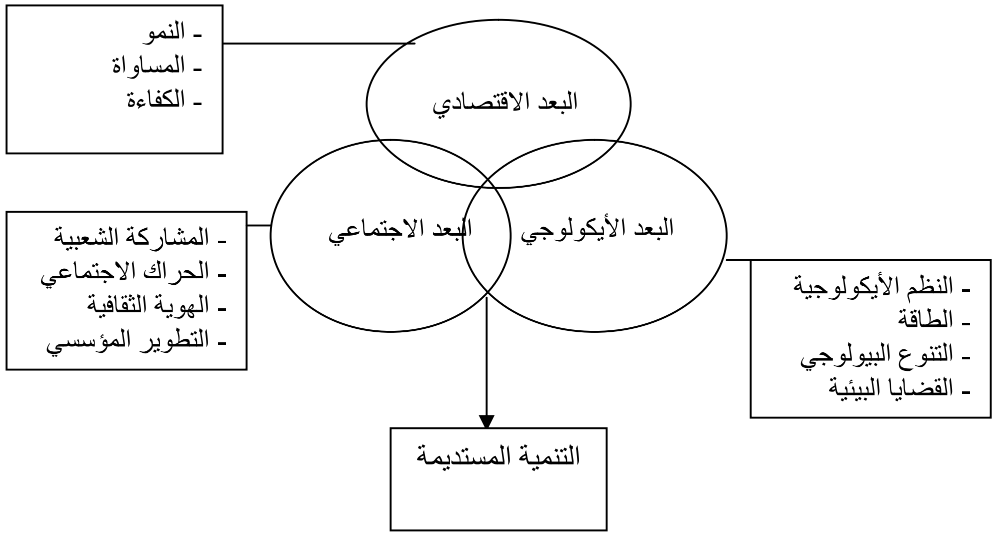
ج-رأس المال الإنتاجي Produced capital ويشمل الأصول المادية القادرة علـــى إنتاج السلع والخدمات.

د- رأس المال البشري Human Capital ويقصد به القدرات الإنتاجيـــة للأفـــراد سواء الموروثة أو المكتسبة.

ه- رأس المال الاجتماعي Social Capital ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكـــل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

الشكل رقم (3)

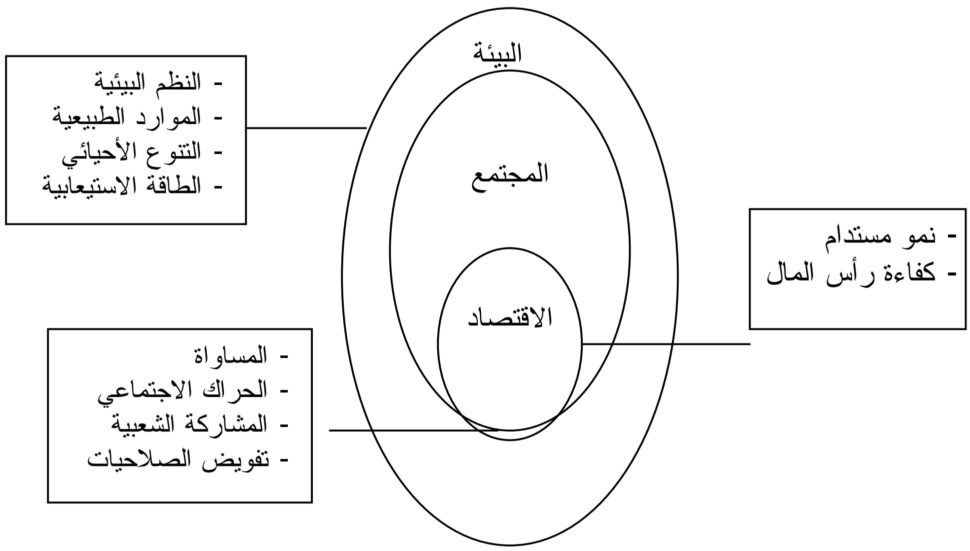
تداخل أبعاد عملية التنمية المستديمة



المصدر: دوجلاس موسشيت، (2006)، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهـــاء شـــاهين، الـــدار الدوليـــة للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ص 36.

شكل رقم (4)

تكامل أبعاد عملية التنمية المستديمة



المصدر:

Birkmann, J. and Gleisenstein, J. (2002) Integration of Sustainable Development into regional planning documents. Objectives, Opportunities and Problems - Case Studies from Germany and Poland. ESRA Congress, Dortmund, p:85.

لذلك تنطوي التنمية المستديمة بأبعادها الثلاثة على ضرورة إجراء تغيرات رئيسة وضرورية في المجتمع ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة لا بـد أن تستند واقع مخزون رأس المال الذي يديمها وتعتمد عليه، ورأس المـال هنـا لا يقصد به رأس المال بمفهومه التقليدي المعروف كأحد عناصر الإنتاج ومكوناتـه إنما رأس المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكـس محتويـات ومكونات أبعاد هذه التنمية وهو بهذا المفهوم يقـسم إلـى خمـسة أنـواع هـي (Goodwinn, 2003) (شكل رقم 5):

ولغايات التنمية المستديمة فإنه لا بد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد Material – intensive إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات Information – intensive وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي Produced Capital إلى الاعتماد على رأس المال البـشري Human Capital ورأس المـال الاجتمـاعي Social Capital وبالتالي فإن التنمية المستديمة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتـاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعـه الخمـسة المـذكورة، وعليـه فـإن العمليـات الاقتـصادية الأساسـية الـثلاث الممثلـة بالإنتاج Production والتوزيع Distribution والاستهلاك Consumption لا بد أن يضاف لهـا عمليـة رابعـة هـي صـيانة المـوارد Resource Maintenance (Goodwinn, 2003).

وفكرة التنمية المستديمة من وجهة نظر اقتصادية تندرج تحت مـا يعـرف بالاقتصاد البيئي الذي يقوم على مبدأ أن الاقتصاد ينمو من خـلال تحويـل رأس المالي الطبيعي إلى رأس مال مادي، والنمو الأمثـل Optimal Growth يحـدث عندما تتساوى الكلفة الحدية لتحويل رأس المال الطبيعي مع المنافع الحدية للسكان، وبالتالي إذا كان تحويل رأس المالي الطبيعي إلى رأس مال مـادي أعلـى مـن مستوى النمو الأمثل فإن التنمية تكون غير مستديمة، يساعد هذا الـسيناريو فـي قياس مدى استدامة التنمية على اعتبار أن العلاقة بين السكان والاستهلاك تحـدد من خلال العلاقة التالية (Tinder, 2000):

ت = س × ث

حيث إن:

ت = التدهور البيئي أو استنزاف الموارد

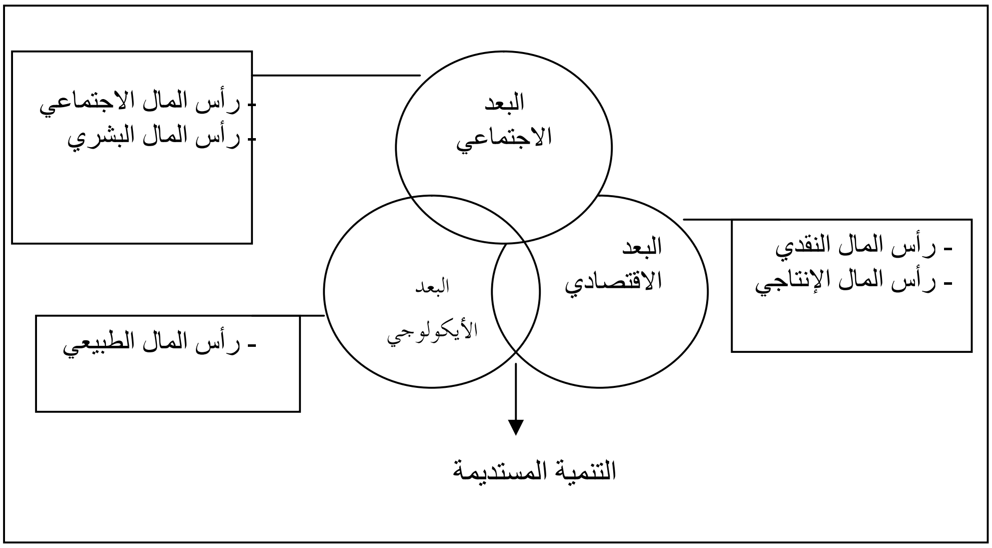
س = عدد السكان

ث = استغلال الطاقة والموارد المعلومات

وهنا لابد أن يتم ضبط المتغير (ث) وفق المستوى الأمثل المشار إليه آنفاً لتحقيق السيطرة على العلاقة الموجبة بين زيادة السكان وتدهور البيئة (Tinder, 2000).

الشكل رقم (5)

أبعاد التنمية المستديمة وأنواع رأس المال



2. 1. 15 المسؤولية الاجتماعية وأثرها في إحداث التنمية المستدامة

اعتمد الأردن على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي التنموي منذ بداية الخمسينات، وقد أسهم هذا التخطيط في إحداث تغييرات في كثير من الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لتحسين مؤشرات التنمية المستدامة، ويعد هذا التطور في السياسات التنموية الأردنية تحولاً كبيراً في دور الدولة ليصبح

دوراً مشجعا للنمو وللمبادرة الفردية، ولتقوم الدولة بتشجيع القطاع الخاص على تسلم زمام قيادة الاقتصاد بحيث يصبح بديلاً للقطاع العام.

وتشير التجارب الدولية إلى اختلاف درجة تبني الشركات لبرامج المسئولية الاجتماعية من حيث المفهوم وعدد المبادرات المنفذة والقضايا التي تتبناها هذه المبادرات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتفاوت تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات بين الشركات بدرجة كبيرة. فهناك شركات تطبق برامج المسئولية الاجتماعية لسنوات طويلة لدرجة الوصول إلى مرحلة ابتكار برامج جديدة، بينما لا تزال بعض الشركات في المراحل الأولى من تبني هذا المفهوم (الربيعي، 2010).

فالشركات الكبرى أصبحت تضع معايير خاصة بها لقياس مدى نجاحها في تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية. كما نجحت هذه الشركات في تبني برامج ناجحة للمسئولية الاجتماعية ليس فقط على المستوى المحلي ولكن عالميا من خلال سلاسل القيمة التي تعمل هذه الشركات من خلالها(Singhapakdi, et.al, 2001).

وتختلف وجهات النظر في تحديد شكل المسؤولية، إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم، فيراها (الحمدي وجعبل، 2008) تذكيرا للمنظمات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى (النادي، 2008) أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها المنظمات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع، وفي هذا الإطار تتعدى تلك المسؤولية أو الواجبات إطار التقيد بما هو مسموح قانوناً، إلى العمل الطوعي من أجل تحسين نوعية الحياة لعمالها وعائلاتهم والمجتمع المحلي الذي تعمل فيه والمجتمع عموماً.

ويرى (الغالبي والعامري، 2008) أن المسؤولية الاجتماعية تمثل الخيار الأفضل لنجاح المنظمات في بيئتها وجماعاتها المحلية. وان الأنشطة الاجتماعية نفسها يمكن أن تكون أنشطة مربحة تماما مثل الأنشطة الاقتصادية.

وقد تعرض مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها لانتقادات كثيرة، فمثلاً هذا المفهوم هو اختبار للمؤسسات الدولية في مجال العناية بالبشر وهو مرتبط

بالمناسبات التي تحددها هذه المؤسسات وهو تطور آت من الشمال لا يلبي خصوصيات المجتمعات النامية، ومن الواجب التصدي إلى تحليل أوضاع البلدان النامية الداخلية وعلاقاتها الخارجية لفهمها فهماً عملياً يوفر الأساس العقلاني لرسم السياسات التي تلائمها، وعدم إخضاعها لمفاهيم تنموية وأنظمة صيغت إلى حد كبير في الخارج حيث لا تناسب الدول النامية لاختلاف أنماطها. مع العلم أن التنمية المستدامة عادة تتأثر بالسياسات الاقتصادية للبلدان (الدعمة، 2002: 35).

وعلى الرغم من غياب إحصاءات دقيقة ودورية عن برامج المسئولية الاجتماعية وأثرها على تنمية المجتمع، إلا أن المؤشرات والدراسات تؤكد على الأثر الإيجابي لبرامج المسئولية الاجتماعية على تنمية المجتمع والتنمية البشرية والبيئة ومكافحة الفساد وعلى أداء الشركات ونشاطها ومؤشراتها المالية والعاملين بها وغيرهم من أصحاب المصالح (Hartly and Palmer, 2002). وقد أشارت التجارب الدولية أيضا إلى أن الترويج لمفهوم "فكر المشاركة" يعد من أهم العوامل التي تساعد على نجاح المشاركة الاجتماعية لرأس المال، حيث إن اعتماد خطط الإنتاج والتسويق على فكر المشاركة سوف ينعكس على أسلوب إدارة الشركات وعلى مستوى الخدمات التي تقوم بتقديمها وعلى حقوق العاملين بها. وعند صياغة الشركات للرسالة التي تسعى لتحقيقها وعند رسم خططها التسويقية لابد وأن تتضمن بشكل واضح الأهداف الاجتماعية التي تسعى الشركة للمساهمة في تحقيقها وتحديد الفئات التي تستهدفها من خلال برامج المسئولية الاجتماعية (Roman, et.al, 2006).

ويُعد المحور التعليمي من أهم المحاور التي تتناولها إدارة المسئولية الاجتماعية، ومن خلاله تقوم الشركات بتبني من البرامج والمنح للتعليم والتدريب بما يمكن من تطوير المهارات وتحسين فرص الشباب في إيجاد وظائف مناسبة و ذات دخل معقول. وهنا تأتي مساهمة تندرج تحت مظلة المسئولية الاجتماعية، فمن جهة هي توفر فرص وظيفية لعدد من الشباب في مختلف المجالات أو مساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة تعود بالفائدة على مجتمعهم ومن جهة أخرى تعمل على ترقية الأجيال العربية ورفع كفاءتها (Murthy, 2007). ومن المحاور

المهمة التي يتناولها برنامج المسئولية الاجتماعية، المحور الصحي حيث يتوجب على الشركات العربية المساهمة في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختف طبقاته وشرائحه وذلك من خلال تنظيم الحملات الموجهة من جهة وتوفير الموال اللازمة لذلك (Shaw, 2008).

وتنبع مشاريع المسئولية الاجتماعية من رغبة صادقة وإحساسا بالمسئولية تجاه المتجمع وتصب في كل الجهات التي من شأنها رفع المستوى العام للمجتمع في مختلف المجالات وذلك بتوظيف كل مواردها وإمكانياتها في سبيل تنظيم آلية موحدة تخدم المشاريع والحملات الموجهة لخدمة المجتمع و أبناء الوطن من الجنسين(نجم، 2006). ولاشك في أن هناك حاجة إلى مجهودات كبيرة لنشر ثقافة المسئولية الاجتماعية وثقافة العطاء التنموي بين المؤسسات والشركات الكبرى. وهذه الثقافة يجب أن تنتشر من خلال إبراز الواجب الأخلاقي والوطني الذي يحتم على المؤسسات أن يقوموا به و أيضا من خلال وضع القوانين المحفزة للمؤسسات والتي تجعل من عطائهم حافزا لإنجاح وترويج أنشطتهم التجارية. ومن الضروري التأكيد على أن نشر الوعي بالمسؤولية الاجتماعية بين الشركات والأفراد يحتاج إلى سنوات، وأن الشركات وخاصة التي تريد التوسع في الخارج ستضطر إلى تبني برامج مسئولية اجتماعية أسوة بالشركات في الدول المتقدمة (الجعافرة، 2009).

وترى الدراسة أنّ المسئولية الاجتماعية تُعد من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية وهي التزام مستمر من قبلهم بالمساهمة في تطوير وتحسين المستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي والصحي لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة التي من شأنها رفع مستواها بصفة خاصة والمجتمع و تغير الصور السلبية السائدة بصفة عامة.

2 .2 الدراسات السابقة:

أشارت نتائج المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة عدم وجود دراسات، تبحث بشكل مباشر في المسؤولية الاجتماعية وأثرها في إحداث التنمية المستدامة

في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، لذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان، وحيث كان ذلك ممكنا لتحقيق أهدافها، علما بأن الدراسات الميدانية في البيئة العربية كانت محدودة جداً:

1.2.2 الدراسات العربية:

أجرى (العنزي، 2011) دراسة بعنوان" أثر استراتيجيات إدارة الأزمات في تحقيق المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية في شركة الكهرباء السعودية" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مراحل إدارة الأزمات في تحقيق المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية في شركة الكهرباء السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه لغرض جمع البيانات، وتم سحب عينة عشوائية بسيطة وتكونت من(418) مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها :

1. أن تصوّرات العاملين في شركة الكهرباء السعودية لمراحل إدارة الأزمات جاءت بدرجة مرتفعة.
2. وجود أثر لمراحل إدارة الأزمات في المسؤولية الاجتماعية، وأن مراحل إدارة الأزمات تفسر ما مقداره (56.9%) من التباين في المسؤولية الاجتماعية.
3. وجود فروق داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين لمراحل إدارة الأزمات تعزى لمتغيرات (العمر، والمؤهل التعليمي، والخبرة، والحالة الاجتماعية).

وأجرى (الطويسي، 2011) دراسة بعنــوان" دور ســلطة إقلــيم البتــراء التنموي السياحي في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر العاملين في الإقليم" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر العاملين في الإقليم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه لغرض جمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من(420) مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1. أن تصورات العاملين في سلطة إقليم البتراء نحو دور السلطة في التنمية ذات مستوى مرتفع.

2. أن تصوّرات العاملين في سلطة إقليم البتراء نحو جوانب التنمية جاءت بدرجة مرتفعة.
3. وجود أثر لأبعاد دور السلطة في التنمية في جوانب التنمية، وأن أبعاد دور السلطة في التنمية مجتمعة تفسر ما مقداره (46.9%) من التباين في تنمية المجتمع المحلي.

وأجرى (الزريقات، 2011) دراسة بعنوان"أثر التوجه الإستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الأردنية" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التوجه الإستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه لغرض جمع البيانات، تكونت عينة الدراسة من(590) مبحوثاً، واستخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16) لتحليل بيانات الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1. أن تصورات العاملين في المصارف التجارية الأردنية لأبعاد التوجه الإستراتيجي ذات مستوى مرتفع، وأنّ تصوّراتهم للمسؤولية الاجتماعية ذات مستوى متوسط.
2. وجود أثر لأبعاد التوجه الإستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، وأن أبعاد التوجه الاستراتيجي تفسر ما مقداره (63.8%) من التباين في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

وأجرى (الجعافرة، 2009) دراسة بعنوان: أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف في الأردن. هدفت إلى بيان أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف العاملة في الأردن، كما وتألف مجتمع الدراسة من(23) مصرفا سواء أكان أردنياً أم فرعا من الفروع الأجنبية العاملة في الأردن. أما مجتمع العاملين في البنوك فقد بلغ عددهم (455)، وتم تحديد عينة عشوائية بسيطة تألفت من (115) متعاملاً. وتم اختيار العملاء بأسلوب عشوائي من كل مصرف. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن هناك

تأثير إيجابي لأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في مكونات البعد الاستراتيجي للمصارف في الأردن، حيث أشارت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير العدالة والمساواة في المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف التجارية (جودة الخدمة، جذب العملاء، وتطوير الموارد البشرية) ولم يكن هناك علاقة لتأثيرها على مواكبة التقدم التكنولوجي من وجهة نظر العاملين. وأما بالنسبة لبقية عناصر أخلاقيات الأعمال كالأمانة والإخلاص، الثقة والسرية، الشفافية والمساءلة فهي ذات تأثير في المكونات ذات البعد الاستراتجي من وجهة نظر العاملين، إضافة إلى تحمل البنوك للمسؤولية الاجتماعية بجميع أشكالها القانونية، الاقتصادية، الأخلاقية والإنسانية بدرجات متفاوتة يجعلها تلعب دوراً كبيرا في التأثير إيجاباً في المكونات ذات البعد الاستراتيجي في البنوك، مما ينعكس إيجاباً على الأهداف المرحلة لتلك المصارف وأدائها وسمعتها وتطورها.

وأجرى (البنك الأهلي التجاري، 2009) دراسة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية . وهدفت الدراسة لتقييم أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على الجهات المعنية المختلفة وتم إجراء (460) مقابلة عبر الإنترنت و (13) مقابلة شخصية في مناطق مختلفة من المملكة ومن بينها الرياض وجدة والمدينة المنورة وأبها وجيزان وحائل. وتشير النتائج النوعية إلى أن هناك وعي واسع بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. غير أن الأولويات غير محددة وتعتمد على المنطقة الجغرافية والحاجات المجتمعية الخاصة، وكانت نسبة المستطلعين في القطاع العام في الدراسة النوعية (38%) وفي قطاع الإعلام (32%) وفي قطاع منظمات المجتمع المدني 23 % وفي القطاع الخاص (15%)، كما أن الرأي السائد بخصوص تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات هو رأي إيجابي جدا من منظور جميع المعنيين الذين تمت مقابلتهم، وأن (35%) من عملاء المصارف بالثقة في التعامل مع بنك يقدم خدمات اجتماعية، وأن (62%) من المشاركين في الدراسة يرون أن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة تساهم في تطوير علاقة أقوى بين المؤسسة وعملائها، وأن (50%) من العملاء يرون أن انخراط البنك في خدمات مسؤولية

اجتماعية قد ينتج عنه ولاء أكبر للبنك، وأن (60%) من المشاركين في الدراسة يعتقدون أن المنظمات المنخرطة في خدمات اجتماعية قادرة على تحفيز الكفاءات العاملة لديها على تقديم أفضل ما عندها لهذه المنظمات، وأن (56%) من المشاركين في الدراسة يعتقدون أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تستقطب مستثمرين جدد.

وأجرى (التركستاني، 2008) دراسة بعنوان: مدى تطبيق الإدارة في القطاع الخاص لنشاط المسؤولية الاجتماعية:دراسة ميدانية استطلاعية على الشركات السعودية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى قطاع إدارة الأعمال في الشركات السعودية بمختلف أنشطتها الصناعية والتجارية والخدمية واختبار مدى ممارسة تلك الشركات لنشاط المسؤولية الاجتماعية، وقد بلغ حجم العينة (376) شركة ممتازة وأولى وبعد توزيع الاستبيان حصلت الدراسة على استجابة عدد (352) شركة ممتازة وأولى. أما أهم النتائج التي تمخضت عنها الدراسة: أنّ هناك ارتباطا بين قدرات الشركة المالية ومدى القيام بالمسؤولية الاجتماعية بحيث كانت كلما كانت الشركة تتمتع بمركز مالي كبير كلما أدى ذلك إلى قيامها بالمسؤولية الاجتماعية.كما توصلت إلى أن هناك قبولا لدى الإدارة العليا في الشركات المحلية بأهمية نشاط المسؤولية الاجتماعية وضرورة الاهتمام بهذا النشاط حيث يؤكد قيام هذه الدراسة باختبار 39 نشاطا مختلفا من الأنشطة التي تحقق مفهوم المسؤولية الاجتماعية.وأظهرت الدراسة أن هنالك 8 أنشطة رئيسية تمارسها الشركات المحلية لتحقيق المسؤولية الاجتماعية وتعتبرها من الأنشطة الهامة وهي: المساهمة في المحافظة على البيئة، المساهمة في توعية المجتمع، المساهمة في نشر التعليم، حماية المجتمع من الغش التجاري، المساهمة في المشاريع الخيرية، المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية، المساهمة في القضاء على البطالة وأخيرا تدريب العاملين من أفراد المجتمع.

أما دراسة (النادي، 2008) فجاءت بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للإدارة في الدول النامية ودورها في تنمية القدرات الإبداعية للعاملين (حالة عملية من مصر). خلصت الدراسة إلى تحديد الركائز الآتية (الأسواق وإمكانية تطويرها، القدرة على المنافسة وتوافر فرق مؤهلة ومدربة على الإدارة والإنتاج والخدمة ورضا العميل وفتح الأسواق والذي يمثل مشكلة شائكة يدخل في تكوينها العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتشابكة، كما طرحت الدراسة نموذجا عمليا تطبيقيا لنمط إداري رائد والفلسفة والأساليب غير التقليدية التي اتبعتها إحدى المؤسسات لكي تجعل العاملين لديها على اختلاف مستوياتهم مشاركين فاعلين ليس فقط في تحديد الأهداف وإنما في إدارة شؤونهم بأنفسهم وتحقيق أقصى استفادة من المزايا التنافسية التي وفرتها لهم المؤسسة، وكيف ساعد ذلك على التزام العاملين وولائهم للمؤسسة وفلسفتها وأهدافها. كما تعرض الدراسة النتائج الايجابية لتلك التجربة الرائدة في إذكاء روح المبادأة والإبداع والتجديد لدى العاملين في إيجاد الحلول للمشاكل التي تصادف العمل وتعترض تقدمه وتطويره.

أجرى (الحمدي وجعبل، 2008) بعنوان : مدى إدراك المدراء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها : دراسة تحليلية لآراء المديرين العاملين في عينة من المنظمات الصناعية اليمنية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المديرين العاملين في المنظمات الصناعية اليمنية لمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية، وتم استقصاء (54) مديراً من الإدارات العليا والوسطى لتلك المنظمات. ومن أهم النتائج الإيجابية التي توصلت إليها الدراسة : أنّ (91%) من أفراد العينة أن منظماتهم تقدم منتجات آمنة وصحية للمستهلكين. وأن (87%) من أفراد العينة أن منظماتهم تقدم منتجات ذات نوعية جيدة، وأن (85%) من أفراد العينة التزام منظماتهم بمعايير أخلاقيات التسويق وحقوق المستهلك، وأن (83%) من أفراد العينة أن منظماتهم تشارك في المهرجانات المحلية التي تستهدف المصلحة الوطنية، كما وتؤشر كافة النتائج أن لدى أغلب أفراد العينة شعوراً إيجابياً نحو منظماتهم وإيماناً كاملاً بأن منظماتهم تقوم بتنفيذ العديد من

الأنشطة والممارسات الإيجابية بما من شأنه تعزيز مسؤوليتها الاجتماعيـــة تجـــاه كافة أصحاب المصالح من عاملين ومستهلكين ومجتمع ....الخ.

وأجرى (أبو خرمة، 2008) دراسة بعنوان" دور الشفافية والمساءلة فـــي تعزيز التنمية المحلية في الأردن (حالة دراســـية محافظـــة البلقـــاء)، وهـــدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشفافية والمساءلة في تعزيز التنمية المحلية فـــي الأردن وشملت الدراسة (217) من رؤساء وأعضاء المجالس المحلية، ورؤســـاء مؤسسات المجتمع المدني، وممثلو المكاتب الإعلامية، ومدراء الدوائر الرقابيـــة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: أن تقيـــيم أفـــراد مجتمـــع الدراســـة لمستوى تطبيق أدوات الشفافية والمساءلة على المستوى المحلـــي جـــاء بدرجـــة متوسطة، ووجود مستوى عالي من الإدراك لدور الشفافية والمساءلة في تعزيـــز التنمية المحلية.

وعن دور التخطيط الإقليمي والتنميـــة قـــام (العلاونـــه، 2008) بـــإجراء دراسة تطبيقيه على الريف الأردني " منطقة وادي الأردن الشرقي " كان الهـــدف من الدراسة بيان قدرة التخطيط الإقليمي كاداه تخطيطية على تحقيق تنمية ريفيـــه متكاملة ذات نتائج محسوسة ومعنوية غير محسوسة من تلك التي تحققها أســـاليب التخطيط التقليدية ، وبلغ عدد اسر المنطقة التجريبية (280) أسرة وعرفت باســـم (مجموعة الدراسة من الأهالي) وعينه حجمها (29) مفرده عرفت باسم (مجموعة الدراسة من القيادات الحكومية) وأوضحت الدراسة بأن ممارسة التخطيط الإقليمي ينتج زيادة في مستوى الإنتاجية الزراعية وزيادة في مساحة الأراضي الزراعيـــة المستغلة وان تطبيق التخطيط الإقليمي أدى إلى زيادته وبنسبة (8,5 %) واحدث أيضا زيادة في درجة إشباع التعليم ما قبل الجامعي وزيادة فـــي درجـــة التقـــدم والتنمية الحاصلة وزيادة في الحراك التعليمي والحراك المهني وزيادة في الـــوعي والمعرفة عند المزارع ويحصل عدم زيادة في الإحساس بالانتماء الذاتي والهويـــة الجماعية وعدم زيادة في المشاركة الشعبية في هيئات تطوعيه اجتماعيـــه أيـــضا ويحصل التفاوت في الدخول الفردية ويحصل زيادة في مـــستوى التفـــاوت فـــي الانتفـــاع مـــن بعـــض المـــشروعات الزراعيـــة والإســـكان الريفـــي.

وفي دراسة (الرواشده، 2007) بعنوان "مواقف السكان المحليـين تجـاه استراتيجيات التنمية الريفية المقترحة في أربعة ألوية بمحافظة الكرك". تناولـت الدراسة واقع سكان الريف في أربعة ألوية بمحافظة الكرك بالأردن (قصبة الكرك والمزار والقصر وعي) وآراءهم حول المشكلات التي يواجهونها وبرامج التنمية المقترحة لحلها، وقد أظهرت الدراسة أن الظروف الطبيعية في المنطقـة تـساعد على قيام نشاط زراعي، وإن مستوى الدخل والخدمات الاجتماعية في هذه المنطقة هو أقل من مثيله في المحافظات الأخرى بـالأردن. وبالإضـافة لـذلك توضـح الدراسة أن السكان المحليين يعرفون مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية وأهمها:- انخفاض الدخل والفقر والبطالة والمشكلات الزراعية وتدني مـستوى الخـدمات والبنية التحتية، وإن لديهم برامج لحلها أهمها:- برنامج القروض الميسرة وبرنامج الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والتنمية الزراعية وبرنامج التدريب المهني وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء الـسكان حول المشكلات التي يواجهونها.

أما دراسة(العامري، والغالبي، 2006) والتي جاءت بعنوان: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية. فهدفت لاستكشاف ما إذا كانت هناك علاقة إيجابية بين الدور الاجتماعي وشفافية نظام المعلومات في المنظمة.تعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية. أما مجتمع الدراسة فقد ضم المصارف التجارية الرئيسية العاملة في العاصمة عمان، وقد تكونت عينة الدراسة من (7) مصارف كبيرة، وتم اختيار (63) فرع من فروع المصارف السبع الرئيسية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أهمية وضرورة إدراك دور المسؤولية الاجتماعية في تطور المنظمات ووعيها بدورها الجديد في ظل النظام الاقتصادي العالمي، وضرورة أن يتصف نظام المعلومات بالشفافية والوضوح في تعامله مع أصحاب المصالح من حكومة، مالكين، عاملين، عملاء، ومجتمع محلي.

2.2.2 الدراسات الأجنبية:

قام كل من تشمان وريفيرا (Tashman and Rivera, 2010) بدراسة بعنوان: "Are Members of Business for Social Responsibility More Socially Responsible?". "هل أعضاء العمل للمسؤولية الاجتماعية أكثر مسؤولية اجتماعية" هدفت هذه الدراسة لفحص العلاقة بين ممارسات الأداء الاجتماعي المتعلق بالشركات ومدى مشاركة قطاع الأعمال في المسؤولية الاجتماعية بين عام 1996 وعام 2006. أما عينة الدراسة فتكونت من الشركات الأعضاء في Standard and Poor (S&P 500)'s 500 Index بين 1992 و 2006.تم اختيار تاريخ العينات لان المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بدأت عملياتها في عام 1992 بناءً على اتفاقية سرية لاختيار قائمة الأعضاء بين هذا التاريخ وعام 2006. من نتائج هذه الدراسة: أن المسؤولية الاجتماعية للشركات مرتبطة ارتباطاً ايجابياً بزيادة حجم الأداء الاجتماعي في عدة جوانب: العلاقات الاجتماعية، الحاكمية المؤسسية، التنوع، وحقوق الإنسان. وأشارت النتائج أن العضوية في المسؤولية الاجتماعية لم ترتبط بالمستويات المنخفضة للأداء الاجتماعي في أية من الجوانب الستة بواسطة KLD: العلاقات الاجتماعية، الحاكمية المؤسسية، التنوع، علاقات الموظفين، وحقوق الإنسان والمنتج. ومن ناحية أخرى أصبحت الشركات تميز أعضائها في المسؤولية الاجتماعية من خلال شهادة الأداء الاجتماعي المتميز التي تمنح للأعضاء ذوي الأداء المرتفع.

وجاءت دراسة سميث وغروسبويز (Smith and Grosbois, 2010) بعنوان: "The adoption of corporate social responsibility practices in the airline industry?" "تبني ممارسة المسؤولية الاجتماعية في شركات الطيران" حيث هدفت هذه الدراسة إلى خلق إطار من مبادرات وأهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال شركات صناعة الطيران للسماح بمقارنة تبني مبادرات المسؤولية الاجتماعية عبر شركات الطيران المختلفة. كما وتهدف إلى تقييم التبني العام لأهداف وممارسات المسؤولية الاجتماعية بين قادة الصناعة على أساس الأنشطة والممارسات الحالية.

تم جمع البيانات من التقارير السنوية البيئية لـــشركات الطيـــران وتقـــارير المسؤولية الاجتماعية والمنشورة على الانترنت. شركات الطيران عضو تحـــالف شركات الطيران الرئيسية الثلاثة المدرجة في الدراسة: Star Alliance, Oneworld and Skyteam تقريبا كل شركات الطيران الدولية الرئيسية أعضاء هذه التحالفات، يمثلون شركات الطيران من كل مناطق العالم، وهم يقودون الصناعة مـــن ناحيـــة الإبداع والمكان والاتجاهات يشكل الأعضاء أغلبية شركات الطيران بنسبة 82% من حصة السوق العالمية 14 شركة طيران من ما مجموعـــه 41 مـــن أعـــضاء التحالفات الثلاثة تصدر تقارير سنوية للمسؤولية الاجتماعية وتقارير بيئية متوفرة على الانترنت.

من أهم نتائج الدراسة: أظهرت النتائج وجود تركيز قوي وملحوظ لـــشركات الطيران على الأبعاد البيئية للمسؤولية القانونية كأحد أبعاد المسؤولية الاجتماعيـــة أكثر من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وكان من أهم النتائج البيئية أن المبادرات والأهداف المطبقة بوساطة شركات الطيران لتقليل التأثيرات البيئية لهذه الصناعة نظمت إلى 7 مواضيع رئيسية:الإشعاعات، النفاية، الطاقة، الماء، التنويع الحيوي، الضوضاء وغيرها.

وقام جبسون (Gibson, 2009) بدراسة بعنوان" **Assessment of the Economic and Social Development Projects in Latin America**" تقييم الآثار لاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التنموية في أمريكا اللاتينية، والتي أوضحت وجود آثار اقتصادية للمشاريع التنموية على الخدمات والبنية التحتية والبيئية، وأن المشاريع التنموية تحقق عوائد اقتصادية للمنطقة شريطة المحافظة على جمال البيئة. وأن المشاريع التنموية وسيلة لتنويع الاقتصاد وتحاشي الركود الاقتصادي بما توفره من دخل وعمال.

دراسة فلاند وآخرون(Vaaland, et.al, 2008) بعنوان" Corporate social responsibility: investigating theory and research in the marketing context" المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحقيق في النظرية والبحث في سياق التسويق. تهدف هذه الدراسة إلى المراجعة لتطوير نظرة مُتكاملة عامّة

لنظرية المسؤولية الاجتماعية الحالية المتعلّقة بالشركات (CSR) المطبقة في السياق التسويقي، ومخاطبة مدى انضباط تسويق (CSR). و بعد توضيح المفاهيم الرئيسية اقترحت الدراسة تعريف جديد للـ (CSR)، حيث تم تحليل 54 مقالة في المجلات التسويقية الرائدة ما بين السنوات 1995 – 2005 من ناحية خصائص النشر، تصميم البحث، المتغيّرات، أخذ عينات، مستوى التحليلات، والقضايا المثارة، وتضمنت – التوصيات توسيع منظوراً في البحث التجريبي لمُخاطبة (CSR) في مجموعه، ليُوسّع البؤر ما بعد المستهلكين، كما تضمّنت مدى أوسع من العينات وإجراء دراسات تجريبية استطلاعية حثّيثة أكثر حيث أن هذه الخطوات ستساهمُ في وجهة نظر متعددة الأبعاد للزبون المستقبلي وتشير النتائج إلى أن – الطريق الذي يُعالج الأدب التسويقي العلمي له تأثيرات للـ (CSR) الذي يتعلمان منه الطلبة والدوائر الانتخابية الأخرى وبينت دراسة (CSR) في السنَوات الأخيرة بأنه هناك حاجة أصيلة لجرد الحقل الخاص بالدراسة والتي تَدْلُّ على أن الباحثين من أين يجب أَن يُترأّسوا.

ما يميز هذه الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتغطي الأبعاد التي لم تغطيها الدراسة الأنفة الذكر، حيث تم دراسة المسؤولية الاجتماعية بأبعادها(المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) وإحداث التنمية المستدامة بأبعاده (البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد البشري، والبعد التكنولوجي، والبعد الاجتماعي) وهذا ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

3. 1 أسلوب الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على استخدام منهجين من مناهج البحث العلمي:

أ- المنهج الوصفي التحليلي: لاستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وكذلك الرجوع إلى الدراسات السابقة مع إجراء بعض التحليل والمقارنات كلما أمكن ذلك لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

ب- منهج البحث الميداني: وتم استخدامه لتغطية الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، والذي تحاول الدراسة من خلاله اختبار صحة فرضياتها، والإجابة عن تساؤلاتها، واستخلاص نتائجها من خلال الاعتماد على استبانه تم تصميمها لأغراض هذه الدراسة وفقا للخطوات العملية المتعارف عليها.

3. 2 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في شركات القطاع الخاص وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والتي تحوى وحدات مسؤولية اجتماعية مستقلة أو لجان اجتماعية والبالغ تعدادهم(2212) موظفاً وموظفة(سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، قسم الموارد البشرية ،2012)، موزعين على الشركات والمؤسسات التالية:

الجدول رقم (1)

توزيع مجتمع الدراسة وأعدادهم في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة للعام 2012م

الرقم	الشركة	عدد العاملين	عدد الاستبانات الموزعة	المستردة	الصالحة للتحليل
.1	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	1290	387	318	309
.2	شركة تطوير العقبة	45	14	14	13
.3	شركة سرايا العقبة	84	25	25	21
.4	شركة واحة أيلة للتطوير	43	13	13	12
.5	شركة ميناء حاويات العقبة	750	225	204	197
	المجموع	2212	664	574	552

3.3 عينة الدراسة:

تم سحب عينة عشوائية طبقية تمثل (30%) من العاملين في الشركات والمؤسسات في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وقد تم توزيع (664) استبانه على عينة الدراسة، وتم توزيع الاستبانات على جميع مفردات العينة، حيث استرجع (574) استبانة، وتم استبعاد (22) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ليصبح عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (552) استبانة لتشكل ما نسبته (83.1%) من عينة الدراسة الكلية، وما نسبته (25%) من مجتمع الدراسة، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

الجدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات (النوع الاجتماعي، والعمر، والمسمى الوظيفي، والخبرة الوظيفية، والمؤهل التعليمي)

المتغير	المستوى	العدد	النسبة
المؤهل التعليمي	الثانوية العامة فاقل	59	%10.7
	دبلوم متوسط	112	%20.3
	بكالوريوس	312	%56.5
	دراسات عليا	69	%12.5
	المجموع	552	%100
العمر	أقل من 30 سنة	106	%19.2
	30-أقل من 40 سنة	230	%41.7
	من 40-أقل من 50 سنة	148	%26.8
	50 سنة فأكثر	68	%12.3
	المجموع	552	%100
الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	91	%16.5
	5- أقل من 10 سنوات	183	%33.2
	10-أقل من 15 سنة	168	%30.4
	15 سنة فأكثر	110	%19.9
	المجموع	552	%100
النوع الاجتماعي	ذكور	327	%59.2
	إناث	225	%40.8
	المجموع	552	%100
المسمى الوظيفي	مدير إدارة	27	%4.9
	نائب مدير إدارة	65	%11.8
	رئيس قسم	82	%14.9
	رئيس شعبة	133	%24.1
	موظف	245	%44.4
	المجموع	552	%100

يلاحظ من الجدول (2) فيما يتعلق بمتغير المؤهل التعليمي أن أعلى نسبة كانت لصالح العاملين الحاصلين على درجة البكالوريوس حيث بلغت (56.5%) يليها نسبة العاملين الحاصلين على درجة دبلوم متوسط إذ بلغت (20.3%)، يليها نسبة العاملين الحاصلين على درجة الدراسات عليا والتي بلغت (12.5%)، وأخيراً جاءت نسبة العاملين الحاصلين على درجة الثانوية العامة فما دون والتي بلغت (10.7%). وتعزى هذه النتيجة إلى طبيعة الأعمال التي يقوم بها العاملون تحتاج إلى كوادر بشرية ذات تأهيل علمي مناسب حتى تتمكن من القيام بأعمالها وتحقيق أهدافها بفاعلية.

وبالنسبة لمتغير العمر فقد شكل العاملين الذين تراوحت أعمارهم ما بين (30-أقل من 40 سنة) ما نسبته (41.7%)، يليهم العاملين الذين تراوحت أعمارهم ما بين (من 40-أقل من 50 سنة) بنسبة مقدارها (26.8%)، يليهم العاملين الذين كانت أعمارهم (أقل من 30 سنة) بنسبة مقدارها (19.2%)، وأخيراً جاء العاملين الذين كانت أعمارهم 50 سنة فأكثر في المرتبة الأخيرة وبنسبة مقدارها (12.3%). وقد يشير هذا إلى انخفاض معدل ترك العاملين للعمل، واستمرارهم في العمل فيها لفترات زمنية طويلة حتى بلوغ سن التقاعد.

وفيما يتعلق بالخبرة فقد شكل العاملين الذين خبرتهم (أقل من 5 سنوات) ما نسبته (16.5%)، مقابل (33.2%) من أفراد عينة الدراسة كانت خبرتهم من(5-أقل من 10 سنوات)، مقابل (30.4%) من أفراد عينة الدراسة كانت خبرتهم 31 سنة فأكثر، وأخيرا جاءت نسبة الأفراد الذين خبرتهم من (15 سنة فأكثر) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (19.9%). وتشير هذه النتيجة إلى أن غالبية أفراد العينة من ذوي الخبرات المتوسطة والمناسبة لقيامهم بأعمالهم التي تتطلب خبرة في مجال التعامل مع المراجعين، تحقيق أهداف المنطقة بكفاءة وفاعلية.

وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي فقد شكل الذكور ما نسبته (59.2%)، في حين جاءت نسبة الإناث(40.8%). ويمكن تفسير ذلك نظراً لأن معظم الأعمال التي يقوم بها الذكور ذات طبيعة مهن تتطلب مجهودات ذهنية عالية، وتتطلب فترات زمنية طويلة ومتصلة لإنجاز العمل؛ لذلك فإنها تتميز بارتفاع نسبة الذكور

في هذه الأعمال، بالإضافة إلى ما يفرضه المجتمع الأردني من عادات وتقاليد في خروج المرأة للعمل إذ تتركز مجالات عمل المرأة في القطاع التربوي والصحي.

وبالنسبة للوظيفة فقد كانت أعلى نسبة لصالح الموظفين حيث بلغت (44.4%)، يليها نسبة رؤساء الشعب حيث بلغت (24.1%)، يليها نسبة رؤساء الأقسام حيث بلغت (14.9%)، يليها نسبة نائب مدير إدارة حيث بلغت (11.8%)، جاءت نسبة مدير إدارة في المرتبة الأخيرة حيث بلغت (4.9%). وهذه النسبة تشير إلى نجاح الدراسة في تمثيل جميع المستويات الإدارية في عينتها، مع المحافظة على خصائصهم الوظيفية.

3. 4 أداة الدراسة:

تمّ تطوير استبانة الدراسة اعتماداً على الإطار النظريّ والدراسات السابقة في الموضوع، وقد تكوّنت الاستبانة من ثلاثة أجزاء: الملحق رقم (أ)

الجزء الأول: ويتضمّن المعلومات المعبّرة عن خصائص عيّنة الدراسة، طبقاً للمتغيّرات الديموغرافية وهي (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة).

الجزء الثاني: ويتضمن هذا الجزء فقرات تغطي متغير الدراسة المستقل(المسؤولية الاجتماعية) تمّت الاستعانة بها في بناء هذا الجزء من الاستبانة الخاصّة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال دراسة (الغالبي والعامري، 2006؛ التركستاني، 2008؛ الجعافرة، 2009؛ الحمدي وجعبل، 2008) وأجريت عليها التعديلات اللازمة لكي تناسب أهداف الدراسة، وهذه الأبعاد هي: المسؤولية الاقتصادية وتمثله الفقرات (1-6)، والمسؤولية القانونية وتمثله الفقرات (7-11)، والمسؤولية الأخلاقية (12-17)، والمسؤولية الإنسانية (18-22).

الجزء الثالث: يحتوي هذا الجزء على فقرات تغطي متغير الدراسة التابع(التنمية المستدامة) وتم الاسترشاد في بناء فقرات هذا المتغير بدراسة كل من(الطويسي، 2011؛ أبو خرمة، 2008؛). وهذه الأبعاد هي: البعد

الاقتصادي وتمثله الفقرات (23-28)، والبعد البيئي وتمثله الفقرات (29-33)، والبعد البشري وتمثله الفقرات (34-38)، والبعد التكنولوجي وتمثله الفقرات (39-44) والبعد الاجتماعي وتمثله الفقرات (45-49). وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert) لقياس إجابات المبحوثين، الذي يحتسب أوزان فقراتها على النحو التالي :(موافق تماما ويمثل 5 درجات)، و(موافق ويمثل 4 درجات)، و(موافق بدرجة قليلة ويمثل 3 درجات)، و(غير موافق ويمثل 2 درجة)و(غير موافق تماما ويمثل 1 درجة). اعتبرت الدراسة مدى المتوسط الحسابي (1-2.49) دالاً على مستوى تصور منخفض، ومن (2.5 -3.49) دالاً على مستوى تصور متوسط، ومن (3.5 -5) دالاً على مستوى تصور مرتفع.

3. 5 صدق أداة الدراسة:

لقد تم عرض الاستبانة على (7) محكمين من المختصين في المجال الإداري وأساتذة الإدارة في الجامعات الأردنية للتأكد من صدق الاستبانة وقد تم مراعاة آرائهم والأخذ بملحوظاتهم وتم إعادة صياغة بعض الفقرات وإجراء التعديلات المطلوبة، بشكل دقيق يحقق التوازن في مضامين الاستبانه وفقراتها.

3. 6 ثبات أداة الدراسة:

جرى اســتخراج ثبــات أداة الدراســة باســتخدام معامــل كرونبــاخ ألفــا (Cronbach’s Alpha) للاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، ولكــل متغيــر بجميع أبعاده ، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (3) الآتي:

الجدول رقم (3)

قيمة معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لكل بُعد من أبعاد متغيرات الدراسة.

الأداة	الأبعاد	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المسؤولية الاجتماعية	المسؤولية الاقتصادية	0.83
	المسؤولية القانونية.	0.88
	المسؤولية الأخلاقية	0.82
	المسؤولية الإنسانية	0.89
التمكين الإداري	البعد الاقتصادي	0.88
	البعد البيئي	0.90
	البعد البشري	0.86
	البعد التكنولوجي	0.83
	البعد الاجتماعي	0.85
الكلي	الكلي	0.91

تشير النتائج الواردة في الجدول (3) إلى إن معاملات الثبات لأبعاد المسؤولية الاجتماعية تراوحت بين (0.82-0.89) أما بالنسبة للعامل التابع التنمية المستدامة فقد تراوحت بين معاملات الثبات (0.83-0.90)، والكلي (0.91) وتعتبر هذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة، علما أن نسبة الاتساق الداخلي المقبولة هي(0.60 فما فوق).

3. 7 المعالجة الإحصائية:

تستخدم الدراسة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعيـــة (SPSS.16) (Statistical Package For Social Sciences) في معالجة البيانـــات للإجابـــة عـــن فقرات أداة الدراسة واختبار فرضياتها، وفقاً للمعالجات الإحصائية الآتية:

1- حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، وحـــساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة.

2- حساب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار صلاحية نمـــوذج الدراســـة، وتـــأثير المتغير المستقل وأبعاده على المتغير التابع وأبعاده.

3- تحليل الانحدار المتعدد المتدرج لاختبار دخول المتغيرات المستقلة في معادلـــة التنبؤ بالمتغير التابع.

4- تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق للمتغيّرات الديموغرافية في تصوّرات المبحوثين إزاء المتغيّر التابع.

5- اختبار معامل تضخم التبـــاين (VIF) (Variance Inflation Factor) واختبـــار التباين المـــسموح(Tolerance) للتأكـــد مـــن عـــدم وجـــود ارتبـــاط عـــالٍ (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة.

6- اختبار معامل الالتواء(Skewness) وذلك للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيـــع الطبيعي(Normal Distributions).

7- كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لأبعاد الدراسة.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

فيما يأتي عرض نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات وهي قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأبعاد الدراسة والفقرات المكونة لكل بعد.

4. 1 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

الإجابة عن السؤال الأول: ما هي تصورات العاملين في منطقة العقبة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية؟

الجدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين للمسؤولية الاجتماعية

تسلسل الفقرات	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
6-1	بُعد المسؤولية الاقتصادية	3.52	0.59	3	مرتفعة
11-7	بُعد المسؤولية القانونية.	3.59	0.55	1	مرتفعة
17-12	بُعد المسؤولية الأخلاقية	3.58	0.56	2	مرتفعة
22-18	بُعد المسؤولية الإنسانية	3.43	0.63	4	متوسطة
22-1	المتوسط الكلي	3.53	0.54	-	مرتفعة

يظهر من الجدول(4) أن المتوسط العام للمسؤولية الاجتماعية بلغ(3.53)، وهذا يعني أنّ تصورات العاملين في منطقة العقبة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية جاءت بدرجة مرتفعة. وبتحليل أبعاد المسؤولية الاجتماعية، يتضح أن بُعد المسؤولية القانونية احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.59)، وانحراف معياري(0.55)، يليه بُعد المسؤولية الأخلاقية بمتوسط حسابي بلغ (3.58)، وانحراف معياري (0.56) ، يليه بُعد المسؤولية الاقتصادية بمتوسط حسابي بلغ (3.52)، وانحراف معياري (0.59)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد المسؤولية الإنسانية بمتوسط حسابي بلغ (3.43)، وانحراف معياري (0.63).

وتفسر هذه النتيجة على أن المسؤولية الاجتماعية تمثل توقعات المجتمع لمبادرات منظمات الأعمال في إطار مجالات عديدة تقع تحت أبعاد مختلفة للمسؤولية الاجتماعية التي تتحملها منظمات الأعمال تجاه المجتمع على أن يتجاوز الحد الأدنى من الالتزامات

الاجتماعية المفروضة بحكم القانون بحيث لا تؤدي هذه الالتزامـات إلـى الإضـرار بمنظمة الأعمال للقيام بوظائفها الأساسية والحصول على عوائد مناسبة من استثماراتها.

وفيما يلي عرض تفصيلي لتـصوّرات المبحـوثين للفقـرات المتـضمنة لأبعـاد المسؤولية الاجتماعية وهي كما يلي:

الجدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المسؤولية الاجتماعية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
.1	تحرص الشركة على تحقيق الربح بأساليب مشروعة.	3.52	0.98	14	مرتفع
.2	تسعى الشركة إلى التميز.	3.42	1.04	18	متوسط
.3	تساهم الشركة في دعم الاقتصاد المحلي.	3.59	0.99	9	مرتفع
.4	تهدف الشركة للوصول إلى مستوى أعلى من الكفاءة في العمل.	3.73	0.96	4	مرتفع
.5	تساهم الشركة في توفير مشاريع لخدمة المجتمع المحلي.	3.56	1.00	12	مرتفع
.6	تساهم الشركة في إيجاد فرصاً متساوية للجميع للاستفادة من خدماتها.	3.29	1.05	21	متوسط
.7	تطبق الشركة القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم عملها بأمانة	3.48	1.02	16	متوسط
.8	تقوم الشركة بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية السارية في المجتمع.	3.54	0.99	13	مرتفع
.9	تتحمل الشركة تكاليف الأضرار التي قد يتعرض لها عملائها أثناء تواجدهم فيها.	3.75	0.94	3	مرتفع
.10	تلتزم الشركة بتعليمات وإجراءات الصحة والسلامة والبيئة الآمنة.	3.63	0.98	6	مرتفع
.11	تلتزم الشركة بالإجراءات القانونية في حال تعاملها مع المعلومات المتعلقة بالمواطنين.	3.78	0.94	1	مرتفع
.12	تحرص الشركة على سرية المعلومات المأخوذة من المواطنين للتعرف على حاجاتهم	3.50	1.01	15	مرتفع
.13	تلتزم الشركة أخلاقيا بعدم خرقها للقوانين التي تحكم عملها	3.68	0.98	5	مرتفع
.14	تحرص الشركة على تسخيروالمعلومات الحاصلة عليها من المسوحات الميدانية بأمانة في اتخاذ قراراتها	3.62	0.97	7	مرتفع
.15	تلتزم الشركة بالترويج لإعمالها وفق منظومة الأخلاق المجتمعية .	3.76	0.95	2	مرتفع
.16	تنجز الشركة أعمالها بما يتوافق مع القيم الأخلاقية للمجتمع المحلي.	3.57	1.03	11	مرتفع
.17	توفر الشركة فرص وظيفية متكافئة وعادلة للجميع.	3.36	1.03	19	متوسط
.18	تقوم الشركة بالاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني لتحسس معرفتها بحاجات المواطنين .	3.46	1.01	17	متوسط
.19	تساهم الشركة بمساعدة المجتمع المحلي أثناء الأزمات	3.61	0.98	8	مرتفع
.20	تساهم الشركة في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.	3.24	1.06	22	متوسط
.21	تخصص الشركة جزء من أرباحها لدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية	3.58	0.99	10	مرتفع
.22	تقدم الشركة منح وهبات لطلاب الجامعات كجزء من مسؤوليتها المجتمعية.	3.33	1.06	20	متوسط
1-22	المتوسط الكلي	3.53	0.54	-	مرتفع

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (5) أنّ المتوسط الحسابي لفقرات

المسؤولية الاجتماعية، بلغ (3.55)، وانحراف معياري (0.54) وهذا يعني أن تصورات العاملين في منطقة العقبة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية جاءت بدرجة مرتفعة.

وقد احتلت الفقرة (11) والتي تنص "تلتزم الشركة بالإجراءات القانونية اللازمة في حال تعاملها مع المعلومات المتعلقة بالمواطنين" المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.94)، وهي تعكس درجة موافقة مرتفعة، في حين جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (11) والتي تنص "تساهم الشركة في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة" وبمتوسط حسابي (3.24) وانحراف معياري (1.06). ويمكن تفسير ذلك بأن المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى تطبيق مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي، واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاص بها، كما تهدف إلى الالتزام بسيادة القانون في جميع المواضيع والقضايا المتعلقة بحماية البيئة، وحماية العملاء، والمشاركة في حل مشكلات المجتمع، وإلى مراعاة المنظمات للأخلاق في قراراتها فإنها تعمل ما هو صحيح وحق وعادل وتتجنب الإضرار بالفئات المختلفة ويعتبر الجانب الأخلاقي جزءاً من الجانب الاجتماعي المترابط. يفترض في إدارة منظمات الأعمال أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، إلى أن مشاركة المجتمع في مناسباته الوطنية وأعياده والمشاركة في النكبات والحوادث التي تصيب المجتمع كالزلازل والبراكين وحل مشكلات الفقر والبطالة وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والصحية والرياضية ورعاية دور الأيتام والمحافظة على البيئة وتخضيرها.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما هي تصورات العاملين في منطقة العقبة الاقتصادية للتنمية المستدامة؟

الجدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين للتنمية المستدامة

تسلسل الفقرات	أبعاد التنمية المستدامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
28-23	البعد الاقتصادي	3.51	0.57	4	مرتفعة
33-29	البعد البيئي	3.45	0.62	5	متوسطة
38-34	البعد البشري	3.63	0.53	2	مرتفعة
44-39	البعد التكنولوجي	3.70	0.51	1	مرتفعة
49-45	البعد الاجتماعي	3.59	0.55	3	مرتفعة
49-23	المتوسط الكلي	3.58	0.53	-	مرتفعة

يظهر من الجدول(6) أن المتوسط العام للتنمية المستدامة بلغ(3.58)، وهذا يعني أنّ تصورات العاملين في منطقة العقبة الاقتصادية للتنمية المستدامة جاءت بدرجة مرتفعة. وبتحليل أبعاد التنمية المستدامة، يتضح أن البعد التكنولوجي احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.70)، وانحراف معياري(0.51)، يليه بُعد البعد البشري بمتوسط حسابي بلغ (3.63)، وانحراف معياري (0.53) ، يليه بُعد البعد الاجتماعي بمتوسط حسابي بلغ (3.59)، وانحراف معياري (0.55)، يليه بُعد البعد الاقتصادي بمتوسط حسابي بلغ (3.51)، وانحراف معياري (0.57)، وفي المرتبة الأخيرة جاء البعد البيئي بمتوسط حسابي بلغ (3.45)، وانحراف معياري (0.62). وقد يعزى ذلك نظراً لأهمية التركيز على البعد البيئي والذي يُعد إحدى الآليات الهامة لتعزيز جوانب التنمية وهذا يستدعي التركيز على رؤية ورسالة الإعلام في التوعية البيئية للمجتمع المحلي، وحرص منطقة العقبة الاقتصادية على توجيه الإعلام لإنتاج برامج توعية للمجتمع المحلي، كونها تمثل واجهة تاريخية للدولة بشكل عام.

وفيما يلي عرض تفصيلي لتصوّرات المبحوثين للفقرات المتضمنة لأبعاد التنمية المستدامة وهي كما يلي:

الجدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التنمية المستدامة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
23.	تسعى الشركة إلى زيادة معدل تشغيل المواطنين المؤهلين محليا.	3.63	0.98	9	مرتفع
24.	تسعى الشركة إلى توفير فرص العمل للباحثين عنه من المواطنين.	3.56	0.98	14	مرتفع
25.	تعمل الشركة على التواصل الفعال مع الداعمين للمشاريع التنموية.	3.57	0.99	16	مرتفع
26.	ترتب الشركة أولويات التشغيل لمواطني المنطقة العاملة فيها.	3.51	0.99	20	مرتفع
27.	تعمل الشركة على تنويع ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين .	3.34	1.03	26	متوسط
28.	تسعى الشركة إلى إيجاد بيئة اقتصادية تسمح بتحقيق تنمية مستدامة	3.45	1.01	24	متوسط
29.	تسعى الشركة إلى الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد للمحافظة على بيئتها.	3.48	1.00	23	متوسط
30.	تسعى الشركة إلى استبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة.	3.53	1.01	18	مرتفع
31.	تقوم الشركة بتشجيع ودعم عمليات إعادة تدوير النفايات	3.49	0.97	22	متوسط
32.	تقوم الشركة بإعادة تأهيل البيئات المتدهورة بمحاولة إعادة إصلاحها طبيعيا.	3.31	1.06	27	متوسط
33.	تسعى الشركة إلى الاعتماد على الطاقة النظيفة الأقل خطرا على البيئة.	3.42	1.02	25	متوسط
34.	تعمل الشركة على إتباع سياسة للتدريب لتهيئة قوة العمل مهنيا.	3.50	1.02	21	مرتفع
35.	تسعى الشركة إلى استقطاب و تأهيل و تحفيز الكوادر البشرية المؤهلة.	3.60	0.99	11	مرتفع
36.	تلتزم الشركة بتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية لتخطيط التنمية.	3.58	0.99	13	مرتفع
37.	تسعى الشركة إلى توجيه بعض استثماراتها نحو مشاريع تسهم في تحقيق التنمية.	3.71	0.95	5	مرتفع
38.	تسعى الشركة إلى توسيع برامج التدريب للتمكين في شتى الاختصاصات المدرة للدخل والمنسجمة مع احتياجات وتطورات الاقتصاد الوطني	3.75	0.91	3	مرتفع
39.	تسعى الشركة إلى اعتماد تكنولوجيا المعلومات لدعم مشاريعها.	3.65	0.98	8	مرتفع
40.	تسعى الشركة إلى تطوير المنظومة التعاملية تكنولوجيا خدمة النافذة الواحدة	3.79	0.94	2	مرتفع
41.	يقدم الموقع الالكتروني للشركة معلومات وخدمات تلبي احتياجات الطالبين لها	3.55	0.99	15	مرتفع
42.	تستخدم الشركة الآلات والأجهزة الحديثة في انجاز معاملات المراجعين.	3.68	0.96	6	مرتفع
43.	تسعى الشركة إلى سد الفجوة المعرفية بين الشركة واحتياجات المجتمع المحلي.	3.81	0.90	1	مرتفع
44.	تسعى الشركة إلى تسخير التكنولوجيا لإدارة لحماية الثروات الطبيعية من التلوث.	3.74	0.93	4	مرتفع
45.	تسعى الشركة إلى تطوير السياسات الاجتماعية الحالية وفقاً للحاجات المستجدة.	3.59	0.97	12	مرتفع
46.	تسعى الشركة إلى اعتماد عقد اجتماعي يستهدف دعم القدرات لفئات المجتمع.	3.54	1.01	17	مرتفع
47.	تسعى الشركة إلى الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات	3.62	1.01	10	مرتفع
48.	تسعى الشركة إلى تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة ماديا.	3.67	0.97	7	مرتفع
49.	تسعى الشركة إلى رعاية الأعمال الخيرية، الرياضة والفن، وتدريب المؤسسات	3.52	1.02	19	مرتفع
23-49	المتوسط الكلي	3.58	0.53	-	مرتفع

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7) أنّ المتوسط الحسابي لفقرات التنمية المستدامة، بلغ (3.58)، وانحراف معيـــاري (0.53) وهـــذا يعنـــي أن التنميـــة المستدامة متوفرة بدرجة مرتفعة.

وقد احتلت الفقرة (43) والتي تنص "تسعى الشركة إلى سد الفجوة المعرفيـــة بين الشركة واحتياجات المجتمع المحلي" المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري (0.90)، وهي تعكس درجة موافقة مرتفعة، في حـــين جـــاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (32) والتي تنص "تقوم الشركة بإعـــادة تأهيـــل البيئـــات المتدهورة بمحاولة إعادة إصلاحها طبيعيا" وبمتوسط حسابي (3.31) وانحـــراف معياري (1.06).ويمكن تفسير ذلك بإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب أن تقـــوم منطقة العقبة الاقتصادية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مـــع المجتمع على أنه نظام متكامل ويشتمل مجموعة من النظم كالنظـــام الاقتـــصادي والاجتماعي والطبيعي... التي تؤثر وتتأثر ببعضها بعضاً بشكل مستمر، وبالتـــالي تتطلب ديناميكية هذه النظم عمليات ضبط وتوجيه مستمرة للحـــد مـــن الـــسلبيات وتعظيم الإيجابيات وهذا هو دور التنمية الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير ومباشر على مشاركة السكان في كل نشاطاتها وفي مختلـــف مراحلهـــا مـــن منطـــق أن أصحاب المشكلة هم أكثر الأشخـــاص معرفة بها وأقـــدرهم على وضع الحلـــول المناسبة لمعالجتها.

4. 2 اختبار الفرضيات:

قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات، تم إجراء بعـــض الاختبـــارات وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحـــدار وذلـــك علـــى النحو التالي : فيما يتعلق بافتراض ضرورة عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة " Multicollinearity" قام الباحث بـــإجراء معامـــل تـــضخم التبـــاين "Variance Inflation Factor- VIF"، واختبـــار التبـــاين المـــسموح بـــه " Tolerance " لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ويشير الجدول رقم(8) إلى أنه إذا كان معامل تضخم التباين(VIF) للمتغير يتجاوز(10) وكانـــت قيمـــة التبـــاين

المسموح به أقل من(0.05) فإنه يمكن القول أن هذا المتغير له ارتباط عـــالٍ مـــع متغيرات مستقلة أخرى وبالتالي سيؤدي إلى حدوث مشكلة في تحليـــل الانحـــدار. وقد تم الاعتماد على هذه القاعدة لاختبار الارتبـــاط "Multicollinearity" بـــين المتغيرات المستقلة. وكما يشير الجدول رقم (8) والذي يحتوي على المتغيـــرات المستقلة وقيمة معامل تضخم التباين(VIF) والتباين المسموح " Tolerance" لكل متغير، نلاحـــظ أن قيمـــة(VIF) لجميـــع المتغيـــرات كانـــت أقـــل مـــن(10) وتتراوح(2.789-5.102) كما نلاحظ أن قيمة التباين المسموح لجميع المتغيرات كانت أكبر من (0.05) وتتراوح بين (0.287 – 0.395) ولذلك يمكن القول أنـــه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (8)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

المتغيرات	التباين المسموح به Tolerance	معامل تقييم التباين (VIF)	معامل الالتواء Skewness
المسؤولية الاقتصادية	0.395	3.119	0.211
المسؤولية القانونية	0.374	3.491	0.209
المسؤولية الأخلاقية	0.287	5.102	0.129
المسؤولية الإنسانية	0.381	2.789	0.347

ومن أجل التحقيق من افتراض التوزيـــع الطبيعـــي Normal Distribution للبيانات فقد تم الاستناد إلى احتساب قيمة معامل الالتواء(Skewness) للمتغيرات، وكما يشير الجدول رقم (8) فإن قيمة معامل الالتواء لجميع متغيـــرات الدراســـة كانت أقل من (1) ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بـــالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة. وسيتم التأكد من صلاحية النموذج لكل فرضـــية علـــى حدا.

الجدول رقم (9)

نتائج تحليل التباين للانحدار(Analysis Of variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة.

المتغير التابع	المصدر	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
التنمية المستدامة	الانحدار	0.537	376.088	75.218	*128.965	0.000
	الخطأ		320.198	0.583		
البعد الاقتصادي	الانحدار	0.443	382.105	76.421	*87.279	0.000
	الخطأ		480.646	0.875		
البعد البيئي	الانحدار	0.424	374.281	74.856	*80.815	0.000
	الخطأ		508.519	0.926		
البعد البشري	الانحدار	0.437	391.265	78.253	*85.217	0.000
	الخطأ		504.135	0.918		
البعد التكنولوجي	الانحدار	0.411	372.382	74.476	*76.503	0.000
	الخطأ		534.453	0.974		
البعد الاجتماعي	الانحدار	0.593	469.842	93.968	*143.760	0.000
	الخطأ		68.080	0.124		

* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول رقم (9) صلاحية نموذج اختبار فرضيات الدراسة، ونظراً لارتفاع قيمة(F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)، حيث إن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تفسر(537%) من التباين في المتغير التابع الكلي(التنمية المستدامة)، كما تُفسر أيضاً(44.3%) من التباين في بُعد(البعد الاقتصادي)، وتُفسر أيضاً(42.4%) من التباين في بُعد(البعد البيئي)، وفسرت أبعاد المسؤولية الاجتماعية (43.7%) من التباين في بُعد(البعد البشري)، وتُفسر أيضاً(41.1%) من التباين في بُعد(البعد التكنولوجي)، وأخيراً فسرت أبعاد المسؤولية الاجتماعية (59.3%) من التباين في بُعد(البعد الاجتماعي)، وجميع ذلك يؤكد دور وأثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تفسير الأبعاد التابعة للتنمية المستدامة. وبناء على ذلك نستطيع اختبار فرضيات الدراسة.

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) في التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الجدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار اثر المسؤولية الاجتماعية بإبعادها المختلفة في التنمية المستدامة.

المسؤولية الاجتماعية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى دلالة t
المسؤولية الاقتصادية	0.296	0.065	0.148	*4.552	0.000
المسؤولية القانونية	0.268	0.100	0.232	*2.667	0.008
المسؤولية الأخلاقية	0.271	0.085	0.249	*3.190	0.002
المسؤولية الإنسانية	0.450	0.102	0.391	*4.423	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$) ** غير دالة إحصائياً على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم(10)، ومن متابعة قيم اختبار(t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) لها تأثير في التنمية المستدامة، حيث بلغت قيم(t) المحسوبة والبالغة(4.552، 2.667، 3.910، 4.423) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) في التنمية المستدامة.

الجدول رقم (11)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بالتنمية المستدامة من خلال أبعاد المسؤولية الاجتماعية كمتغيرات مستقلة

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t*
المسؤولية الاقتصادية	0.483	6.794	0.000
المسؤولية الإنسانية	0.522	5.340	0.000
المسؤولية الأخلاقية	0.533	3.673	0.000
المسؤولية القانونية	0.537	2.963	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

وعند إجــراء تحليــل الانحــدار المتعــدد التــدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثــر المــسؤولية الاجتماعيــة (المــسؤولية الاقتــصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) فــي التنميــة المستدامة، كما يتضح من الجدول رقم(11) والذي يبين ترتيب دخول المتغيــرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن المــسؤولية الاقتــصادية يفــسر مــا مقــداره (48.3%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المسؤولية الإنسانية حيــث يفسر مع المسؤولية الاقتصادية (52.2%) من التباين في المتغير التــابع، ودخــل ثالثاً متغير المسؤولية الأخلاقية حيث فسر مع المتغيرين السابقين(53.3%) مــن التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير المسؤولية القانونية حيث فــسر مــع المتغيرات السابقة ما مقداره(53.7%) من التباين في التنمية المــستدامة كمتغيــر تابع.

الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مــستوى دلالــة ($\alpha \leq 0.05$) للمــسؤولية الاجتماعيــة بأبعادهــا(المــسؤولية الاقتــصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) فــي البعد الاقتصادي كأحد أبعاد التنميــة المــستدامة فــي منطقــة العقبــة الاقتصادية الخاصة.

الجدول رقم (12)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار اثر المسؤولية الاجتماعية بإبعادها المختلفة في البعد الاقتصادي

المسؤولية الاجتماعية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى دلالة t
المسؤولية الاقتصادية	0.397	0.080	0.178	*4.958	0.000
المسؤولية القانونية	0.272	0.123	0.212	*2.213	0.027
المسؤولية الأخلاقية	0.237	0.104	0.196	*2.280	0.023
المسؤولية الإنسانية	0.599	0.125	0.468	*4.802	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم(12)، ومـن متابعـة قـيم اختبار(t) أن المتغيرات الفرعيـة التاليـة والمتعلقـة (المـسؤولية الاقتـصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) لها تأثير فـي البعد الاقتصادي، حيث بلغـت قـيم (t) المحـسوبة والبالغـة(4.958، 2.213، 2.280، 4.802) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنـسانية) فـي البعـد الاقتصادي.

الجدول رقم (13)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي " Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بالبعد الاقتصادي من خلال أبعاد المسؤولية الاجتماعية كمتغيرات مستقلة

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t*
المسؤولية الاقتصادية	0.379	*6.189	0.000
المسؤولية الإنسانية	0.408	*5.802	0.000
المسؤولية الأخلاقية	0.429	*3.280	0.005

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

خرج من معادلة الانحدار المتعدد المتدرج متغير(المسؤولية القانونية)

التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر المسؤولية الاجتماعية في البعد الاقتصادي، كما يتضح من الجدول رقم(13) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن المسؤولية الاقتصادية يفسر ما مقداره (37.9%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المسؤولية الإنسانية حيث يفسر مع المسؤولية الاقتصادية (40.8%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير المسؤولية الأخلاقية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره(42.9%) من التباين في البعد الاقتصادي كمتغير تابع. ويفسر خروج المسؤولية القانونية لأن الشركات تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية لأنها تسعى إلى تحقيق الربح في ظل قيود قانونية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) في البعد البيئي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الجدول رقم (14)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار اثر المسؤولية الاجتماعية بإبعادها المختلفة في البعد البيئي

المسؤولية الاجتماعية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى دلالة t
المسؤولية الاقتصادية	0.413	0.082	0.183	*5.010	0.000
المسؤولية القانونية	0.254	0.127	0.196	*2.011	0.045
المسؤولية الأخلاقية	0.276	0.107	0.226	*2.583	0.010
المسؤولية الإنسانية	0.539	0.128	0.416	*4.197	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \le 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم(14)، ومن متابعة قيم اختبار(t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) لها تأثير في

البعد البيئي ، حيث بلغت قيم(t) المحسوبة والبالغة(5.010، 2.011، 2.583، 4.197) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة (α≤0.01).

ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) في البعد البيئي .

الجدول رقم (15)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بالبعد البيئي من خلال أبعاد المسؤولية الاجتماعية كمتغيرات مستقلة

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t*
المسؤولية الاقتصادية	0.356	*5.986	0.000
المسؤولية الإنسانية	0.410	*4.986	0.000
المسؤولية الأخلاقية	0.420	*3.152	0.000
المسؤولية القانونية	0.424	*2.659	0.012

* ذات دلالة إحصائية على مستوى (α≤0.05)

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي ، كما يتضح من الجدول رقم(15) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن متغير المسؤولية الاقتصادية يفسر ما مقداره (35.6%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المسؤولية الإنسانية حيث يفسر مع المسؤولية الاقتصادية (41%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المسؤولية الأخلاقية حيث فسر مع المتغيرين السابقين(42%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير المسؤولية القانونية حيث فسر مع المتغيرات السابقة (42.4%) من التباين في البعد البيئي كمتغير تابع.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية

الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) في البعد البشري كأحد أبعاد التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الجدول رقم (16)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار اثر المسؤولية الاجتماعية بإبعادها المختلفة في البعد البشري

المسؤولية الاجتماعية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
المسؤولية الاقتصادية	0.449	0.082	0.197	*5.476	0.000
المسؤولية القانونية	0.281	0.126	0.215	*2.228	0.026
المسؤولية الأخلاقية	0.285	0.106	0.232	*2.681	0.008
المسؤولية الإنسانية	0.592	0.128	0.454	*4.635	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم(16)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة(المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) لها تأثير في البعد البشري ، حيث بلغت قيم(t) المحسوبة والبالغة(5.476، 2.228، 2.681، 4.635، 3.286) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) في البعد البشري .

الجدول رقم (17)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بالبعد البشري من خلال أبعاد المسؤولية الاجتماعية كمتغيرات مستقلة

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t*
المسؤولية الاقتصادية	0.357	*6.269	0.000
المسؤولية الإنسانية	0.420	*5.273	0.000
المسؤولية الأخلاقية	0.432	*3.083	0.000
المسؤولية القانونية	0.437	*2.761	0.010

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) في البعد البشري ، كما يتضح من الجدول رقم(17) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، إن متغير المسؤولية الاقتصادية يفسر ما مقداره (35.7%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المسؤولية الإنسانية يفسر مع المسؤولية الاقتصادية (42%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المسؤولية الأخلاقية حيث فسر مع المتغيرين السابقين (43.2%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير المسؤولية القانونية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره(43.7%) من التباين في البعد البشري كمتغير تابع.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) في البعد التكنولوجي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الجدول رقم (18)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار اثر المسؤولية الاجتماعية بإبعادها المختلفة في البعد التكنولوجي

المسؤولية الاجتماعية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	.مستوى دلالة t
المسؤولية الاقتصادية	0.397	0.084	0.173	*4.702	0.000
المسؤولية القانونية	0.274	0.130	0.208	*2.115	0.035
المسؤولية الأخلاقية	0.304	0.110	0.245	*2.769	0.006
المسؤولية الإنسانية	0.503	0.132	0.383	*3.825	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم(18)، ومن متابعة قيم اختبار(t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (المسؤولية الاقتصادية،

والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) لها تأثير في البعد التكنولوجي ، حيث بلغت قيم(t) المحسوبة والبالغة(4.702، 2.115، 2.769، 3.825) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) في البعد التكنولوجي .

الجدول رقم (19)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي " Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بالبعد التكنولوجي من خلال أبعاد المسؤولية الاجتماعية كمتغيرات مستقلة

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t*
المسؤولية الاقتصادية	0.384	*5.892	0.000
المسؤولية الإنسانية	0.374	*4.298	0.000
المسؤولية الأخلاقية	0.402	*3.269	0.000
المسؤولية القانونية	0.411	*2.743	0.013

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) في البعد التكنولوجي ، كما يتضح من الجدول رقم(19) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن متغير المسؤولية الاقتصادية يفسر ما مقداره (38.4%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المسؤولية الإنسانية يث يفسر مع المسؤولية الاقتصادية (37.4%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المسؤولية الأخلاقية حيث فسر مع المتغيرين السابقين(40.2%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير المسؤولية القانونية حيث فسر مع

المتغيرات السابقة ما مقداره(41.1%) من التباين في البعد التكنولوجي كمتغير تابع.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) في البعد الاجتماعي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الجدول رقم (20)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار اثر المسؤولية الاجتماعية بإبعادها المختلفة في البعد الاجتماعي

المسؤولية الاجتماعية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى دلالة t
المسؤولية الاقتصادية	0.451	0.047	0.444	*9.530	0.000
المسؤولية القانونية	0.019	0.047	0.018	**0.398	0.691
المسؤولية الأخلاقية	0.251	0.039	0.263	*6.425	0.000
المسؤولية الإنسانية	0.168	0.030	0.095	*5.582	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى(α≤0.05)

** غير دالة.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم(20)، ومن متابعة قيم اختبار(t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية الإنسانية) هي أكثر متغيرات المسؤولية الاجتماعية تأثيراً في البعد الاجتماعي، حيث بلغت قيم(t) المحسوبة والبالغة 9.530، 6.425، 5.582) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة (α≤0.01).

وأشارت النتائج أن المتغيرات الفرعية والمتعلقة(المسؤولية القانونية) ليس له أثر في البعد الاجتماعي، حيث كانت قيمة(t) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05).

ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية

الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الإنسانية) في البعد الاجتماعي. وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد اثر هام بدلالة إحصائية لمتغير(المسؤولية القانونية) في البعد الاجتماعي.

الجدول رقم (21)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي " Stepwise Multiple Regression " للتنبؤ بالبعد الاجتماعي من خلال أبعاد المسؤولية الاجتماعية كمتغيرات مستقلة

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t*
المسؤولية الاقتصادية	0.496	*10.852	0.000
المسؤولية الأخلاقية	0.569	*7.762	0.000
المسؤولية الإنسانية	0.591	*6.030	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

خرج من معادلة الانحدار المتعدد المتدرج متغير(المسؤولية القانونية)

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) في البعد الاجتماعي، كما يتضح من الجدول رقم(21) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن متغير المسؤولية الاقتصادية يفسر ما مقداره (49.6%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المسؤولية الأخلاقية حيث يفسر مع المسؤولية الاقتصادية (56.9%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير المسؤولية الإنسانية حيث فسر مع المتغيرين السابقين (59.1%) من التباين في البعد الاجتماعي كمتغير تابع. وخرج من معادلة الانحدار المتعدد المتدرج متغير(المسؤولية القانونية) على اعتبار أنه متغير ضعيف وغير مهم إحصائياً. ويمكن تفسير ذلك بأن المسؤولية القانونية تهدف إلى الالتزام بسيادة القانون في جميع المواضيع والقضايا المتعلقة بحماية البيئة، وحماية العملاء، والمشاركة في حل مشكلات المجتمع. لذلك تصورات المبحوثين متركزة على المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية، ويمكن أن

يكون ذلك من خلال توسيع نطاق الأنشطة والأعمال الخيرية أو الإنسانية التي من شانها ان تزيد من رصيد الشركات الملتزمة بذلك .

الفرضية الرئيسية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) المسؤولية الاجتماعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ، تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة الوظيفية، والنوع الاجتماعي).

الجدول رقم (22)

تحليل التباين(One Way Anova) المسؤولية الاجتماعية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير المستقل	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة(F)	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات داخل المجموعات	(3، 551)	10.461 335.600	3.487 0.609	*5.73	0.001
المؤهل التعليمي	بين المجموعات داخل المجموعات	(3، 551)	12.823 333.238	4.274 0.605	*7.07	0.000
الخبرة	بين المجموعات داخل المجموعات	(3، 551)	14.636 331.425	4.879 0.601	*8.11	0.000
المسمى الوظيفي	بين المجموعات داخل المجموعات	(4، 550)	3.067 342.994	0.767 0.624	**1.229	0.297

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$) ** غير دالة إحصائياً على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

أولاً: الفروق في المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير "العمر":

أشارت النتائج في الجدول رقم (22) أنه توجد فروق ذات دلاله إحصائية لمتغير (العمر) في المسؤولية الاجتماعية حيث وجدت أن قيمة (F=5.73) ومستوى الدلالة (α=0.001) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يقتضي رفض الفرضية العدمية فيما يتعلق بهذا المتغير. وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة المسؤولية الاجتماعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تعزى لمتغير العمر.

ويعزز ذلك نتائج اختبار شيفه للمقارنات البعدية حيث يبين الجدول (23) أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين ذوي الأعمار (أقل من

30 سنة) ومتوسط الفئة الرابعة (50 سنة فأكثر) حيث بلغ متوسط الفئة الأولى (30 سنة فأقل) (3.44)، أما متوسط الفئة الرابعة (50 سنة فأكثر) فقد بلغ (3.64) ولصالح العاملين ذوي الأعمار(50 سنة فأكثر). وأن هنالك مصادر فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين ذوي الأعمار (من 40-أقل من 50 سنة) ومتوسط الفئة الأولى (أقل من 30 سنة) حيث بلغ متوسط الفئة الثالثة (من 40-أقل من 50 سنة) (3.58)، أما متوسط الفئة الأولى (أقل من 30 سنة) فقد بلغ (3.44) ولصالح العاملين ذوي الأعمار (من 40-أقل من 50 سنة).

الجدول رقم (23)

نتائج تحليل اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لتصّورات المبحوثين نحو المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير العمر

فئات العمر	المتوسط الحسابي	أقل من 30 سنة	30-أقل من 40 سنة	من 40-أقل من 50 سنة	50 سنة فأكثر
أقل من 30 سنة	3.44	-	-	*0.14	*0.20
30-أقل من 40 سنة	3.54	-	-	-	-
من 40-أقل من 50 سنة	3.58	-	-	-	-
50 سنة فأكثر	3.64	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

ثانياً: الفروق في المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير "المؤهل التعليمي".

أشارت النتائج في الجدول رقم (22) أنه توجد فروق ذات دلاله إحصائية لمتغير (المؤهل التعليمي) في المسؤولية الاجتماعية حيث وجدت أن قيمة ($F=7.07$) ومستوى الدلالة ($\alpha = 0.000$) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). مما يقتضي رفض الفرضية العدمية فيما يتعلق بهذا المتغير. وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير المؤهل التعليمي.

ويعزز ذلك نتائج اختبار شيفه للمقارنات البعدية حيث يبين الجـــدول (24) أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين ذوي المؤهــل التعليمـــي (الدراسات العليا) ومتوسط الفئة الأولى (ثانوية عامة فما دون) حيث بلغ متوســط الفئة الرابعة (دراسات عليا) (3.64)، أما متوسط الفئة الأولى (ثانوية عامة فمـــا

دون) فقد بلغ (3.43) ولصالح المبحوثين ذوي المؤهل التعليمي دراسات عليا.

وأن هنالك مصادر فروق بين متوسطات إجابـــات المبحـــوثين ذوي المؤهـــل التعليمي (بكالوريوس) ومتوسط الفئة الأولى (ثانوية عامة فما دون) حيـــث بلـــغ متوسط الفئة الثالثة (بكالوريوس) (3.57)، أما متوسط الفئة الأولى (ثانوية عامـــة فما دون) فقد بلغ (3.43) ولصالح المبحوثين ذوي المؤهل التعليمي بكالوريوس.

الجدول رقم (24)

نتائج تحليل اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية المسؤولية الاجتماعية حسب متغير المؤهل التعليمي

فئات المؤهل التعليمي	المتوسط الحسابي	ثانوية عامة فما دون	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوية عامة فما دون	3.43	-	-	*0.14	*0.21
دبلوم متوسط	3.54	-	-	-	-
بكالوريوس	3.57	-	-	-	-
دراسات عليا	3.64	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

ثالثاً: الفروق في المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير "الخبرة".

أشارت النتائج في الجدول رقم (22) إلى أن هنالك فروق ذات دلاله إحصائية لمتغير (الخبرة) في المسؤولية الاجتماعية حيث وجدت أن قيمة ($F=8.11$) ومستوى الدلالة ($\alpha=0.000$) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يقتضي رفض الفرضية العدمية فيما يتعلق بهذا المتغير. وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير الخبرة.

ويعزز ذلك نتائج اختبار شيفه للمقارنات البعدية حيث يبين الجدول (25) أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين ذوي سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر) ومتوسط الفئة الأولى (أقل من 5 سنوات) حيث بلغ متوسط الفئة السادسة(15 سنة فأكثر) (3.66)، أما متوسط الفئة الأولى (أقل من 5 سنوات) فقد بلغ(3.48) ولصالح المبحوثين ذوي سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر).

الجدول رقم (25)

نتائج تحليل اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية المسؤولية الاجتماعية حسب متغير سنوات الخبرة

فئات سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	5سنوات فأقل	5- أقل من 10 سنوات	10-أقل من 15 سنة	15 سنة فأكثر
أقل من 5 سنوات	3.48	-	-	-	*0.18
5- أقل من 10 سنوات	3.52	-	-	-	-
10-أقل من 15 سنة	3.55	-	-	-	-
15 سنة فأكثر	3.66	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

رابعاً: الفروقات في المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي:

وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول (22) للفروقات في المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، أنه لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية لمتغير الخبرة في المسؤولية الاجتماعية حيث وجدت أن ($F=1.229$) ومستوى الدلالة ($\alpha = 0.297$) وهذه النتيجة غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يقتضي قبول الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير.

خامساً: الفروق في المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير "النوع الاجتماعي":

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (26) إلى أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية نحو المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير (النوع الاجتماعي) وذلك بسبب ارتفاع قيمة (t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيمة ($t=2.49$) ومستوى الدلالة ($\alpha = 0.013$) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يقتضي رفض الفرضية، والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية في المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي. ويبين الجدول أيضاً أن الفروق بالنسبة للنوع الاجتماعي كانت لصالح الذكور بدليل ارتفاع متوسطهم الحسابي حيث بلغ متوسط إجابة الذكور (3.58)، ومتوسط إجابة فئة الإناث (3.49).

الجدول رقم (26)

نتائج تحليل اختبار(t) المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي.

المتغير	الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(t)	مستوى الدلالة
النوع الاجتماعي	ذكر أنثى	3.58 3.49	0.44 0.61	*2.49	0.013

* ذات دلالة إحصائية على مستوى(α≤0.05)

الفرضية الرئيسية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للتنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ، تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة الوظيفية في الوزارات).

الجدول رقم (27)

تحليل التباين(One Way Anova) للتنمية المستدامة تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير المستقل	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة(F)	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات داخل المجموعات	(3، 551)	19.072 677.213	6.357 1.229	*5.17	0.002
المؤهل التعليمي	بين المجموعات داخل المجموعات	(3، 551)	23.221 673.064	7.740 1.222	*6.34	0.000
الخبرة	بين المجموعات داخل المجموعات	(3، 551)	17.961 678.324	4.490 1.233	*3.64	0.006
المسمى الوظيفي	بين المجموعات داخل المجموعات	(4، 550)	9.360 686.926	2.340 1.249	**1.874	0.114

* ذات دلالة إحصائية على مستوى(α≤0.05) ** غير دالة إحصائياً على مستوى (α≤0.05)

أولاً: الفروق في التنمية المستدامة تبعاً لمتغير "العمر":

أشارت النتائج في الجدول رقم (27) أنه توجد فروق ذات دلاله إحصائية لمتغير (العمر) في التنمية المستدامة حيث وجدت أن قيمة (F=5.17) ومستوى الدلالة (α=0.002) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، مما يقتضي رفض الفرضية العدمية فيما يتعلق بهذا المتغير. وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على

وجود فروق ذات دلالة إحصائية التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تعزى لمتغير العمر.

ويعزز ذلك نتائج اختبار شيفه للمقارنات البعدية حيث يبين الجدول (28) أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين ذوي الأعمار (أقل من 30 سنة) ومتوسط الفئة الرابعة (50 سنة فأكثر) حيث بلغ متوسط الفئة الأولى (أقل من 30 سنة) (3.49)، أما متوسط الفئة الرابعة (50 سنة فأكثر) فقد بلغ (3.72) ولصالح العاملين ذوي الأعمار(50 سنة فأكثر).

الجدول رقم (28)

نتائج تحليل اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لتصوّرات المبحوثين نحو التنمية المستدامة تبعاً لمتغير العمر

فئات العمر	المتوسط الحسابي	أقل من 30 سنة	30-أقل من 40 سنة	من 40-أقل من 50 سنة	50 سنة فأكثر
أقل من 30 سنة	3.49	-	-	-	*0.23
30-أقل من 40 سنة	3.56	-	-	-	-
من 40-أقل من 50 سنة	3.58	-	-	-	-
50 سنة فأكثر	3.72	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية على مستوى(α≤0.05)

ثانياً: الفروق في التنمية المستدامة تبعاً لمتغير "المؤهل التعليمي".

أشارت النتائج في الجدول رقم (27) أنه توجد فروق ذات دلاله إحصائية لمتغير (المؤهل التعليمي) في التنمية المستدامة حيث وجدت أن قيمة (F=6.34) ومستوى الدلالة (α =0.000) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة (α≤0.05). مما يقتضي رفض الفرضية العدمية فيما يتعلق بهذا المتغير. وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية للتنمية المستدامة تعزى لمتغير المؤهل التعليمي.

ويعزز ذلك نتائج اختبار شيفه للمقارنات البعدية حيث يبين الجـدول (29) أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين ذوي المؤهـل التعليمـي (الدراسات العليا) ومتوسط الفئة الأولى (ثانوية عامة فما دون) حيث بلغ متوسـط الفئة الرابعة (دراسات عليا) (3.69)، أما متوسط الفئة الأولى (ثانوية عامة فمـا

دون) فقد بلغ (3.47) ولصالح المبحوثين ذوي المؤهل التعليمي دراسات عليا. ويفسر تلك النتيجة أنه كلما زاد مؤهل الموظف تزاد تبعاً لذلك خبراته ويصبح أكثر علماً ودارية بحيثيات العمل ويكون أكثر عطاءً له.

الجدول رقم (29)

نتائج تحليل اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للتنمية المستدامة حسب متغير المؤهل التعليمي

فئات المؤهل التعليمي	المتوسط الحسابي	ثانوية عامة فما دون	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوية عامة فما دون	3.47	-	-	-	*0.22
دبلوم متوسط	3.59	-	-	-	-
بكالوريوس	3.62	-	-	-	-
دراسات عليا	3.69	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

ثالثاً: الفروق في التنمية المستدامة تبعاً لمتغير "الخبرة".

أشارت النتائج في الجدول رقم (27) إلى أن هنالك فروق ذات دلاله إحصائية لمتغير (الخبرة) في التنمية المستدامة حيث وجدت أن قيمة ($F=3.64$) ومستوى الدلالة ($\alpha=0.006$) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يقتضي رفض الفرضية العدمية فيما يتعلق بهذا المتغير. وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية للتنمية المستدامة تعزى لمتغير الخبرة.

ويعزز ذلك نتائج اختبار شيفه للمقارنات البعدية حيث يبين الجدول (30) أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين ذوي سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر) ومتوسط الفئة الأولى (5سنوات فأقل) حيث بلغ متوسط الفئة السادسة(15 سنة فأكثر) (3.70)، أما متوسط الفئة الأولى (5سنوات فأقل) فقد بلغ(3.51) ولصالح المبحوثين ذوي سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر).

الجدول رقم (30)

نتائج تحليل اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للتنمية المستدامة حسب متغير سنوات الخبرة

فئات سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	5سنوات فأقل	5- أقل من 10 سنوات	10-أقل من 15 سنة	15 سنة فأكثر
أقل من 5 سنوات	3.51	-	-	-	*0.19
5- أقل من 10 سنوات	3.56	-	-	-	-
10-أقل من 15 سنة	3.60	-	-	-	-
15 سنة فأكثر	3.70	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

رابعاً: الفروقات في التنمية المستدامة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي:

وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول (27) للفروقات في التنمية المستدامة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، أنه لا توجد فروق ذات دلالـه إحصائية لمتغير الخبرة في التنمية المستدامة حيث وجدت أن ($F=1.874$) ومستوى الدلالة ($\alpha=0.114$) وهذه النتيجة غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يقتضي قبول الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير.

خامساً: الفروق في التنمية المستدامة تبعاً لمتغير "النوع الاجتماعي":

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (31) إلى أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية نحو التنمية المستدامة تبعاً لمتغير (النوع الاجتماعي) وذلك بسبب ارتفاع قيمة (t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيمة ($t=5.16$) ومستوى الدلالة ($\alpha=0.000$) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يقتضي رفض الفرضية، والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية في التنمية المستدامة تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي. ويبين الجدول أيضاً أن الفروق بالنسبة للنوع الاجتماعي كانت لصالح الذكور بدليل ارتفاع متوسطهم الحسابي حيث بلغ متوسط إجابة الذكور (3.66)، ومتوسط إجابة فئة الإناث (3.50).

الجدول رقم (31)

نتائج تحليل اختبار(t) للتنمية المستدامة تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي.

المتغير	الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(t)	مستوى الدلالة
النوع الاجتماعي	ذكر	3.66	0.43	*5.16	0.000
	أنثى	3.50	0.58		

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

4. 3 مناقشة النتائج:

1. دلت النتائج أنّ تصورات العاملين في منطقة العقبة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية جاءت بدرجة مرتفعة، وأن بُعد المسؤولية القانونية احتل المرتبة الأولى، يليه بُعد المسؤولية الأخلاقية، يليه بُعد المسؤولية الاقتصادية، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد المسؤولية الإنسانية. وتفسر هذه النتيجة على أن المسؤولية الاجتماعية أصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلى شركاء في التنمية المستدامة، ويتمثل في ما تقوم به الشركات وتقدمه للمجتمع طبقا لتوقعاته من هذه الشركات على أن تتضمن هذه المسئولية الاجتماعية مراعاة لحقوق الإنسان وقيم المجتمع وأخلاقياته والالتزام بالقوانين ومكافحة الفساد والشفافية والإفصاح، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلى والشركات معا والتي تتمثل في تقديم سلع ومنتجات صحية للمجتمع والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث وزيادة ولاء الموظفين وتمتع الشركة بالمصداقية وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما تمثل توقعات المجتمع لمبادرات منظمات الأعمال في إطار مجالات عديدة تقع تحت أبعاد مختلفة للمسؤولية الاجتماعية التي تتحملها منظمات الأعمال تجاه المجتمع على أن يتجاوز الحد الأدنى من الالتزامات الاجتماعية المفروضة بحكم القانون بحيث لا تؤدي هذه الالتزامات إلى الإضرار بمنظمة الأعمال للقيام بوظائفها الأساسية والحصول على عوائد

مناسبة من استثماراتها.

والتقت هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (العنزي، 2011) ودراسة (الزريقات، 2011) ودراسة(التركستاني، 2008) والتي أشارت نتائجها إلى أن الشركات المحلية تتبنى عدة مفاهيم مختلفة للمسؤولية الاجتماعية وهذه المفاهيم تركزت في كل من: الجوانب الاقتصادية، الجوانب الاجتماعية، والجوانب الدينية، والتقت هذه النتيجة أيضاً مع ما جاءت به دراسة(الجعافرة، 2009) ودراسة (أبودوم، 2006) ودراسة (الغالبي والعامري، 2006) كذلك دراسة (البكري، الديوه جي، 2001) والتي تشير نتائجها إلى أن موارد المنظمة المستخدمة هو لغرض القيام بالأنشطة المطلوبة لتحقيق أعلى ربح وبما ينسجم مع القوانين السائدة.

2. دلت النتائج أنّ تصورات العاملين في منطقة العقبة الاقتصادية للتنمية المستدامة جاءت بدرجة مرتفعة. أن البعد التكنولوجي احتل المرتبة الأولى، يليه بُعد البعد البشري، يليه بُعد البعد الاجتماعي، يليه بُعد البعد الاقتصادي، وفي المرتبة الأخيرة جاء البعد البيئي. وقد يعزى ذلك نظراً لأهمية التركيز على البعد البيئي والذي يُعد إحدى الآليات الهامة لتعزيز جوانب التنمية وهذا يستدعي التركيز على رؤية ورسالة الإعلام في التوعية البيئية للمجتمع المحلي، وحرص منطقة العقبة الاقتصادية على توجيه الإعلام لإنتاج برامج توعية للمجتمع المحلي، كونها تمثل واجهة تاريخية للدولة بشكل عام. إلا أنه من المؤكد أن التنمية الاقتصادية تلعب دورا مؤثرا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حرص منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على دعم المشاريع التنموية، وتخصيص جزء من أرباحها لدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية، وتوفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم دعم الاقتصاد المحلي والوطني، وإنشاء مشاريع للتخفيف من حدة البطالة، وتوفير مصادر الحياة الكريمة للمجتمع المحلي، وتوجيه الدعم الاقتصادي الذي يخدم المجتمع المحلي.

3. دلت النتائج إن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تفسر (53.7%) من التباين في المتغير التابع الكلي(التنمية المستدامة)، كما تُفسر أيضاً(44.3%) من التباين في بُعد(البعد الاقتصادي)، وتُفسر أيضاً(42.4%) من التباين في بُعد(البعد البيئي)، وفسرت أبعاد المسؤولية الاجتماعية (43.7%) من التباين في بُعد(البعد البشري)، وتُفسر أيضاً(41.1%) من التباين في بُعد(البعد التكنولوجي)، وأخيراً فسرت أبعاد المسؤولية الاجتماعية (59.3%) من التباين في بُعد(البعد الاجتماعي)، وجميع ذلك يؤكد دور وأثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تفسير الأبعاد التابعة للتنمية المستدامة. وقد يعود السبب في ذلك إلى أهميّة أن تركز منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على مؤشرات المسؤولية الاجتماعية، بما يكفل تحقيق مصلحة المنطقة والمجتمع معاً. من خلال حرص المنطقة على إنشاء مراكز رياضية، وإنشاء نوادي ثقافية واجتماعية، وأسواق محلات تجارية متخصصة. ومراكز صحية، وتوفير شبكات المياه، وحدائق عامة، وحل المشاكل والتخفيف من الأضرار التي تحل بالمجتمع المحلي أثناء الأزمات، وتقديم منح وهبات لدعم المجتمع المحلي.

3. دلت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) لها تأثير في التنمية المستدامة، وإن المسؤولية الاقتصادية يفسر ما مقداره (48.3%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المسؤولية الإنسانية حيث يفسر مع المسؤولية الاقتصادية (52.2%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المسؤولية الأخلاقية حيث فسر مع المتغيرين السابقين(53.3%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير المسؤولية القانونية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره(53.7%) من التباين في التنمية المستدامة كمتغير تابع.

4. دلت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) لها

تأثير في البعد الاقتصادي، وإن المسؤولية الاقتصادية يفسر ما مقداره (37.9%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المسؤولية الإنسانية حيث يفسر مع المسؤولية الاقتصادية (40.8%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير المسؤولية الأخلاقية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره(42.9%) من التباين في البعد الاقتصادي كمتغير تابع.

5. دلت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) لها تأثير في البعد البيئي ، وإن متغير المسؤولية الاقتصادية يفسر ما مقداره (35.6%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المسؤولية الإنسانية حيث يفسر مع المسؤولية الاقتصادية (41%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المسؤولية الأخلاقية حيث فسر مع المتغيرين السابقين(42%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير المسؤولية القانونية حيث فسر مع المتغيرات السابقة (42.4%) من التباين في البعد البيئي كمتغير تابع.

6. دلت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة(المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) لها تأثير في البعد البشري ، وإن متغير المسؤولية الاقتصادية يفسر ما مقداره (35.7%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المسؤولية الإنسانية يفسر مع المسؤولية الاقتصادية (42%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المسؤولية الأخلاقية حيث فسر مع المتغيرين السابقين (43.2%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير المسؤولية القانونية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره(43.7%) من التباين في البعد البشري كمتغير تابع.

7. دلت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية) لها تأثير في البعد التكنولوجي ، وإن متغير المسؤولية الاقتصادية يفسر ما

مقداره (38.4%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المسؤولية الإنسانية يث يفسر مع المسؤولية الاقتصادية (37.4%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المسؤولية الأخلاقية حيث فسر مع المتغيرين السابقين(40.2%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير المسؤولية القانونية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره(41.1%) من التباين في البعد التكنولوجي كمتغير تابع.

8. دلت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية الإنسانية) هي أكثر متغيرات المسؤولية الاجتماعية تأثيراً في البعد الاجتماعي، وإن متغير المسؤولية الاقتصادية يفسر ما مقداره (49.6%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المسؤولية الأخلاقية حيث يفسر مع المسؤولية الاقتصادية (56.9%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير المسؤولية الإنسانية حيث فسر مع المتغيرين السابقين (59.1%) من التباين في البعد الاجتماعي كمتغير تابع. وخرج من معادلة الانحدار المتعدد المتدرج متغير(المسؤولية القانونية) على اعتبار أنه متغير ضعيف وغير مهم إحصائياً.
9. دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) المسؤولية الاجتماعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ، تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل التعليمي، الخبرة الوظيفية في الوزارات).
10. دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ، تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل التعليمي، الخبرة الوظيفية في الوزارات). ويمكن تفسير ذلك على أنّ الذكور أكثر اطلاعاً على المعلومات الخاصة بالعمل، وكذلك تتأثر توظيف مؤشرات التنمية المستدامة بالعمر، فكلما زاد عمر الفرد كان أكثر نضجاً وإلماماً ويكون أكثر عطاءاً، وفيما يتعلق بأثر المؤهل العلمي في التنمية

المستدامة فإنّ الفرد الحاصل على المؤهل العلمي المناسب للوظيفة يكــون أكثر وعيا بجوانب العمل، وكلما كان المؤهل عالياً كان فهم الفرد للعمــل عالياً وبالتالي يكون إنجازه عالياً، أما فيما يتعلق بـــالخبرة العمليـــة فكلمـــا زادت خبرة الفرد أصبح أكثر اعتماداً على نفسه بخلاف المعينين الجدد.

4. 4 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة تخلص الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات فيما يلي أهمها:

1. دلت النتائج على وجود أثر للمسؤولية الاجتماعيـــة فـــي إحـــداث التنميـــة المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ويمكن أن يتم ذلك بتنميـــة الثقافة التخطيطية والتنظيمية من خلال:

أ. قيام الجهات المعنية بتوفير البنية التحتية اللازمة لأداء مسؤولية المنشآت للمسؤولية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص الأنظمة وتوفير الدراسات والمعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

ب. مضاعفة الاهتمام من قبل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بمسؤولياتها الاجتماعية، لاسيما في ظل تنامي متطلبات وحاجات المجتمع المحلي من جهة، والمسؤوليات الأخرى التي أصبحت تشكل التزاما أخلاقيا وقانونيا يقع على عاتق منظمات الأعمال من جهة أخرى، من خلال التنويع في طرق وأساليب أعمالها بهذا الخصوص.

جـــ. ضرورة بلورة رؤية واضحة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية فضلا عن إدراجها ضمن أهدافها الإستراتيجية

د. أن تتبنى منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مفهوم التنمية الشاملة المستديمة وأن يكون لها دور في مجالات عديدة مثل الاهتمام بالبيئة المحيطة والتعامل مع المجتمع المحيط بنوع من التعاون

وتقديم خدمات اجتماعية وكاستثمار جيد لتحسين صورة المنطقة في المجتمع أن يكون لها علاقة بالأهداف التنموية.

هـ. البدء في إحلال ثقافة تنظيمية داخل الإقليم ترتكز على إستراتيجية شاملة للتنمية، وتعمل على تحفيز العاملين، والاهتمام بمصالحهم، مما ينعكس إيجاباً على تصرفاتهم ويستثير سلوكياتهم الإيجابية ليساعد في تنمية المجتمع المحلي.

2. عقد مؤتمرات وورش عمل من قبل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة كوسيلة تتصل من خلالها مع الناس، لبيان ما تقوم به الشركات من أنشطة ومشاريع خيرية استثمارية، والاستماع إلى آراءهم، لان أنشطة المسؤوليات الاجتماعية يجب أن تنسجم مع ما يتوافق وحاجات المجتمع، وليس العكس.
3. ضرورة وجود ادارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، على أن تتبع الإدارة العليا مباشرة ،وتبادل الخبرة والتجارب العملية فيما بينها والتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية.
4. ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع.
5. ولما كانت هذه الدراسة لم تغطي جميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأبعاد إحداث التنمية إذ أبقت المجال مفتوحاً لدراسات أخرى مستقبلية تتناول أبعاداً جديدة ذات علاقة بمتغيرات الدراسة مثل التوجه الإستراتيجي وإدارة الأزمات، والتخطيط الإستراتيجي، وغيرها من المتغيرات.

المراجع

أ. المراجع العربية:

البنك الأهلي التجاري.(2009)."**المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية**"،السعودية.متوفر على الرابط: CSR@alahli.com بتاريخ 2012/3/23.

التركستاني،حبيب الله، (2008)، "**مدى تطبيق الإدارة في القطاع الخاص لنشاط المسؤولية الاجتماعية**" :**دراسة ميدانية استطلاعية على الشركات السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز،جدة.

الجراح، تمارا، (2010)، "**المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تطور أداء المؤسسات**"، المقال السادس لمشروع نحو ضمان أخضر، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي،عمان.

الجعافرة، احمد فلاح، (2009)، "**أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف في الأردن**"، كلية الدراسات والمالية العليا ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

جورج، قرم(2007) **التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي حالة العالم العربي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

الحبيب، فايز، (2006)، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، ط 2، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية.

الحداد، عوض، (2007)، **الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية**، الإسكندرية: دار الأندلس.

الحمدي، فؤاد محمد؛ جعبل، ماجد مبخوت، (2008)، "**مدى إدراك المدراء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها** " دراسة تحليلية لآراء المديرين العاملين في عينة من المنظمات الصناعية اليمنية،كلية العلوم الإدارية،جامعة ذمار.

الحمدي، فؤاد محمد ؛ جعبل، ماجد مبخوت، (2008)، "**مدى إدراك المدراء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليه " دراسة تحليلية**

لآراء المديرين العاملين في عينة من المنظمات الصناعية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية،جامعة ذمار.

الحمدي، فؤاد محمد، (2003)، "**الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك** " دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة المستنصرية.

الحموري، صالح، (2010)، "**المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**"- التميز في التطوير المؤسسي، عمان. csr@Excellenceinc.org بتاريخ 2012/3/6.

الحيدري، ابراهيم بن سليمان،(2010)، " **في العمل الخيري السمعة تأتي أولاً!**"، مقالة مأخوذة من مجلة البيان-النجاح إدارة.العدد(271)، متوفر عبر الرابط: http://www.albayan-magazine.com بتاريخ 2012/4/16.

أبو خرمة، سليمان سلامة، (2008)، "**دور الشفافية والمساءلة في تعزيز التنمية المحلية في الأردن (حالة دراسية محافظة البلقاء)**، ورشة عمل" دور المساءلة والشفافية في التنمية المحلية "جامعة البلقاء التطبيقية، السلط- الأردن، 2008/4/14.

الخولي، أسامة، (2000)، **الإدارة البيئية والتنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط 19-21 أكتوبر، 2000م

الد يوه جي، أبّي، البكري، ثامر ياسر، (2001)، إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، **المجلة العربية للإدارة**، العدد الأول، ص 90-95.

الدعمة، إبراهيم، (2009)، **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**، الأردن، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.

أبو دوم، إقبال أحمد عبد الرحمن،(2006)، "**إدارة المعرفة والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية**"، **مؤتمر الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات**، جامعة العلوم التطبيقية، 17-2006/6/19.

دوجلاس، موسشيت، (2006)، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

الدويكات، قاسم بن محمد، (2002)، التحضر واستراتيجيات التنمية الإقليمية في الأردن، **مجلة جامعة الملك سعود**، م14، الآداب (2)، ص ص 371 –411

الربيعي، ليث، (2010)، " **أخلاقيات التسويق والمسؤولية الاجتماعية**"، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

الرواشده، صبري، (2007)، "**مواقف السكان المحليين تجاه استراتيجيات التنمية الريفية المقترحة في أربعة ألوية بمحافظة الكرك**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

روستو، و. و، (2008)، **مراحل النمو الاقتصادي**، تقديم الدكتور سعيد النجار، بيروت: المكتبة الأهلية.

ريمون حداد،(2006)، "**نظرية التنمية المستدامة**"، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت.

الزريقات، خالد(2011) أثر التوجه الإستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الأردنية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد(3)، المجلد(34)، ص ص 58-76.

السروجي، طلعي مصطفي، (2009)، **رأس المال الاجتماعي**، القاهرة: مكتبة النجاح المصرية.

سويدان، نظام موسى ؛ حداد ، شفيق ابراهيم،(2006)، "**التسويق مفاهيم معاصرة 2003**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

شاو، وليام، (2005)، **أخلاقيات منظمات الأعمال**.ترجمة الخزامي، عبدالحكم احمد.عمان:دار الفجر للنشر والتوزيع.

شرف شمس الدين،(2005)، "**تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو**" ،دراسة حالة لبعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا.

الشنواني، صالح، (1999)، "**التنظيم والإدارة في قطاع الأعمال- مدخل المسؤولية الاجتماعية**".الإسكندرية:مركز الإسكندرية للسكان.

الشيمي، محمد نبيل ،(2009)، "**التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها**"، الحوار المتمدن، العدد 2538، 2012/1/26، ص. 8ـ12

الصرايرة، هند خالد جميل، (2008)، **توزع السكان الحضر والتخطيط للمشاريع التنموية في محافظات جنوب الأردن**، رسالة دكتوراة غير منشورة- الجامعة الاردنية

الطة، شهاب محمد محمود، (2002)، "**المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمنظمات الإنتاجية في توفير مبدأ حماية المستخدم بالتطبيق على مجموعة من المنظمات العراقية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل.

الطويسي، جميل إبراهيم(2011) **دور سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر العاملين في الإقليم**، الأردن، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير غير منشورة.

العامري ، صالح مهدي؛ الغالبي ، طاهر محسن منصور، (2007)، "**الإدارة والأعمال**".عمان: دار وائل للنشر.

العامري ، صالح مهدي؛ الغالبي ، طاهر محسن، (2006)، "**المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات**": دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، عمان: دار وائل للنشر.

عجمية، محمد عبد العزيز، (2003)، **التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر.

عريقات ، حربي، (2003)، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

العلاونه، سمير،(2008)، **التخطيط الإقليمي كاداه تخطيطية منطقــة وادي الأردن الشرقي، دراسة تطبيقيه على منطقة وادي الأردن الشرقي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

ابو عراد، صالح، (2007)، **أهمية تنمية الوعي البيئي وكيفية تحقيقــه**، متــوفر عبــر الــرابط:http://www.saaid.net/Doat/arrad/65.htm بتــاريخ 2012/4/1.

العنزي، تركي(2011) **أثر استراتيجيات إدارة الأزمات في تحقيق المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية في شركة الكهرباء السعودية**، الأردن، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير غير منشورة.

ابن منظور،(1995)، **لسان العرب** ، مجلد 9، ط1، بيروت:دار الفكر.

الغالبي ، طاهر محــسن ؛ العــامري ، صــالح مهــدي،(2008)، "**المــسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال – الأعمال والمجتمــع** "، ط2 ، عمــان: دار وائل للنشر.

الغالبي، طاهر محسن محمد منصور، والعامري، صالح مهدي محــسن،(2001)، "**المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجاريــة الأردنيــة**"، بحــوث وأوراق عمــل المؤتمر العربي الثاني في الإدارة (6-8 نوفمبر 2001)، المنظمة العربيــة للتنمية الإدارية.

غنايم، محمد، (2001) ، **دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي**، منشورات معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، القدس.

غنيم، عثمان، (2009) ، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، عمان، دار صفاء

الفانك، فهد. (1998). **برنـامج التــصحيح الاقتــصادي 1992-1998**. عمــان: مؤسسة الفانك.

فرغلي، أحمد حسن،(2007)، **البيئة والتنمية المستدامة**، جامعة القاهرة، القاهرة، ص. 18ــ 20.

القريشي ، مدحت، (2007)، **التنمية الاقتصادية**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

القصيفي، جورج (2005) **التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمـضمون،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

قندح، عدلي، (2008)، "**المسؤولية الاجتماعية للشركات مـضمون المفهـوم**"، مقالة جريد العرب اليوم، عمان.

الكساسبة، صالح، (2004)، أثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمع المحلـي، **مجلـة مؤتة للبحوث والدراسات،** مجلد (19) العدد (3)، ص ص 41-63.

الكواري ، علي خليفة (2005) **نحو فهم أفـضل للتنميـة باعتبارهـا عمليـة حضارية،** سلسلة كتب المستقبل التي يـصدرها مركـز دراسـات الوحـدة العربية، العدد6، ص ص 33-56 .

المحاسنة، إحسان علي، (2007)، **البيئة والصحة العامة،** ط2، عمـان: مطبعـة الشروق.

مختار، عبد العزيز عبد الله، (2005)، **التخطيط لتنمية المجتمع،** الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية

المغربي، كامل، (1994)، "**الإدارة والبيئة والسياسة العامـة**"، عمـان: مكتبـة بغدادي للنشر والتوزيع.

مهنا، ابراهيم سليمان،(2000)، "التحضر وهيمنة المـدن الرئيـسية فـي الـدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المـستدامة"، **دراسـات اقتـصادية، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،** العدد 44، ص. 22.

النادي، فتحي، (2008)، "المسؤولية الاجتماعية للإدارة في الدول النامية ودورها في تنمية القدرات الإبداعية للعاملين (حالة عملية من مصر)"، الإدارة، **مجلة إتحاد جمعيات التنمية الإدارية،** المجلد (45)، العدد الثالث، ص 35-58.

ناصيف ، احمد ،(2000)، **دور الإدارة البيئية في تنظيم المـردود الاقتـصادي للتنمية المستدامة،** ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئيـة في الوطن العربي، الرباط 19-21 اكتوبر 2000م.

نجم، عبود نجم،(2006)،" **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمـال فـي شـركات الأعمال**". عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.

النيش، نجاة، (2001) ، **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومـــستجدات،** منشورات المعهد العربية للتخطيط، الكويت.

هاريسون، ديفيد(1998م). **علم اجتماع التنمية والتحديث**، ترجمة محمد عيـــسى برهوم، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

وديع، محمد عدنان، (2008)، **مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتهـــا،** المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

ب. المراجع الأجنبية:

Anne Osborn. Krueger, (2007)“Trade Policy and Economic Development: How We Learn”, American Economic Review, **National Bureau of Economic Research, Massachusetts**, Vol 87, No 1, p. 14-18.

Anselmsson, Johan and Johansson, Ulf (2007)Corporate Social Responsibility and the Positioning of grocery brands"An exploratory study of retailer and manufacturer brands at point of purchase, **International Journal of Retail & Distribution Management,Vol.35, No.10, 2007**,pp.835-856.from www.emeraldinsight.com/0959-0552.htm. cited on 3/3/2012.

Benke, H., Siebert, U., Lick, R., Bandomir, B. and R. Weiss. (1998). The current status of harbour porpoises (Phocoena phocoena) in German waters. **Arch. Fish**. Mar. Res. 46 (2).

Brown Lester Russell, (2003)Eco-**Economie, une autre Economie est possible**, Seuil, Paris, p. 122-132.

Burgnmeir Beat, (2004)“**Economie du developpement durable** », Bruxelles, Paris, Debock, p. 72-82.

Carrigan, M. and Attalla, A. (2001), “The myth of the ethical consumer – do ethics matter in purchase behavior?”, **Journal of Consumer Marketing, Vol. 18 No. 7, pp. 560-77.**

Carroll, Archie.(1979).**"A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance**, Academy of Management Review, vol.4, No.4, pp.496-505.

Carroll, Archie.(1991). "**The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders** ", Business- Horizons, pp.42.

Chang، C-P.(2006)." **The relationships among corporate social responsibility, corporate image and economic performance of high-tech industries in Taiwan"،417-429،** Institution of Technological and Vocational Education and Human Resource Development, Southern Taiwan، University of Technology, Tai Pei City, Taiwan.

Dawkins,M.and Jenny, R(2002). "**MORI" Corporate Social Responsibility Research**.
Desjardins، J. (2006). **"An Introduction to Business Ethics".**NewYork: McGraw-Hill.
Drucker, Peter F.(1954). **"The Responsibilities of Management"** Harper's Magazine.
Drucker, Peter F.(1977) "**An Introductory View of Management"** Harper's College Press U.S.A.
Eweje,G.and Bentley,T.(2006).CSR and staff retention in New Zealand companies:A literature review**.(Department of Management and International Business Research Working Paper series 2006,no.6)Auckland, NZ: Massey University. http://hdl.handle.net/10179/635.** cited on13/3/2012
George, Ellen wan da. (2004). **Commodifing local culture for tourism development**. University of Guelph Canada . Dal – A65 / 08 , p 3184 Feb 2005
Ghobadian ،et.Al.(1994).**Service Quality: Concepts and Models. International Journal of Quality and Reliability Management**، Vol.11،No.9،pp43-66.
Gibson, L.G., (2009). **Assessment of the Economic and Social Development Projects in Latin America**. Dep. Of Geog. And Regional Development, Uni. Of Arizona, Tucson, Az., USA,
Goodwin Neva R., (2003) **Five Kinds of Capital: Useful Concepts for Sustainable Development**, Tuftys University, Medford,. http://ase.tufts.edu/gdae.
Hartly, B. &Palmer, A.(2002).**"The Business Environment".** Newyork: McGraw-Hill، pp149.
Hartman، L. P. (2002). **"Perspectives In Business Ethics".**USA:McGraw-Hill.
Hopkins, Michael,(2001). "**Rate Your Company**", MHC International Ltd.Critics.
Ince,D.(2000)."**Determinants of Social and Environmental Disclosures of the UK Companies in Environmental Policy Statements".**
Jari ,Kärnä, Hansen, Eric & Juslin Heikki, (2003),Social responsibility in environmental marketing planning, **European Journal of Marketing**, Vol. 37, P: 848 – 871
Katsioloudes، M.I.(2007). **Corporate Social Responsibility**: An Exploratory Study in the United Arab Emirates. Sam Advanced Management Journal Autumn.pp.9-20.
Kozlowski J. and Hill G., (2006) **Towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method,** Ashgate publications, Sydney
Kozlowski, J. & Hill, G.J.E. (1998)Health through sustainable development: A potential planning contribution. Health Ecology: Health, **Culture**

and Human-environment Interaction 111 – 132 available at:<http://espace.cdu.edu.au/view/cdu:274 cited on3/3/2012.
Lantos , Geoffrey P, (2001), The boundaries of strategic corporate social responsibility, **Journal of Consumer Marketing**, Vol: 18, Issue: 7, P: 595 – 632.
Ludwing, E., (2005), "**How to prepare for your inevitable crisis**, American Banker, 34(170), p.p: 1015.
Luo، Xueming and Bhattacharya،C.B(2006).**"Corporate Social Responsibility, Customer Satisfaction, and Market Value**" Journal of Marketing،Vol.7o ،PP.1-18.
Marry ,lasen ,and Clifford ,janey.(2002) **The Challenge of Collaboration: A puplic School and a puplic Housing Development Create and Early** Childhood Center in Boston .
Moszynski, D., (2005), **Effective management: people organization**. New York, Hall Books.
Murthy ،K.V.B.(2007)."**Business Ethics and Corporate Responsibility**: A New Perspective on line' Available: at http: //mpra،ub.uni-muenchen.de/ 2634.
Nasser, Nofa (2000) **Sustaining Cultural Tourism In Jordan : Petra and Jerash** P Socio-economic and Marketing Issues, MA. Dissertation, (Un Pub) , University of London. London
Palmberg, E.& Kuru, Jari (2005) . Activities as a Basis for Environmental Responsibility. **Journal of Environmental Education**; Vol. (31) Issue (4), pp:5-32.
Pride, M, William and Ferrell, C.O. (1997)." **Management Concepts and Strategies** ", Ninth Edition, Houghton, Mifflin Company, Boston, pp.65.
Pride، W.M.، Hughes، R. J. & Kapoor، J. R. (2005). **Business.** USA: Houghton Mifflin Company.
Qu،R.(2007).**Effects of Government Regulations،Market Orientation and Ownership Structure on Corporate Social Responsibility in China**: An Empirical Study. International Journal of Management Vol.24No.3،pp.582-591.
Robin, Donald ,P.(1987). "**Social Responsibility, Ethics, and Marketing Strategy**: Closing the Gap Between Concept and Application," Journal of Marketing, PP.44-58.
Roman, M. , Ronald & Hayibot, Sefa and Agle R. Barbley, (2006) The Relationship between Social and Financial Performance", **Business and Social**, Vol.38, No.1, March, pp: 67-79.
Ronald I. Mckinnon,(2003) "**Money and Capital in Economic Development**", The Brookings Institution, Washington, D.C, 2003, p. 44-52.
Shaw، W.H.(2008). "**Business Ethics"**، USA: Thomson Wadsworth.
Singhapakdi, Anusorn , Karande, Kiran Rao, C.P. &Vitell, Scott J., (2001),

How important are ethics and social responsibility? – A multinational study of marketing professionals, **European Journal of Marketing,** Vol: 35, P: 133 – 153.

Skerritt, Dominic, Huybers, Twan. (2005). The effect of international tourism on economic development. Rout edge , part of the Tylor and Francis Group. **Asia pacific journal of tourism Research**. Vol.10 , no. 1 , pp. 23-43 (21)

Smith، A.C. & Grosbois، D.(2010**)."** The adoption of corporate social responsibility practices in the airline Industry **"**Department of Tourism and Environment، Brock University، Canada، **Journal of Sustainable Tourism**، Vol. 19, No. 1.

Tashman، peter & Rivera، Jorge.(2010**)."Are Members of Business for Social Responsibility More Socially Responsible?**"،The Policy Studies Journal, Vol. 38, No.3.

Tiamiyu ,M.F and Bailey , L .(2001) Human Services for the Elderly and the Role of the University Community Collaboration : Perceptions of Human Service Agency Workers **, Educational Gerontology** ,vol , No .6 Jul-Aug .

Tinder John, (2000) **Remote Sensing and GIS Towards Sustainable Development,** http://www.oicc.org/seminar/papers/51-JTinders/51-JRinderformated,htm.24/3/2012.

Tinder, John, (2004) **Remote Sensing Towards Sustainable Development**, http://www.oicc.org/seminar/papers/51-JTinders/51-JRinderformated,htm.24/3/2004

Tsoutsoura، M.(2004).**"Corporate Social Responsibility and Financial Performance"**،Applied Financial Project، Berkeley، Californan.pp.1-21.

Vaaland ,Terje I., Heide, Morten& Grønhaug, Kjell, (2008), Corporate social responsibility: investigating theory and research in the marketing context, **European Journal of Marketing**, Vol: 42, Issue: 9/10, P: 927 – 953.

Waddock, Sandra, (2000)" **Will Social Responsibility Burn Up The Bottom Line", Monthly News Items**, August, 2000. www.2.bc.edu/ waddock

الملحق (أ)

أداة الدراسة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الموظف الفاضل.....:

صممت هذه الاستبانة للتعرف على" **المسؤولية الاجتماعية وأثرها في إحداث التنمية المستدامة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة**" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة، لذا أرجو التكرم بالإجابة على فقرات هذه الاستبانة بموضوعية ودقة، شاكراً لكم تعاونكم ومؤكداً لكم بأن المعلومات التي تقدمونها سوف تستخدم لإغراض البحث العلمي فقط.

واقبلوا فائق الشكر والاحترام

الباحث

نضال محمود المجالي

القسم الأول :

يرجى قراءة العبارات الآتية بدقة ووضع اشارة(x) داخل القوسين اللذين يقابلان العبارة التي تنطبق مع رأيك .

1- المؤهل التعليمي : ( ) الثانوية العامة فما دون ( ) كلية جامعية متوسطة
( ) بكالوريوس ( ) دراسات عليا

2- العمر : ( )اقل من 30 سنة ( ) 30- اقل من 40 سنة
( ) 40- اقل من50 سنة ( ) 50 سنة فأكثر

3- عدد سنوات الخبرة: ( ) اقل من 5 سنوات ( ) 5- اقل من 10 سنوات
( ) 10 – اقل من 15 سنة ( ) 15 سنة فأكثر

4- النوع الاجتماعي: ( ) ذكر ( ) أنثى

5- المسمى الوظيفي: ( ) مدير إدارة ( ) نائب مدير إدارة
( ) رئيس قسم ( ) رئيس شعبة
( ) موظف

القسم الثاني: يرجى قراءة كل فقرة من هذه الفقرات ووضع إشارة(×) عند البديل الذي يعكس رأيك.

الرقم	الفقرة	موافق تماما	موافق	موافق بدرجة قليلة	غير موافق	غير موافق تماما
1.	تحرص الشركة على تحقيق الربح بأساليب مشروعة.					
2.	تسعى الشركة إلى التميز.					
3.	تساهم الشركة في دعم الاقتصاد المحلي.					
4.	تهدف الشركة للوصول إلى مستوى أعلى من الكفاءة في العمل.					
5.	تساهم الشركة في توفير مشاريع لخدمة المجتمع المحلي.					
6.	تساهم الشركة في إيجاد فرصاً متساوية للجميع للاستفادة من خدماتها.					
7.	تطبق الشركة القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم عملها بأمانة					
8.	تقوم الشركة بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية السارية في المجتمع.					
9.	تتحمل الشركة تكاليف الأضرار التي قد يتعرض لها عملائها أثناء تواجدهم فيها.					
10.	تلتزم الشركة بتعليمات وإجراءات الصحة والسلامة والبيئة الآمنة.					
11.	تلتزم الشركة بالإجراءات القانونية في حال تعاملها مع المعلومات المتعلقة بالمواطنين.					
12.	تحرص الشركة على سرية المعلومات المأخوذة من المواطنين للتعرف على حاجاتهم					
13.	تلتزم الشركة أخلاقيا بعدم خرقها للقوانين التي تحكم عملها					
14.	تحرص الشركة على تسخير المعلومات الحاصلة عليها من المسوحات الميدانية بأمانة في اتخاذ قراراتها					
15.	تلتزم الشركة بالترويج لإعمالها وفق منظومة الأخلاق المجتمعية .					
16.	تنجز الشركة أعمالها بما يتوافق مع القيم الأخلاقية للمجتمع المحلي.					
17.	توفر الشركة فرص وظيفية متكافئة وعادلة للجميع.					
18.	تقوم الشركة بالاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني لتحسس معرفتها بحاجات المواطنين.					
19.	تساهم الشركة بمساعدة المجتمع المحلي أثناء الأزمات					
20.	تساهم الشركة في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.					
21.	تخصص الشركة جزء من أرباحها لدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية					
22.	تقدم الشركة منح وهبات لطلاب الجامعات كجزء من مسؤوليتها المجتمعية.					
23.	تسعى الشركة إلى زيادة معدل تشغيل المواطنين المؤهلين محليا.					
24.	تسعى الشركة إلى توفير فرص العمل للباحثين عنه من المواطنين.					
25.	تعمل الشركة على التواصل الفعال مع الداعمين للمشاريع التنموية.					
26.	ترتب الشركة أولويات التشغيل لمواطني المنطقة العاملة فيها.					
27.	تعمل الشركة على تنويع ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين .					
28.	تسعى الشركة إلى إيجاد بيئة اقتصادية تسمح بتحقيق تنمية مستدامة					
29.	تسعى الشركة إلى الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد للمحافظة على بيئتها.					
30.	تسعى الشركة إلى استبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة.					
31.	تقوم الشركة بتشجيع ودعم عمليات إعادة تدوير النفايات					
32.	تقوم الشركة بإعادة تأهيل البيئات المتدهورة بمحاولة إعادة إصلاحها طبيعيا.					
33.	تسعى الشركة إلى الاعتماد على الطاقة النظيفة الأقل خطرا على البيئة.					
34.	تعمل الشركة على إتباع سياسة للتدريب لتهيئة قوة العمل مهنيا.					

الرقم	الفقرة	موافق تماما	موافق	موافق بدرجة قليلة	غير موافق	غير موافق تماما
35.	تسعى الشركة إلى استقطاب و تأهيل و تحفيز الكوادر البشرية المؤهلة.					
36.	تلتزم الشركة بتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية لتخطيط التنمية.					
37.	تسعى الشركة إلى توجيه بعض استثماراتها نحو مشاريع تسهم في تحقيق التنمية.					
38.	تسعى الشركة إلى توسيع برامج التدريب للتمكين في شتى الاختصاصات المــدرة للدخل والمنسجمة مع احتياجات وتطورات الاقتصاد الوطني					
39.	تسعى الشركة إلى اعتماد تكنولوجيا المعلومات لدعم مشاريعها.					
40.	تسعى الشركة إلى تطوير المنظومة التعاملية تكنولوجيا خدمة النافذة الواحدة					
41.	يقدم الموقع الالكتروني للشركة معلومات وخدمات تلبي احتياجات الطالبين لها					
42.	تستخدم الشركة الآلات والأجهزة الحديثة في انجاز معاملات المراجعين.					
43.	تسعى الشركة إلى سد الفجوة المعرفية بين الشركة واحتياجات المجتمع المحلي.					
44.	تسعى الشركة إلى تسخير التكنولوجيا لإدارة لحماية الثروات الطبيعية من التلوث.					
45.	تسعى الشركة إلى تطوير السياسات الاجتماعية الحالية وفقاً للحاجات المستجدة.					
46.	تسعى الشركة إلى اعتماد عقد اجتماعي يستهدف دعم القدرات لفئات المجتمع.					
47.	تسعى الشركة إلى الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات					
48.	تسعى الشركة إلى تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة ماديا.					
49.	تسعى الشركة إلى رعاية الأعمال الخيرية، الرياضة والفن، وتدريب المؤسسات					

الملحق (ب)

قائمة بأسماء المحكمين

أسماء السادة المحكمين

اسم الدكتور	التخصص	الجامعة
الدكتور كامل الحواجره	ادارة عامة	فيلادلفيا
الدكتور فاروق العزام	اقتصاد	جامعة البلقاء التطبيقية
الدكتور محمد المحاسنه	ادارة عامة	جامعة مؤتة
الدكتورة فيروز الضمور	ادارة اعمال	جامعة مؤتة
الدكتور فؤاد كريشان	اقتصاد	جامعة الحسين
الدكتور عادل ال خطاب	ادارة اعمال	جامعة الحسين
الدكتور برهان العمري	ادارة اعمال	الجامعة الاردنية

المعلومات الشخصية:

الاسم: **نضال محمود المجالي**

الكلية: إدارة الأعمال.

التخصص: الإدارة العامة.

الدرجة العلمية: الماجستير

السنة: 2012.